المساواة بين الرّجال والنّساء في قانون الميراث الإسلاميّ

عبد المجيد الزّرّوقي

L'égalité entre hommes et femmes en droit successoral musulman

Abdelmagid Zarrouki
Traduit de l'arabe par
Ridha Boukhari

2019

المساواة بين الرّجال والنّساء في قانون الميراث الإسلاميّ

المساواة بين الرّجال والنّساء في قانون الميراث الإسلاميّ

عبد المجيد الزّرّوقي

2019

النّاشر: المؤلّف

مكان النّشر: تونس

طبعة ثانية مزيدة ومنقّحة 2019

الحقوق محفوظة ©

ISBN 978-9938-40-919-2 .ر.د.م.ك

التّصميم الفنّي للكتاب: المؤلّف

فِهرس العناوين

المقدّمة 1

1. عرض حالات ميراث المرأة مقارنة بميراث الرّجل من نفس المرتبة 9

1. 1/ الحالات التي ترث فيها المرأة أقلّ من الرّجل من نفس المرتبة 11

1. 1. 1/ حالتا للذّكر مثل حظّ الأنثيين 11

1. 1. 2/ الحالتان المتبقّيتان 17

1. 2/ الحالات التي لا ترث فيها المرأة أقلّ من الرّجل من نفس المرتبة 26

1. 2. 1/ الحالات التي ترث فيها المرأة مثل الرّجل 26

1. 2. 2/ الحالات التي ترث فيها المرأة أكثر من الرّجل 42

1. 2. 3/ الحالات التي ترث فيها المرأة ولا يرث الرّجل 61

2. قراءة في حالات ميراث المرأة مقارنة بميراث الرّجل من نفس المرتبة *67*

2. 1/ تحديد الحالات الغالبة 68

2. 2/ تبرير وجود الحالات غير الغالبة 72

خاتمة *77*

ملحق *79*

1/ عرض لأحكام القانون الفرنسي بواسطة جدولين 80

2/ جدول المقارنة بين القانون الإسلامي والقانون الفرنسي على مستوى ما ورد في الكتاب حول مسألة ميراث واحدة 85

3/ جدول المقارنة بين القانون الإسلامي والقانون الفرنسي على مستوى ما ورد في الكتاب حول مسألتي ميراث متقابلتين 88

فِهرس المراجع المختارة **111**

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

"إنّ القانون المتعلّق بالمواريث قد تمّ وضعه من القرآن بإنصاف كبير. ويمكن للقارئ أن يحكم بنفسه من خلال المقاطع التي سأنقلها [...] إنّ التّقريب الذي عمدت إليه مع المجلّات الفرنسيّة والإنجليزيّة يظهر أنّ النّساء المتزوّجات، واللاتي يُقال عنهنّ إنّهنّ محلّ إساءة من طرف المحمّديّين، هنّ مفضّلات، من زاوية الإرث، أكثر بقوانينهنّ من قوانينا". غوستاف لوبون (1884)، حضارة العرب، الكتاب 4، الفصل 3، عدد 2، ص 74 *.

1. — في قوانين المواريث، التي انطبقت إلى الآن وفي مختلف البلاد، نجد العديد من الامتيازات[1]: الامتياز المرتبط بالاختلاف في الجنس[2]، الامتياز المرتبط بوصف البكورة[3]، الامتياز المرتبط بطبيعة البنوّة[4]، الامتياز المرتبط بالدّين[5]، الامتياز المرتبط بالجنسيّة[6]، إلخ[7].

---

* Le droit relatif aux successions a été réglé avec une grande équité par le Coran. Le lecteur pourra en juger par » les passages que je vais reproduire […] Les rapprochements que j'ai faits avec les codes français et anglais montrent que les femmes mariées, qu'on dit si maltraitées par les mahométans, sont beaucoup plus favorisées par leur loi que par la nôtre, au point de vue des successions ». Gustave Le Bon (1884), *La civilisation des Arabes*, Livre IV, Chapitre 3, n° 2, p. 74

(1) أو التّفضيلات privilèges

(2) privilège attaché à la différence de sexe

(3) privilège attaché à la qualité d'ainé

(4) privilège attaché à la nature de la filiation

(5) privilège attaché à la religion

(6) privilège attaché à la nationalité

(7) انظر حديثا عن بعض هذه الامتيازات، وذلك عند:

بمقتضى الامتياز الأوّل، نجد عدم تسوية بين الذّكر والأنثى؛ في الامتياز الثّاني، عدم تسوية بين الابن الأكبر وبقيّة الأبناء[8]؛ في الامتياز الثّالث عدم تسوية بين الابن المولود من زواج والابن المولود خارج الزّواج؛ في الامتياز الرّابع، عدم تسوية بين من يعتنق دينا ومن يعتقد في دين آخر؛ في الامتياز الخامس، عدم تسوية بين حامل جنسيّة وحامل أخرى؛ وهكذا مع بقيّة الامتيازات.

2. — ومن ينظر، يجد عدم التّسوية في الأمثلة التي جاءت للتّوّ هي عدم تسوية داخل الورثة. لكن يمكن أن يُنظَر إلى الميراث نفسه على أنّه سبب للتّمييز: فثمّ من لأبيه مال، وثمّ من ليس لأبيه شيء؛ والأوّل يرث، والثّاني لا يجد من الأصل ميراثا. ثمّ، هنالك من لمورّثه الكثير، وهنالك من ليس لمورّثه إلاّ القليل[9]؛ وداخل الكثير كثير من الدّرجات؛ كذا الشّأن داخل القليل.

بعبارة واحدة: في مادّة المواريث مستويات مختلفة للتّمييز، أي مستويات متنوّعة لما يُعدّ ضِدًّا للمساواة. وما يعنينا في هذا العمل هو المستوى الرّاجع إلى الذّكورة والأنوثة.

3. — لهذا المستوى أهمّيّة زادتها الأحداث الرّاهنة أهمّيّة. فالثّورات العربيّة أوصلتنا إلى مفترق جديد. وأمام المفترق يُستدعى سؤال الاختيار. والاختيار هنا هو بين الأخذ أو عدم الأخذ بالقانون الإسلامي في ميراث المرأة والرّجل. هذا السّؤال يندرج ضمن قائمة أسئلة يؤطّرها عنوان الأصالة والحداثة.

فرانسوا تيري وإيف لوكيت وصوفي غودميه، القانون المدني. المواريث. التّبرّعات، دالوز، باريس، ط 4، 2014، الفقرة 31، ص 31 والفقرة 101، ص 112.

François Terré, Yves Lequette et Sophie Gaudemet, *Droit civil. Les successions. Les Libéralités*, Dalloz, Paris, 4e éd, 2014, n° 31, p. 31 et n° 101, p. 112.

انظر أيضا:

آن–ماري لوروايه، قانون المواريث، دالوز، باريس، ط 3، 2014، الفقرة 82، ص 73.

Anne-Marie Leroyer, *Droit des successions*, Dalloz, Paris, 3e éd., 2014, n° 82, p. 73.

[8] انظر المادّة 566 من الأحكام الشّرعيّة في الأحوال الشّخصيّة للملّة اليهوديّة: "للولد البكر من الأب مثل حظّ الولدين. فهو مُميَّز بسهم بعلّة البكورة". م. حاي بن شمعون، الأحكام الشّرعيّة في الأحوال الشّخصيّة للملّة اليهوديّة، سلسلة اليهوديّة بأقلام يهوديّة، دار ومكتبة بيبليون ، لبنان، 2005، ص 145.

[9] قارن مع: فرانسوا تيري وإيف لوكيت وصوفي غودميه، م س، الفقرة 6، ص 5.

بتعبير مختلف: توقفنا الثّورات أمام مفترق يقتضي اختيار واحد من هذه الطّرق: إمّا طريق الأصالة، وإمّا طريق الحداثة، وإمّا طريق التّوفيق بينهما بتحديث الأصالة وتأصيل الحداثة. فالأصالة والحداثة، والصّراع بينهما أو التّوفيق، كلّ ذلك يمثّل الخلفيّة التي يدور في إطارها تناول مسألة المساواة في الميراث بين الرّجل والمرأة.

بتعبير ثالث: بعد الثّورة، وفي تونس خاصّة، برز من جديد للسّطح صراع بين من يصفون أنفسهم بالحداثيّين وبين من يرون أنّهم حماة الأصالة أو حماة التّوفيق بين الأصالة والحداثة. يقول الأوائل إنّ الحداثة تقتضي المساواة بين الرّجل والمرأة في الميراث، ومن ثمّ تقتضي تغيير القانون التّونسي الذي تبنّى أحكام القانون الإسلاميّ القائم على التّمييز لفائدة الرّجل. أمّا الثّانون فيقولون إنّ الأصالة أو التوفيق بينها والحداثة يقتضيان العكس، أي يقتضيان التّمسّك بالقانون الإسلاميّ في هذه المسألة.

4. — ومن ينظر إلى الموقف الأوّل، يجده يستند إلى قضيّة خبريّة[10]. هذه القضيّة مشهورة، ويقول بها كثير من المستشرقين ومن غير المستشرقين. فإذا أخذناها من لسان مستشرق ("جوزيف شاخت" Joseph

---

(10) تتكوّن القضيّة الخبريّة (proposition prédicative) من مخبر عنه (يسمّى في الاصطلاح موضوعا sujet) ومن خبر (يسمّى في الاصطلاح محمولا prédicat). مثال ذلك: "الطّقس معتدل". فعبارة "الطّقس" هي الموضوع، وعبارة "معتدل" هي المحمول. فإذا أخذنا الآن — وبعد ما جاء للتّوّ من مثال هو جملة إسميّة — مثالا هو جملة فعليّة مثل: "جاء فلان"، كانت عبارة "فلان" هي الموضوع، وعبارة "جاء" هي المحمول.

حول القضيّة الخبريّة انظر: الغزالي، معيار العلم في المنطق، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط 1، 1410 هـ/ 1990 م، ص 81 وما بعدها؛ سمير خير الدّين، القواعد المنطقيّة، معهد المعارف الحكميّة، ط 1، 1426 هـ/ 2006 م، ص 210 وما بعدها؛ محمّد رضا المظفّر، المنطق، دار التّعارف للمطبوعات، بيروت، 1414 هـ/ 1995 م، ص 52 وما بعدها؛ عبد الهادي الفضلي، مذكّرة المنطق، مؤسّسة دار الكتاب الإسلامي، قم — إيران، د ت، 93 وما بعدها؛ أنطوان أرنولد وبيير نيكول، المنطق أو فنّ توجيه الفكر، ترجمة عبد القادر قنيني، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء – المغرب، ط 1، 2007، ص 121 وما بعدها.

أنطوان أرنولد وبيار نيكول، المنطق أو فنّ التّفكير، باريس، غاليمار، 1992، ص 105 وما بعدها.

Antoine Arnauld et Pierre Nicole, *La logique ou l'art de penser*, Paris, Gallimard, 1992, p. 105 s.

جون ستيوارت ميل، نظام المنطق الاستنباطيّ والاستقرائيّ. عرض مبادئ الحجّة والبحث العلميّ، ترجمه لويس بيس عن الطّبعة الإنجليزيّة السّادسة لسنة 1865، باريس، المكتبة المكتبة القديمة جارمير بيلبير، الجزء 1، ص 84 وما بعدها.

John Stuart Mill, *Système de logique déductive et inductive. Exposé des principes de la preuve et des méthodes de recherche scientifique*, Troisième édition traduite sur la sixième édition anglaise par Louis Peisse, Paris, Ancienne librairie Germer Bailliere et Cie. Félix Alcan éditeur, 1889, T. I, p. 84 s.

Schacht)، وجدنا حاصلها أنّ القانون الإسلامي هو قانون "لا تحْصُل فيه الوارثات في العموم إلاّ على نصف مناب الورثة من المرتبة نفسها "[11] (أي بنت في مقابل ابن/ أمّ في مقابل أب/ أخت في مقابل أخ/ إلخ. وعليه، فالمقارنة لا تكون بين بنت وأب مثلاً، لأنّهما ليسا من المرتبة نفسها [12]).

---

(11) « Les héritières ne reçoivent […] en général que la moitié de la part des héritiers du même degré ».

جوزيف شاخت، «ميراث»، منشور في: موسوعة الإسلام، أ ج بريل، ليدن نيويورك/ ج-ب ميوز نوف ولاروز، باريس، 1993، ج 7، ص 109.

J. Schacht, «Mirath», in : *Encyclopédie de l'Islam*, E. J. Brill (Leiden-New York)/ G. –P. Maisonneuve et Larose S. A. (Paris), 1993, Tome VII, p. 109.

وفي النّسخة الإنجليزيّة يقول "جوزيف شاخت":

« Female relatives […] generally receive half the share of male relatives of the same degree ».

جوزيف شاخت، «ميراث»، منشور في: موسوعة الإسلام، أ ج بريل، ليدن نيويورك، 1993، ج 7، ص 107.

J. Schacht, «Mirath», in *: Encyclopaedia of Islam*, E. J. Brill, Leiden-New York, 1993, Volume VII, p. 107.

ملاحظة: للموسوعة التي جاء فيها كلام "جوزيف شاخت" ترجمة إلى العربيّة: موجز دائرة المعارف الإسلاميّة، مركز الشّارقة للإبداع الفكري، ط 1، 1418 هـ/ 1998 م. وفي صفحة 9825 ترجم قول "شاخت" كما يلي: "وتأخذ المرأة كقاعدة عامّة نصف الذّكر الذي يساويها في المرتبة").

انظر أيضا كتابات لغير مستشرقين تقول بدورها بوجود عدم مساواة في القانون الإسلاميّ:

كتابات باللغة الفرنسيّة:

علي المزغنّي وكلثوم مزيو-الدرعي، المساواة بين الرّجال والنّساء في قانون الميراث، الجنوب للنّشر، 2006، ص 22.

Ali Mezghani et Kalthoum Meziou-Douraï, *L'égalité entre hommes et femmes en droit successoral*, Sud Edition, Tunis, 2006, p. 22.

محمّد الشّرفي، الإسلام والحرّيّة. سوء التّفاهم التّارخيّ، ألبين ميشال، باريس، 1998، ص 113.

Mohamed Charfi, *Islam et liberté. Le malentendu historique*, Albin Michel, Paris, 1998, p. 113.

الصّادق بلعيد، الإسلام والقانون. قراءة جديدة لآيات الأحكام في القرآن، مركز النّشر الجامعي، تونس، 2000، ص 216.

Sadok Belaïd, *Islam et droit. Une nouvelle lecture des versets prescriptifs du Coran*, C.P.U., Tunis, 2000, p. 216.

علي المزغنّي، «القانون التّونسي يعترف بأبنائه الطّبيعيّين»، منشور في: حركات القانون المعاصر، دراسات مهداة إلى الأستاذ ساسي بن حليمة، مركز النّشر الجامعي، تونس، 2005، ص 666.

Ali Mezghani, «Le droit tunisien reconnait ses enfants naturels», in : *Mouvements du droit contemporain*, Mélanges offerts au Professeur Sassi Ben Halima, C.P.U., Tunis, 2005, p. 666.

كتابات باللّغة العربيّة:

زهيّة جويرو، مواريث النّساء. النّصّ والتّأويل، منشور داخل كتاب: كلثوم مزيو (م س).

5. — وهكذا لدينا موضوع (القانون الإسلاميّ)، ولدينا محمول (قانونٌ لا تحصل فيه الوارثات في العموم إلاّ على نصف مناب الورثة من المرتبة نفسها)، أي لدينا قضيّة خبريّة. والقضيّة الخبريّة تقبل الصّحّة والخطأ[13]: تكون صحيحة، إذا طابق المحمولُ الموضوعَ؛ وتكون خاطئة، إذا انعدم التّطابق[14].

محمّد الشّرفي، الأحوال الشّخصيّة التّونسيّة بين التّشريع والقضاء وبين الإصلاح الهائل في الماضي والإصلاح المنشود في المستقبل، منشور في:

القانون والثّقافة، مجموعة دراسات مهداة للعميد عياض ابن عاشور، مركز النّشر الجامعي، تونس، 2008، ص 437.

Droit et culture. Mélanges en l'honneur du Doyen Yadh Ben Achour, C.P.U., Tunis, 2008, p. 437.

زيادة على ما تقدّم من كتابات، نجد القول نفسه، ونجد ما يتبعه من مطالبة بتغيير القانون المنطبق الآخذ بالقانون الإسلاميّ، عند جمعيّات نسويّة كجمعيّة النّساء الدّيموقراطيّات في تونس (انظر مقالة تناقش موقف هذه الجمعيّة على هذا المستوى: سامي براهم، تطوير التّشريعات لا يتمّ في ظلّ ثقافة الإقصاء والتّبسيط، مجلّة كلمة، عدد 8 سبتمبر 2006) والرّابطة الدّيموقراطيّة للنّساء في المغرب الأقصى (انظر: <http://www.aljazeera.net>، تاريخ الاطّلاع 26 جوان 2011) ومركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة سيداف في الجزائر (<http://www.wakteldjazair.com> ، تاريخ الاطّلاع: 26 جوان 2011)، إلخ.

إضافة إلى الكتابات وإضافة إلى نشاط الجمعيّات المطالب بالمساواة في الإرث من خلال ترك القانون الإسلاميّ، تمّ استعمال وسائل من طبيعة أخرى تدعو إلى الشّيء نفسه. مثال ذلك الفيلم السّينمائيّ "شطر محبّة"، للمخرجة التّونسيّة كلثوم برناز. مثال ذلك أيضا مسرحيّة "تركة" التي أخرجتها لبنى مليكة (انظر: <https://www.tap.info.tn>، تاريخ الاطّلاع 20 أفريل 2017). هذا في تونس. وفي الوقت نفسه، أي بداية سنة 2017، نجد عملا مسرحيّا يسوّق للفكرة ذاتها في المغرب، وعنوانه "القسمة" (انظر: <http://elaph.com/Web/News/2017/3/1140829.html>، تاريخ الاطّلاع 20 ماي 2018).

[12] ملاحظة 1: المقصود باتّحاد المرتبة، كما يُفهم من المتن، صورة الابن والبنت، الزّوجة والزّوج، وهكذا. وعليه ليس المقصود بمصطلح المرتبة معناه الوارد في مادّة التّعصيب. انظر حول المرتبة في هذا المعنى: الشّيخ يوسف ابن الحاج فرج بن يوسف، المواريث الشّرعيّة والوصيّة ومجلّة الأحوال الشّخصيّة، دار الميزان للنّشر، سوسة – تونس، ط 1، 1996، ص 242 وما بعدها.

ملاحظة 2: اختلاف المرتبة يجعل التّمييز مبرّرا. ففي القانون الفرنسيّ مثلا: الأبناء من مرتبة، والآباء من مرتبة موالية. وأصحاب المرتبة المتقدّمة يرثون ولا يرث أصحاب المرتبة الموالية. فإذا توفّي شخص وترك بنتا وأبا، ترث البنت ولا يرث الأب. كذلك الشّأن لو ترك ابنا وأمّا (انظر حول القانون الفرنسيّ ما سيأتي في الفقرة 11، الهامش). أمّا في القانون الإسلاميّ، إذا ترك الهالك أبا وبنتا، فترث البنت النّصف والأب النّصف (لكن لا تُعقد مقارنة هنا للقول بوجود تسوية بين الذّكر والأنثى، لأنّهما ليسا من المرتبة نفسها)؛ وإذا ترك الهالك ابنا وأمّا، ترث الأمّ السّدس ويرث الابن الباقي (هنا أيضا لا تعقد مقارنة للقول بتفضيل الذّكر على الأنثى، لأنّ الأمّ والابن ليسا من المرتبة ذاتها).

[13] انظر: ابن حزم الأندلسي (الإمام أبو محمّد علي بن أحمد بن سعيد)، التّقريب لحدّ المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامّيّة والأمثلة الفقهيّة (ويليه محكّ النّظر في المنطق للغزالي)، تحقيق فريد المزيدي، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، د ت، ص 80؛ محمّد بن محفوظ

6. — بتعبير آخر: يقول القرآن الكريم في موضعين: "لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ" [النّساء/ 11 و 176][15].

والسّؤال: هل للذّكر مثل حظّ الأنثيين في جميع الحالات أم في أغلبها أم في قليل منها؟

يجيب المستشرقون، ويجيب من يسمّون أنفسهم (في تونس، والجزائر، والمغرب، إلخ) بالحداثيّين: في أغلبها[16].

بن المختار فال الشنقيطي، الضّوء المشرق على سلم المنطق للأخضري، تحقيق عبد الحميد بن محمّد الأنصاري، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط 1، 2007، ص 83 وما بعدها؛ أحمد الدّمنهوري، رسالة في المنطق. إيضاح المبهم في معاني السّلّم، تحقيق عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت – لبنان، ط 2، 1427 هـ/ 2006 ص 60؛ مهدي فضل الله، الشّمسيّة في الرّسائل المنطقيّة (تحليل، تعليق، وتحقيق)، المركز الثّقافي المغربي، الدّار البيضاء، ط 1، 1998، ص 50 وما بعدها.

(14) « La vérité consiste en ce que le prédicat convient au sujet ».

مارتن هايدغر، ما الشّيء؟، غاليمار، باريس، 1971، ص 47.

Martin Heidegger, *Qu'est-ce qu'une chose ?,* Gallimard, Paris, 1971, p. 47.

انظر أيضا: محمّد باقر الصّدر، الأسس المنطقيّة للاستقراء، دار التّعارف للمطبوعات، بيروت – لبنان، ط 5، 1406 هـ/ 1986 م، ص 324؛ كمال الحيدري، المذهب الذّاتي في نظريّة المعرفة، دار فراقد، إيران – قم، ط 2، 1426 هـ/ 2005 م، ص 74؛ كمال الحيدري، القطع. دراسة في حجّيّته وأقسامه وأبحاثه، بقلم محمود نعمة الجياشي، دار فراقد، إيران، 1427 هـ/ 2006 م، ص 115 وما بعدها (في ص 122، وتحديدا في الهامش 1، تمّت الإشارة إلى مراجع تتعلّق بالمسألة وهي: محمّد حسين الطباطبائي، أسس الفلسفة والمذهب الواقعي، تعليق مرتضى المطهري. تعريب محمّد عبد المنعم الخاقاني، دار التّعارف للمطبوعات، ص 244 – 264؛ محمّد حسين الطباطبائي، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، تقديم وتعليق مرتضى المطهري. ترجمة عمّار أبو رغيف، مؤسّسة أمّ القرى للتّحقيق والنّشر، ط 1، 1418 هـ، ص 292 – 299؛ محمّد حسين الطباطبائي، أصول الفلسفة، نقله إلى العربيّة: جعفر السُّبحاني، مؤسّسة الإمام الصّادق، قم، ص 209 – 232)؛ عبد الجبّار الرّفاعي، مبادئ الفلسفة الإسلاميّة، دار الهادي للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ط 1، 1422 هـ/ 2001 م، ج 1، ص 248 وما بعدها.

(15) في الموضع الأوّل يقول القرآن الكريم: "يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ" [النّساء/ 11].

ويقول في الموضع الثّاني: "وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ" [النّساء/ 176].

(16)

لكن، وفي عمل لم يسبقه فيه أحد[17]، أثبت "صلاح الدّين سلطان"[18] أنّ القانون الإسلامي (المخبر عنه) هو قانون "تحْصُل فيه الوارثات في حالات قليلة (مقارنة ببقيّة الحالات) على نصف مناب الورثة من المرتبة نفسها" (الخبر).

7. — بهذا صارت لدينا مقولتان: مقولة "جوزيف شاخت" (إلخ)، ومقولة "صلاح الدّين سلطان". وفي هذا العمل سيثبت خطأ المقولة الأولى وستثبت صحّة الثّانية.

لكن هل وَسْم مقولة بالخطأ ووسم المقولة المناقضة لها بالصّحّة سيحسم النّزاع بحيث لن نجد أتباعا للخاطئة (يقولون بها، ويقولون من هنالك بوجوب عدم تطبيق قانون الميراث الإسلاميّ في تونس وغيرها وتعويضه بقانون آخر) ونجد الأتباع، كلّ الأتباع، للحقيقة؟

القضيّة الخبريّة = موضوع + محمول	**القضيّة صحيحة، إذا كان: المحمول = الموضوع**
مثال لقضيّة خبريّة إسميّة: البحر (موضوع) مضطرب (محمول)	**القضيّة صحيحة، إذا وجدنا اضطرابا في البحر**
مثال لقضيّة خبريّة فعليّة: نما (المحمول) الزّرع (الموضوع)	**القضيّة صحيحة، إذا وجدنا نموّا في الزّرع**
القضيّة التي سنعمل عليها: القانون الإسلاميّ (الموضوع) يورّث في الغالب المرأة نصف الرّجل (المحمول)	**القضيّة صحيحة، إذا وجدنا الحالات الغالبة في القانون الإسلاميّ أن ترث المرأة نصف ما يرث الرّجل**

[17] هذا ما يقوله محمّد عمارة في تقديمه لكتاب صلاح الدّين سلطان: نفقة المرأة وقضيّة المساواة، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط 1، 1999، ص 3.

[18] صلاح الدّين سلطان، ميراث المرأة وقضيّة المساواة، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط 1، 1999.

ملاحظة: هنالك عملان آخران ينبغي، في تقديرنا، لمن يدرس المساواة في الميراث أن يمرّ عليهما: الأوّل تناول المسألة من زاوية ديمغرافيّة والثّاني من زاوية فلسفيّة:

محمّد محسن شقرون، مدخل إلى البحث الدّيمغرافي في المواريث (دراسة نظريّة وتطبيقيّة)، مذكّرة، جامعة الزّيتونة – المعهد العالي لأصول الدّين، 2017 – 2018.

بلغيث عون، فلسفة المساواة والميراث في الإسلام أو مقادير الكينونة، المنشورات الثّقافيّة، تونس، 2019.

من يعرف أوصاف الحقيقة (أي القضيّة الخبريّة الصّحيحة، أو إن شئنا القضيّة التي طابق فيها المحمول الموضوع) سيجيب بالنّفي. فالوسم المذكور لن يحسم النّزاع لأنّ الحقيقة لها وصفان: الأوّل أنّها كلّيّة (universelle)، والثّاني أنّها ضروريّة (nécessaire). فالحقيقيّ هو ما ينبغي أن يُلزم (هذا هو وصف الضّرورة) الجميع (هذا هو وصف الكلّيّة). لكنّ الإلزام والضّرورة ذهنيّان وليسا واقعيّين. نعم "الضّرورة الذّهنيّة مستقلّة عمّا يمكن أن نقرّره كأفراد، ولأجل هذا توجد حقيقة. لكنّ الحقيقة لا توجد بالنّسبة إلينا كأفراد إلّا متى خضعنا لها إراديّا [...] ولأجل هذا يوجد الخطأ"[19].

وهكذا لن يُحسم الصّراع بين القائلين إنّ القانون الإسلاميّ يميّز ضدّ المرأة في أغلب الحالات والقائلين إنّ هذا الكلام خاطئ. فهنالك من يظلّ يتبنّى ما يتبنّى من قضايا حتّى بعد ثبوت مجانبتها للصّحّة.

كلّ هذا وارد على صعيد الواقع. لكن الأمر مختلف على صعيد الذّهن. فبعد إثبات عدم تطابق القضيّة "القانون الإسلامي هو قانون لا تحْصُل فيه الوارثات في العموم إلاّ على نصف مناب الورثة من المرتبة نفسها" مع الواقع لن يستطيع أحدٌ، ودون مكابرة، أن يقدّم القول بأنّ هذا القانون يميّز في المواريث ضدّ المرأة على أنّه قول علميّ.

8. — هذه هي الفائدة من إثبات عدم صحّة مقولة "جوزيف شاخت" (وغيره). بعد عرض الفائدة من الإثبات، ينبغي عرض الإثبات في نفسه. يستدعي هذا العرض إيراد مختلف حالات ميراث المرأة مقارنة بميراث الرّجل من المرتبة نفسها (1) كما يستدعي قراءة ما تمّ عرضه (2).

---

(19) انظر:

فيكتور بروشار، في الغلط، برجير–ليفرولت وشركاؤه وجيرمير بيليارر وشركاؤه، باريس، 1876، ص 175.

Victor Brochard, *De l'erreur*, Berger-Levrault et Cie et Germer Baillère et Cie, Paris, 1876, p. 175.

عبد المجيد الزّروقي، «الغلط. طريقة الاستعمال أو الغلط دون تعب»، مجلّة البحث القانونيّ. القانون المستقبلي، العدد 4 لسنة 2008، ص 1892 وما بعدها، الفقرة 20 وما بعدها.

Abdelmagid Zarrouki, «L'erreur, mode d'emploi ou l'erreur sans peine», Revue de la Recherche Juridique. Droit prospectif, 2008-4, p. 1892 s., n° 20 s.

1. عرض حالات ميراث المرأة مقارنة بميراث الرّجل من المرتبة نفسها

9. — نقلا عن العمل الذي قام به "صلاح الدّين سلطان"[20]، سنورد الحالات التي ترث فيها المرأة أقلّ من الرّجل (1. 1)، بعد ذلك نورد الحالات التي لا ترث فيها المرأة أقلّ من الرّجل (1. 2).

1. 1/ الحالات التي ترث فيها المرأة أقلّ من الرّجل من المرتبة نفسها

10. — ترث المرأة أقلّ من الرّجل (وتحديدا نصف ما يرثه الرّجل) في حالات أربع. حالتان جاء بهما قول القرآن الكريم إن للذّكر مثل حظّ الأنثيين (1.1. 1)، وحالتان لا علاقة لهما بهذا القول (1.1. 2).

1. 1. 1/ حالتا للذّكر مثل حظّ الأنثيين

11. — ■ الحالة الأولى: بنت وابن. هنا للذّكر مثل حظّ الأنثيين[21]. فمثلاً، إذا لم يترك الميّت إلاّ بنتا وابنا، تأخذ البنت ثلث التّركة ويأخذ الابن الثّلثين:

رجل[22] يُتوفّى؛ ويترك بنتاً، وابناً؛ كما يترك 1000 دينار.

تأخذ البنت $\frac{1}{3}$.

ويأخذ الابن $\frac{2}{3}$.

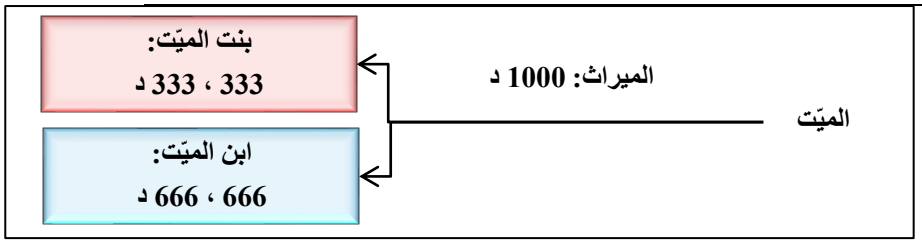

[20] صلاح الدّين سلطان، م س (ميراث المرأة وقضيّة المساواة).

[21] "يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ". [النّساء/ 11].

ملاحظة: سنعتمد فيما سنورده من جداول لمسائل الميراث على برنامج: المواريث والزّكاة. وهو برنامج موجود على الموقع: < www.maknoon.com> (ملاحظة: البرنامج ما زال في هذا اليوم 3 جويلية 2019 موجودا).

[22] والحلّ هو نفسه، لو أنّ المورِّث امرأة.

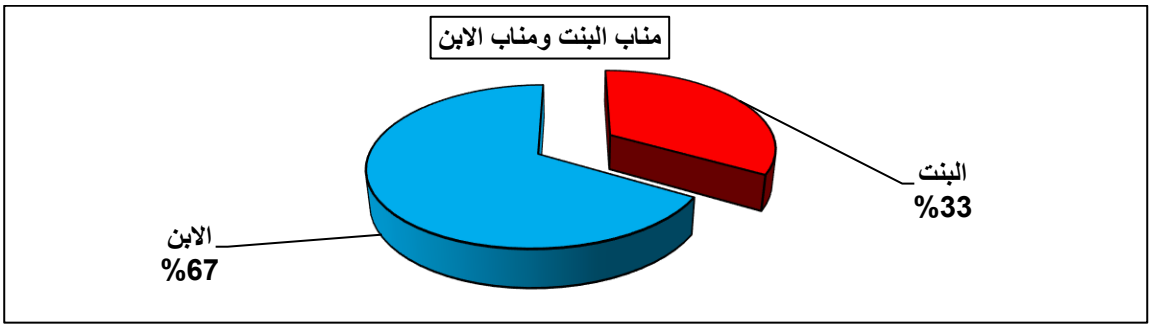

ملاحظة : توجد داخل الحالة الأولى أمثلة أخرى: أن يترك الميّت مع البنت والابن زوجة، إلخ[23].

---

[23] حول ميراث البنت والابن في القانون الإسلاميّ انظر:

الشّيخ يوسف ابن الحاج فرج بن يوسف، م س، ص 154 وما بعدها؛ حسين بن سليمة، أحكام المواريث في الشّريعة والقانون، د ن، تونس، 1998، ص 44 وما بعدها و ص 50؛ فرج القصير، أحكام المواريث في القانون التّونسي، دار الميزان للنّشر، سوسة – تونس، ط 2، 2001، ص 135 وما بعدها؛ محمّد عز الدّين سلاّم، نظام الإرث في الإسلام وحركيّة الوارث بين الفروض وحجب النّقص والإسقاط والتّعصيب، تقديم وتحقيق فتحي العبيدي، المطبعة العصريّة، تونس، ط 2، 1428 هـ/ 2007 م، ص 127 وما بعدها؛ عمرو مولود عبد الحميد ومنير أحمد لوكة، الخلاصة الوفيّة في أحكام الميراث والوصيّة، المكتب الوطني للبحث والتّطوير، طرابلس – ليبيا، ط 1، 2006، ص 86 وما بعدها؛ محمّد طه أبو العلا خليفة، أحكام المواريث. 1400 مسألة ميراثيّة، دار السّلام، مصر، ط 4، 1429 هـ/ 2008 م، ص 45 وما يليها؛ عبد الرّحمان بلعْكيد، علم الفرائض. المواريث – الوصيّة – تصفية التّركة، الشّركة المغربيّة لتوزيع الكتاب، الدّار البيضاء، ط 5، 2006، ص 157 وما بعدها؛ محمّد الزّحيلي، الفرائض والمواريث والوصايا، دار الكلم الطيّب، دمشق/ بيروت، ط 1، 1422 هـ/ 2001 م، ص 99 وما بعدها؛ محمّد علي الصّابوني، المواريث في الشّريعة الإسلاميّة في ضوء الكتاب والسّنّة، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، 1423 هـ، 2002 م، ص 47 وما بعدها؛ محمّد أبو زهرة، أحكام التّركات والمواريث، دار الفكر العربي، القاهرة، د ت، ص 114 وما بعدها و ص 157 وما بعدها؛ محمّد زكريّا البرديسي، الميراث، دار النّهضة العربيّة، القاهرة، 1391 هـ/ 1971 م، ص 112 وما بعدها و 235 وما بعدها؛ مريم أحمد الدّاغستاني، المواريث في الشّريعة الإسلاميّة على المذاهب الأربعة والعمل عليها في المحاكم المصريّة، النّاشر: المؤلّفة، مصر، 1422 هـ/ 2001 م، ص 26 وما بعدها و ص 54 وما بعدها؛ محمّد الشحات الجندي، الميراث في الشّريعة الإسلاميّة، دار الفكر العربي، القاهرة، د ت، ص 99 وما بعدها و ص 157 وما بعدها؛ مصطفى عاشور، علم الميراث، مكتبة القرآن، القاهرة، د ت، ص 64 وما بعدها و ص 111 وما بعدها.

انظر أيضا أحكام القانون الفرنسيّ المتعلّقة بميراث البنت والابن:

فرانسوا تيري وإيف لوكيت وصوفي غودميه، م س، الفقرة 140 وما بعدها، ص 150 وما بعدها؛ آن–ماري لوروابيه، م س، الفقرة 52 وما بعدها، ص 46 وما بعدها والفقرة 80 وما بعدها، ص 73 وما بعدها.

فيليب مالوري ولوران أيناس، دروس في القانون المدني. المواريث. التّبرّعات، كوجاس، باريس، ط 4، 1988، ص 61 وما بعدها.

Philippe Malaurie et Laurent Aynès, *Cours de droit civil. Les successions. Les Libéralités*, Cujas, Paris, 4e éd., 1988, p. 61 s.

بيار غيهو، دروس في القانون المدني، ج 8: المواريث. التّبرّعات، لارماس، ليون، 1983، ص 59.

12. — ويلحق بما سبق: بنت الابن وابن الابن:

رجل[24] يتوفّى؛ ويترك بنت ابن، وابن ابن؛ كما يترك 1000 دينار.
تأخذ بنت الابن $\frac{1}{3}$.
ويأخذ ابن الابن $\frac{2}{3}$ [25].

Pierre Guiho, *Cours de droit civil. Vol. 8: Les successions. Les Libéralités*, L'Hermès, Lyon, 1983, p. 59.

ميشال غريمالدي، القانون المدني. المواريث، ليتاك، باريس، ط 6، 2001، ص 29 وما بعدها.

Michel Grimaldi, *Droit civil. Successions*, Litec, Paris, 6e éd., 2001, p. 170 s.

جون موري، المواريث والتّبرّعات، ليتاك، باريس، ط 2، 1998، ص 29 وما بعدها.

Jean Maury, *Successions et libéralités*, Litec, Paris, 2e éd., 1998, p. 29 s.

بيار فواران وجيل غوبو، القانون المدني: المواريث والتّبرّعات، المكتبة العامّة للقانون وفقه القضاء، باريس، ط 25، 2008، ص 143 وما بعدها.

Pierre Voirin et Gilles Goubeaux, *Droit civil. Tome 2 : Régimes matrimoniaux. Successions – Libéralités*, L.G.D.J., Paris, 25e éd., 2008, p. 143 s.

سيلفي فيري–أندره وستيفان بار، المواريث والتّبرّعات، دالوز، باريس، ط 2، 2014، ص 59 وما بعدها.

Sylvie Ferré-André et Stéphane Berre, *Successions et libéralités*, Dalloz, Paris, 2e éd., 2014, p. 59 s.

وللمقارنة بين القانون الإسلامي والقانون الفرنسي فيما يخصّ ما جاء في المتن، انظر الملحق في آخر الكتاب.

انظر أيضا وللغرض نفسه: قيس عبد الوهاب الحيالي، ميراث المرأة في الشّريعة الإسلاميّة والقوانين المقارنة، دار الحامد، عمان، ط 1، 2008.

[24] والحلّ هو نفسه، لو أنّ المورّث امرأة.

[25] حول ميراث بنت الابن وابن الابن انظر: الشّيخ يوسف ابن الحاج فرج بن يوسف، م س، ص 186؛ فرج القصير، م س، ص 138 وما بعدها؛ محمّد عز الدّين سلاّم، م س، ص 132 وما بعدها؛ عمرو مولود عبد الحميد ومنير أحمد لوكة، م س، ص 91 وما بعدها؛ محمّد طه أبو العلا خليفة، م س، ص 76 وما بعدها؛ عبد الرّحمان بلعْكيد، م س، ص 164 وما بعدها؛ محمّد الزّحيلي، م س، ص 136؛ محمّد علي الصّابوني، م س، ص 72؛ محمّد أبو زهرة، م س، ص 118 وما بعدها و ص 157 وما بعدها؛ محمّد زكريّا البرديسي، م س، ص 118 وما بعدها؛ مريم أحمد الدّاغستاني، م س، ص 28 وما بعدها؛ محمّد الشحات الجندي، م س، ص 104 وما بعدها؛ مصطفى عاشور، م س، ص 67 وما بعدها.

انظر أيضا أحكام القانون الفرنسي المتعلّقة بميراث بنت الابن وابن الابن:

فرانسوا تيري وإيف لوكيت وصوفي غودميه، م س، الفقرة 140 وما بعدها، ص 150 وما بعدها؛ فيليب مالوري ولوران آيناس، م س، ص 61 وما بعدها؛ بيار غيهو، م س، ص 59؛ ميشال غريمالدي، م س، ص 170 وما بعدها؛ بيار فواران وجيل غوبو، م س، ص 143 وما بعدها؛ آن–ماري لوروابيه، م س، الفقرة 58 وما بعدها، ص 51 وما بعدها.

وللمقارنة بين القانون الإسلامي والقانون الفرنسي فيما يخصّ ما جاء في المتن، انظر الملحق في آخر الكتاب.

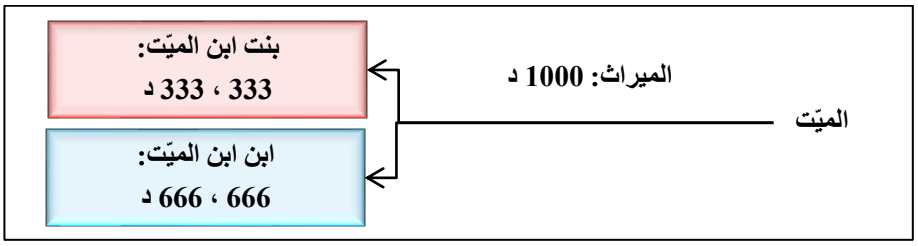

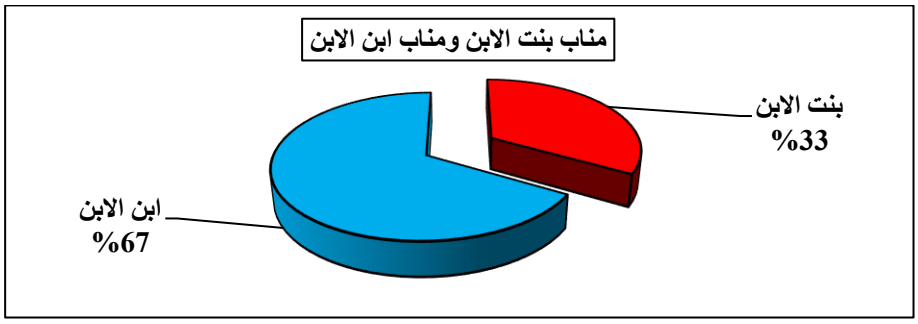

13. — كما يلحق بما تقدّم: بنت ابن ابن مع ابن ابن ابن[26].

14. — ■ الحالة الثّانية: الأخت الشّقيقة مع الأخ الشّقيق، والأخت لأب مع الأخ لأب. هنا أيضا للذّكر مثل حظّ الأنثيين[27].

فمثلاً، إذا لم يترك الميّت إلاّ أختا شقيقة وأخا شقيقا، تأخذ الأخت الشّقيقة الثّلث والأخ الشّقيق الثّلثين (إلى غير ذلك من الأمثلة).

كذا الشّأن لو كان الورثة أختا لأب مع أخ لأب.

15. — مثال في إطار صورة الأخت الشّقيقة مع الأخ الشّقيق:

رجل[28] يتوفّى؛ ويترك أختا شقيقة، وأخا شقيقا؛ كما يترك 1000 دينار.
تأخذ الأخت الشّقيقة $\frac{1}{3}$.

---

[26] سواء كان المورّث رجلا أو امرأة.

حول ميراث بنت ابن الابن وابن ابن الابن انظر: عمرو مولود عبد الحميد ومنير أحمد لوكة، م س، ص 93 وما بعدها؛ محمّد طه أبو العلا خليفة، م س، ص 94 وما بعدها؛ عبد الرّحمان بلعْكيد، م س، ص 211 وما بعدها؛ محمّد الزّحيلي، م س، ص 136؛ محمّد زكريّا البرديسي، م س، ص 123.

[27] "وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ". [النّساء/ 176].

[28] والحلّ هو نفسه، لو أنّ المورّث امرأة.

يأخذ الأخ الشّقيق $\frac{2}{3}$ [29].

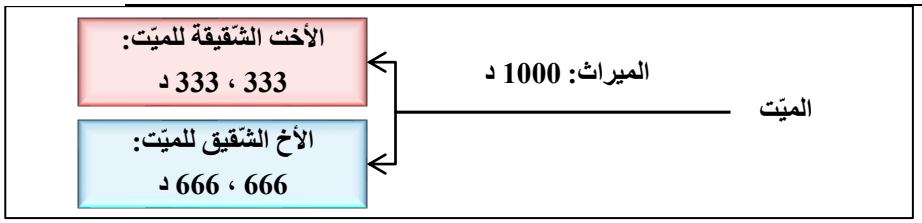

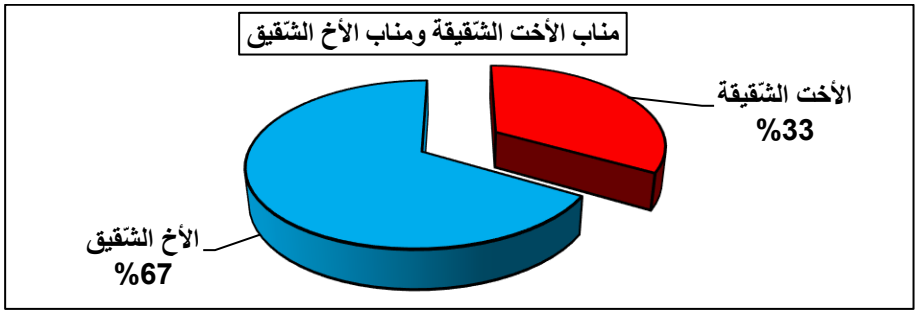

16. — مثال في إطار صورة الأخت لأب مع الأخ لأب:

رجل[30] يتوفّى؛ ويترك أختا لأب، وأخا لأب؛ كما يترك 1000 دينار.
تأخذ الأخت لأب $\frac{1}{3}$.
يأخذ الأخ لأب $\frac{2}{3}$ [31].

[29] حول ميراث الأخت الشّقيقة والأخ الشّقيق انظر: الشّيخ يوسف ابن الحاج فرج بن يوسف، م س، ص 189؛ فرج القصير، م س، ص 146 وما بعدها؛ محمّد عز الدّين سلاّم، م س، ص 141؛ عمرو مولود عبد الحميد ومنير أحمد لوكة، م س، ص 100؛ محمّد طه أبو العلا خليفة، م س، ص 176؛ عبد الرّحمان بلعْكيد، م س، ص 219 وما بعدها؛ محمّد الزّحيلي، م س، ص 195؛ محمّد علي الصّابوني، م س، ص 73 وما بعدها؛ محمّد أبو زهرة، م س، ص 121 وما بعدها؛ محمّد زكريّا البرديسي، م س، ص 160 وما بعدها؛ مريم أحمد الدّاغستاني، م س، ص 44؛ محمّد الشحات الجندي، م س، ص 134؛ مصطفى عاشور، م س، ص 72 وما بعدها.

انظر أيضا أحكام القانون الفرنسيّ المتعلّقة بميراث الأخت الشّقيقة والأخ الشّقيق:

فرانسوا تيري وإيف لوكيت وصوفي غودميه، م س، الفقرة 145 وما بعدها، ص 161 وما بعدها؛ فيليب مالوري ولوران آيناس، م س، ص 64 وما بعدها؛ بيار غيهو، م س، ص 59؛ ميشال غريمالدي، م س، ص 171 وما بعدها؛ جون موري، م س، ص 35؛ بيار فواران وجيل غوبو، م س، ص 147 وما بعدها؛ آن-ماري لوروابيه، م س، الفقرة 65 وما بعدها، ص 70 وما بعدها والفقرة 96 وما بعدها، ص 89 وما بعدها.

وللمقارنة بين القانون الإسلامي والقانون الفرنسي فيما يخصّ المسألة الواردة في المتن، انظر الملحق في آخر الكتاب.

[30] والحلّ هو نفسه، لو أنّ المورّث امرأة.

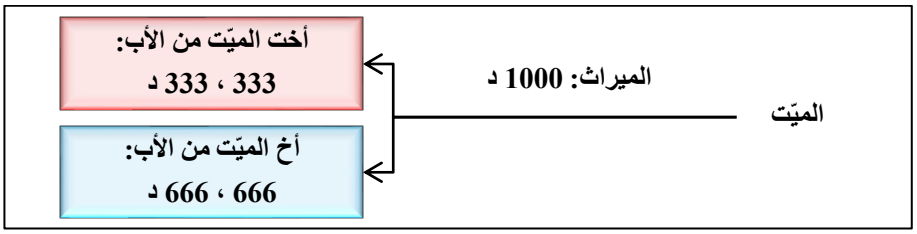

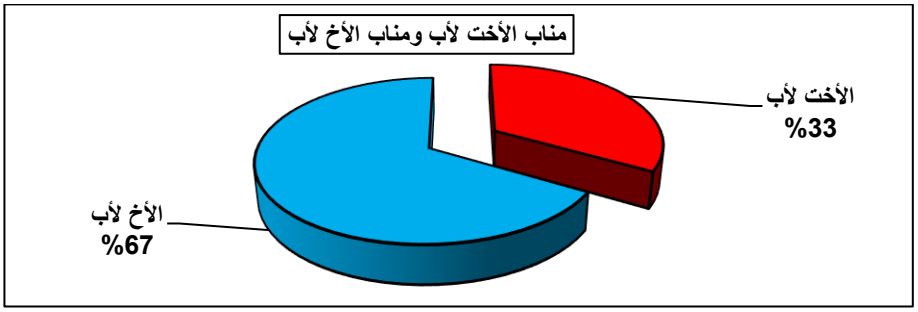

17. — وهكذا ثمّ حالتان يهمّهما حكم القرآن الكريم الذي مفاده أن "للذّكر مثل حظّ الأنثيين". بقيت حالتان ترث فيهما المرأة أيضا نصف ما يرثه الذّكر.

---

(31) حول ميراث الأخت لأب والأخ لأب انظر: الشّيخ يوسف ابن الحاج فرج بن يوسف، م س، ص 190؛ فرج القصير، م س، ص 149 وما بعدها؛ محمّد عز الدّين سلاّم، م س، ص 145؛ عمرو مولود عبد الحميد ومنير أحمد لوكة، م س، ص 105؛ محمّد طه أبو العلا خليفة، م س، ص 179 وما بعدها؛ عبد الرّحمان بلعْكيد، م س، ص 224؛ محمّد الزّحيلي، م س، ص 198؛ محمّد علي الصّابوني، م س، ص 73 وما بعدها؛ محمّد أبو زهرة، م س، ص 127؛ محمّد زكريّا البرديسي، م س، ص 179 وما بعدها؛ مريم أحمد الدّاغستاني، م س، ص 44؛ محمّد الشحات الجندي، م س، ص 140؛ مصطفى عاشور، م س، ص 75.

انظر أيضا أحكام القانون الفرنسي المتعلّقة بميراث الأخت لأب والأخ لأب:

فرانسوا تيري وإيف لوكيت وصوفي غودميه، م س، الفقرة 145 وما بعدها، ص 161 وما بعدها؛ فيليب مالوري ولوران آيناس، م س، ص 64 وما بعدها؛ بيار غيهو، م س، ص 59؛ ميشال غريمالدي، م س، ص 171 وما بعدها؛ جون موري، م س، ص 35 وما بعدها؛ بيار فواران وجيل غوبو، م س، ص 147 وما بعدها؛ آن–ماري لوروابيه، م س، الفقرة 65 وما بعدها، ص 70 وما بعدها والفقرة 96 وما بعدها، ص 89 وما بعدها.

وللمقارنة بين القانون الإسلامي والقانون الفرنسي فيما يخصّ ما جاء في المتن، انظر الملحق في آخر الكتاب.

1. 1. 2/ الحالتان المتبقّيتان

18. — هنالك حالتان ترث فيهما المرأة نصف الذّكر تطبيقا لأحكام أخرى غير حكم "للذّكر مثل حظّ الأنثيين".

والفرق بين هاتين الحالتين:

أنّ الأولى تتمثّل (كما الحالات التي جاءت في العنوان السّابق) في مسألة ميراث واحدة نقارن داخلها بين أنثى وذكر من المرتبة نفسها؛

أمّا الثّانية فتتمثّل في مسألتين منفصلتين نعمد فيهما إلى المقارنة ذاتها.

19. — ■ الحالة الأولى: أمّ وأب (ولا وجود لأبناء ولا زوج أو زوجة للمتوفّي). هنا فرض[32] الأمّ الثّلث، والبقيّة أي الثّلثان للأب[33]:

---

[32] في القانون الإسلامي هنالك الميراث بالفرض وهنالك الميراث بالتّعصيب (المقصود هنا المذاهب السّنّيّة. أمّا الشّيعة الجعفريّة، فأحكام الميراث عندهم مختلفة قليلة. انظر هذه الأحكام عند الشّيخ جعفر السُّبحاني: الميراث بالقرابة أو بالتّعصيب، مؤسّسة الإمام الصّادق، قم؛ محمّد أبو زهرة، محاضرات في الميراث عند الجعفريّة، جامعة الدّول العربيّة. معهد الدّراسات العربيّة العالية، القاهرة، 1955، الفقرة 80 وما بعدها. ص 76 وما بعدها؛ الشّيخ يوسف ابن الحاج فرج بن يوسف، م س، ص 282).

أوّلا: الميراث بالفرض، وهو ميراث نصيب محدّد يتمثّل إمّا في ثلثي التّركة، أو في نصفها، أو في ثلثها، أو في ربعها، أو في سدسها، أو في ثمنها.

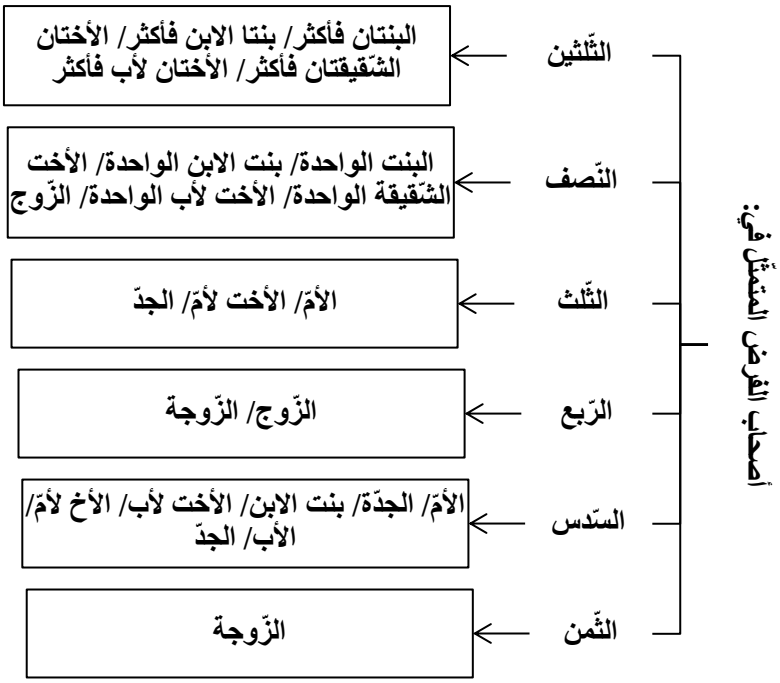

ولقد وردت كلّ الفروض في القرآن الكريم باستثناء ميراث الجدّة الذي جاء في السّنّة الشّريفة (صلاح الدّين سلطان، م س: ميراث المرأة وقضيّة المساواة، ص 32).

ملاحظة: هنالك شروط ضاق عنها الجدول: مثلا قلنا إنّ الزّوج من أصحاب النّصف. ما ضاق عنه الجدول أن ندقّق فنقول: الزّوج بشرط عدم الفرع الوارث للزّوجة ذكرا كان أو أنثى (انظر حول ما لم نستطع ذكره: الفصل 92 وما بعده من مجلّة الأحوال الشّخصيّة).

ثانياً: الميراث بالتّعصيب، وهو ميراث ما بقي من التّركة بعد أخذ أصحاب الفروض فروضهم.

ملاحظة: هنالك تفاصيل يضيق عنها هذا المكان.

رجل[34] يتوفّى؛ ويترك أمّاً، وأباً؛ كما يترك 1000 دينار.
تأخذ الأمّ $\frac{1}{3}$.
يأخذ الأب $\frac{2}{3}$ [35].

ملاحظة أخرى: في القانون التّونسي، على مستوى بيت المال، وكيف هو عاصب حقيقي، انظر: يوسف بن الحاج فرج بن يوسف، م س، ص 242؛ انظر المؤلّف نفسه (م س، ص 290 وما بعدها وص 239 و255) على مستوى ما ينبغي إدخاله – بعد إضافة الفصل 143 مكرّر إلى مجلّة الأحوال الشّخصيّة – من تعديلات على عدّة فصول من المجلّة نفسها ومنها الفصل 89 المتعلّق بقائمة الورثة (لتصبح: الوارثون أربعة أنواع: ذوو فروض، وذوو تعصيب، وذوو فروض وتعصيب، وذوو فرض وردّ) والفصل 113 (إلغاء صنف العصبة بالغير).

[33] "فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ". [النّساء/ 11]. "فهنا فرض الأمّ الثّلث، ويكون الباقي وهو الثّلثان للأب، لما رواه البخاري ومسلم وأبو داود والتّرمذي وابن ماجه والنّسائي بسندهم عن ابن عبّاس رضي الله عنهما أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: "ألحقوا الفرائض بأهلها. فما بقي فهو لأولى رجل ذكر". صلاح الدّين سلطان، م س (ميراث المرأة وقضيّة المساواة)، ص 19.

ملاحظة: بالنّسبة إلى الحديث الشّريف الوارد أعلاه هو موجود في صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن الترمذي والدّارقطني والدّارمي وغير ذلك من كتب المتون.

[34] والحلّ هو نفسه، لو أنّ المورّث امرأة.

[35] حول ميراث الأمّ والأب انظر: الشّيخ يوسف ابن الحاج فرج بن يوسف، م س، ص 181؛ فرج القصير، م س، ص 140 وما بعدها؛ محمّد عز الدّين سلاّم، م س، ص 148؛ محمّد طه أبو العلا خليفة، م س، ص 119؛ محمّد الزّحيلي، م س، ص 174؛ محمّد علي الصّابوني، م س، ص 57؛ محمّد أبو زهرة، م س (أحكام التّركات والمواريث)، ص 131 وما بعدها؛ محمّد زكريّا البرديسي، م س، ص 137 وما بعدها؛ مريم أحمد الدّاغستاني، م س، ص 33؛ محمّد الشحات الجندي، م س، ص 115 وما بعدها؛ مصطفى عاشور، م س، ص 55.

وهنالك مسألتان تسمّيان بالعمريّتين (لقضاء عمر بن الخطّاب رضي الله عنه بهما) وبالغرّاوين (بمعنى المشهورتين).

فإذا أخذنا المسألة الأولى، وتتمثّل في امرأة تتوفّى عن زوج وأمّ وأب، وجدنا أنّ للزّوج النّصف فرضا ($\frac{3}{6}$)، وللأمّ ثلث الباقي من التّركة، أي ثلث نصف التّركة ($\frac{1}{6}$)، وللأب الباقي بالتّعصيب ($\frac{2}{6}$). هذا هو رأي الجمهور (يوسف بن الحاج فرج بن يوسف، م س، ص 195 وما بعدها؛ محمّد علي الصّابوني، م س، ص 57 وما بعدها). وهنالك رأي مفاده "أنّ الأمّ تأخذ ثلث التّركة كلّها، ولو أدّى ذلك إلى أن يأخذ الأب [...] (نصف ما تأخذه الأمّ). وهذا روي عن ابن عبّاس، وروي عن عليّ رضي الله عنه، وعن معاذ، وأخذ به شريح القاضي، واختاره الشّيعة الإماميّة والظّاهريّة. وحجّتهم أنّ النّص الكريم ظاهر في أنّه إذا لم يكن فرع وارث، ولا جمع من الإخوة أو الأخوات، يكون نصيبها (أي الأمّ) الثّلث، ولا قياس مع ظاهر النّص، وإنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أمر أن تُعطى الفرائض، ثمّ يكون الباقي لأولى رجل ذكر". محمّد أبو زهرة، م س (أحكام التّركات والمواريث)، ص 132.

ومن يتبنّى هذا الرّأي، سيكون أمام صورة ترث فيها المرأة أكثر ممّا يرث الرّجل:

امرأة تُوفّيت؛ وتركت زوجا، وأمّاً، وأباً؛ كما تركت 1000 دينار.
يأخذ الزّوج $\frac{3}{6}$.
تأخذ الأمّ $\frac{2}{6}$.
يأخذ الأب $\frac{1}{6}$.

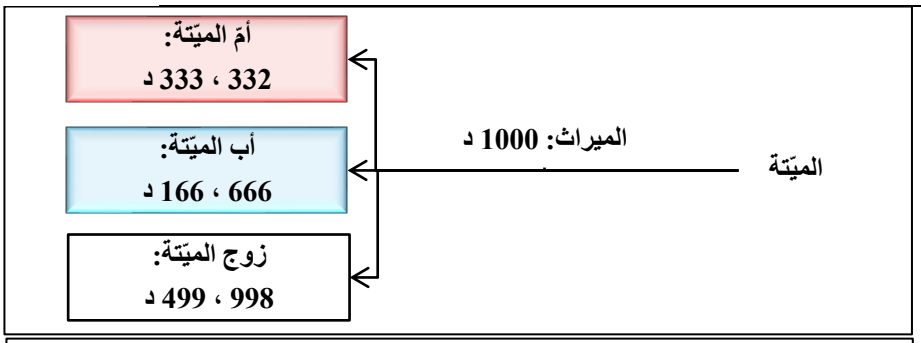

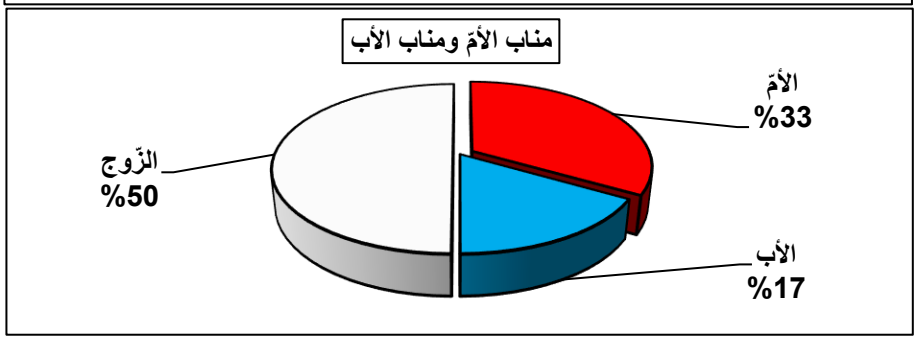

فإذا مررنا إلى المسألة الثّانية، وفيها المورّث رجل لا امرأة، وجدنا أنّ الجمهور يقول: الزّوجة ترث $\frac{1}{4}$، والأمّ ترث $\frac{1}{4}$، والأب يرث $\frac{2}{4}$ (انظر محمّد علي الصّابوني، م س، ص 58).

أمّا على الرّأي الثّاني، فسنكون أمام صورة ترث فيها المرأة (الأمّ هنا) أقلّ من الذّكر، لكنّ هذا الأقلّ لا يصل لأن يجعل الذّكر يرث الضِّعف (انظر عبد الرّحمان بلْعكيد، م س، ص 125):

رجل توفّي؛ وترك زوجة، وأمّاً، وأباً؛ كما ترك 1000 دينار.
تأخذ الزّوجة $\frac{3}{12}$.
تأخذ الأمّ $\frac{4}{12}$.
يأخذ الأب $\frac{5}{12}$.

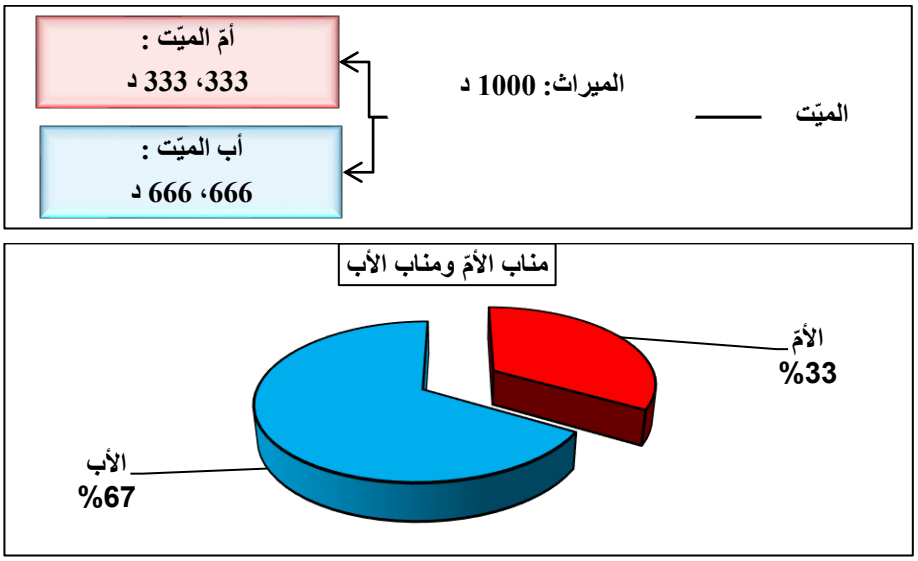

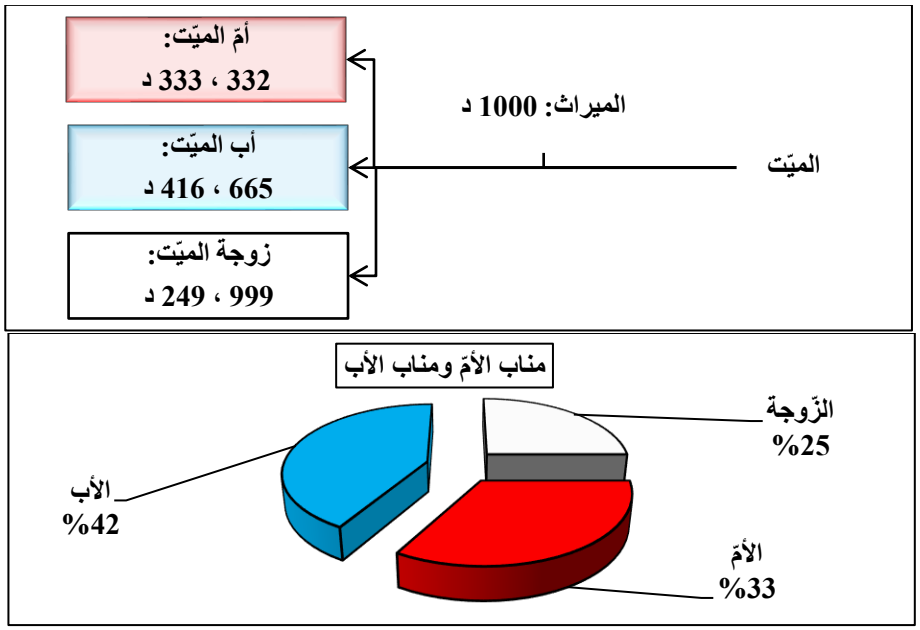

انظر أيضا أحكام القانون الفرنسيّ المتعلّقة بميراث الأمّ والأب:

فرانسوا تيري وإيف لوكيت وصوفي غودميه، م س، الفقرة 154 وما بعدها؛ فيليب مالوري ولوران آيناس، م س، ص 64 وما بعدها؛ بيار غيهو، م س، ص 61؛ ميشال غريمالدي، م س، ص 173؛ جون موري، م س، ص 35 وما بعدها؛ بيار فواران وجيل غوبو، م س، ص 147 وما بعدها؛ آن–ماري لوروابيه، م س، الفقرة 67 وما بعدها، ص 63 وما بعدها والفقرة 94 وما بعدها، ص 88 وما بعدها والفقرة 97، ص 90 وما بعدها.

وللمقارنة بين القانون الإسلامي والقانون الفرنسي فيما يخصّ ما جاء في المتن، انظر الملحق في آخر الكتاب.

20. — ■ الحالة الثّانية: قلنا منذ قليل إنّ هذه الحالة تتمثّل في مسألتين منفصلتين: في الأولى نأخذ أنثى من مرتبة معيّنة في وضعيّة إرثيّة محدّدة، وفي الثّانية نأخذ ذكرا من المرتبة نفسها وفي الوضعيّة الإرثيّة عينها[36]. لكن، وقبل وضع المسألتين الواحدة قُبالة الأخرى، ينبغي ذكر ميراث الزّوجة وميراث الزّوج في القانون الإسلاميّ:

فإذا ترك زوج زوجة: تأخذ الرّبع، إذا لم يكن له ولد؛ والثّمن، إن كان له ولد.

وإذا تركت زوجة زوجا: يأخذ النّصف، إذا لم يكن لها ولد؛ والرّبع، إن كان لها ولد[37].

المسألة الأولى	المسألة الثّانية
رجل ترك زوجة، وأبا؛ وترك 1000 دينار.	امرأة تركت زوجا، وأبا؛ وتركت 1000 دينار.
تأخذ الزّوجة $\frac{1}{4}$.	**يأخذ الزّوج** $\frac{1}{2}$.
يأخذ الأب $\frac{3}{4}$.	يأخذ الأب $\frac{1}{2}$.

[36] هذا ما سيغلب في هذا العمل. لكن قد نعمد بصفة استثنائيّة:

إمّا إلى الإتيان بمسألة إرث فيها أنثى من مرتبة ونقابلها بمسألة إرث فيها ذكر من مرتبة أقرب للميّت. بهذا نكون أمام إثبات أقوى.

وإمّا إلى الإتيان بمسألة إرث فيها مورّث ذكر ونقابلها بمسألة إرث فيها مورّث أنثى (هذا حال الصّورة الواردة في المتن).

[37] "وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ". [النّساء/ 12].

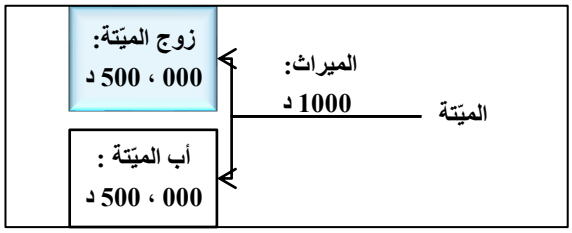

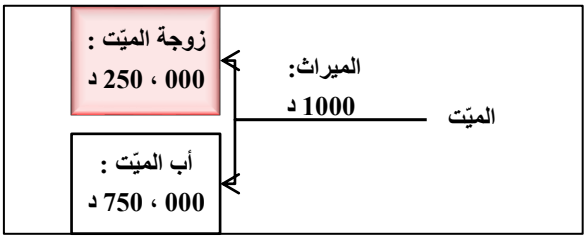

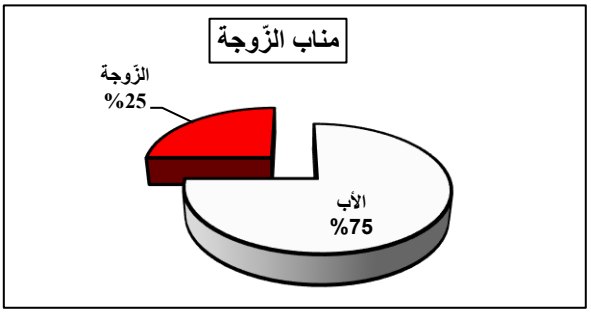

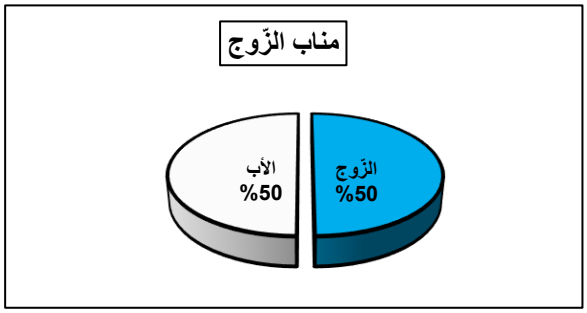

21. — ملاحظة: أخذنا المثال الذي ترك فيه الهالك مع الزّوجة أبا، وهناك أمثلة أخرى كأن يترك معها أمّا، أو أبا وأمّا، أو أخا شقيقا، إلخ. والشّيء نفسه إذا كان من مات هو الزّوجة.

المسألة الأولى	المسألة الثّانية
رجل ترك زوجة، وابنا؛ وترك 1000 دينار.	امرأة تركت زوجا، وابنا؛ وتركت 1000 دينار.
تأخذ الزّوجة $\frac{1}{8}$.	**يأخذ الزّوج** $\frac{1}{4}$.
يأخذ الابن $\frac{7}{8}$.	يأخذ الابن $\frac{3}{4}$.

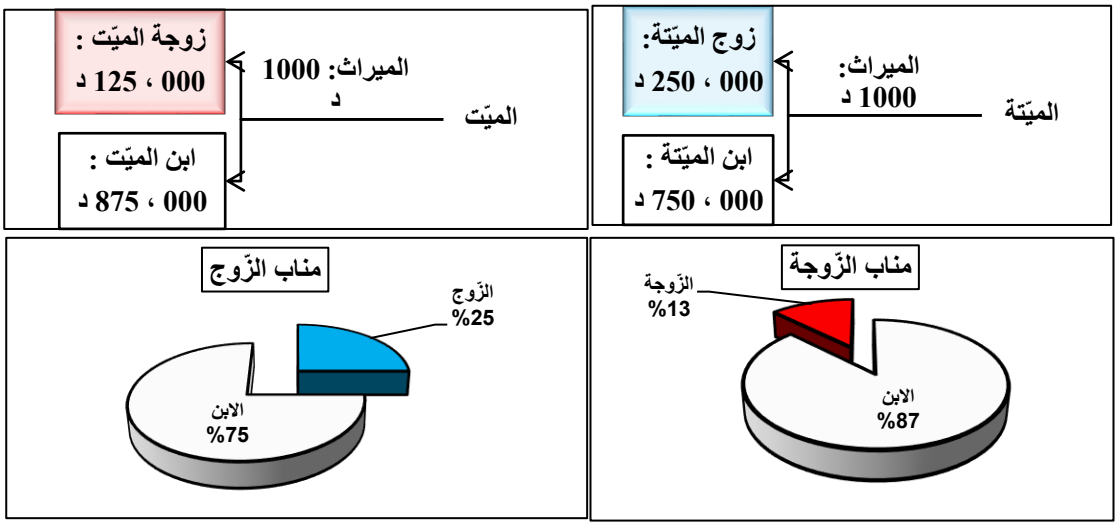

22. — ملاحظة: أخذنا المثال الذي ترك فيه الهالك ابنا فقط، وهناك أمثلة أخرى كأن يترك مع الابن بنتا، أو أبا، إلخ.

والشّيء نفسه، إذا كان من مات هو الزّوجة[38].

23. — من كلّ ما تقدّم يخلص أن ثمّ أربع حالات تأخذ فيها الأنثى نصف الذّكر.

---

(38) حول ميراث الزّوجة وميراث الزّوج انظر: الشّيخ يوسف ابن الحاج فرج بن يوسف، م س، ص 183؛ فرج القصير، م س، ص 155 وما بعدها؛ محمّد عز الدّين سلاّم، م س، ص 164 وما بعدها؛ عمرو مولود عبد الحميد ومنير أحمد لوكة، م س، ص 78؛ محمّد طه أبو العلا خليفة، م س، ص 310 وما بعدها؛ عبد الرّحمان بلعْكيد، م س، ص 140 وما بعدها و ص 204 وما بعدها؛ محمّد أبو زهرة، م س (أحكام التّركات والمواريث)، ص 106 وما بعدها؛ محمّد زكريّا البرديسي، م س، ص 109 وما بعدها؛ مريم أحمد الدّاغستاني، م س، ص 25 وما بعدها؛ محمّد الشحات الجندي، م س، ص 151 وما بعدها؛ مصطفى عاشور، م س، ص 58 وما بعدها.

انظر أيضا أحكام القانون الفرنسيّ المتعلّقة بميراث الزّوجة والزّوج:

فرانسوا تيري وإيف لوكيت وصوفي غودميه، م س، الفقرة 155 وما بعدها، ص 166 وما بعدها؛ فيليب مالوري ولوران آيناس، م س، ص 73 وما بعدها؛ بيار غيهو، م س، ص 62؛ ميشال غريمالدي، م س، ص 174 وما بعدها؛ جون موري، م س، ص 43 وما بعدها؛ بيار فواران وجيل غوبو، م س، ص 155 وما بعدها؛ آن–ماري لوروابيه، م س، الفقرة 108 وما بعدها، ص 99 وما بعدها.

وللمقارنة بين القانون الإسلامي والقانون الفرنسي فيما يخصّ ما جاء في المتن، انظر الملحق في آخر الكتاب.

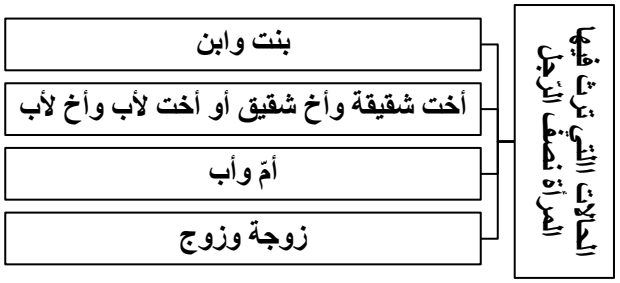

لكن هنالك حالات مقابلة، أي هنالك حالات لا تأخذ فيها المرأة أقلّ من الرّجل.

1. 2/ الحالات التي لا ترث فيها المرأة أقلّ من الرّجل من المرتبة نفسها

24. — تنقسم الحالات التي لا ترث فيها المرأة أقلّ من الرّجل إلى ثلاثة أقسام: قسم للحالات التي ترث فيها المرأة مثل الرّجل (1.2.1)، وقسم للحالات التي ترث فيها المرأة أكثر من الرّجل (2.2.1)، وقسم للحالات التي ترث فيها المرأة ولا يرث الرّجل شيئا (3.2.1).

1. 2. 1/ الحالات التي ترث فيها المرأة مثل الرّجل

25. — يمكن تقسيم هذه الحالات إلى قسمين: قسم للحالات التي تتكوّن من مسألة ميراث واحدة، وقسم للحالات التي تتمثّل في مسألتين منفصلتين. وإنّنا سنبدأ بالحالات الأولى ثمّ ننتهي إلى الحالات الثّانية ولكن في ترتيب خطّي:

26. — ■ الحالة الأولى: أمّ وأب مع وجود ولد ذكر، أو مع وجود بنتين فأكثر، أو — أحيانا — مع وجود بنت[39].

27. — □ أمّ وأب مع وجود ولد ذكر.

رجل[40] يتوفّى؛ ويترك أمّا، وأبا، وولدا ذكرا؛ كما يترك 1000 دينار.

---

[39] حول ميراث الأمّ والأب انظر: الشّيخ يوسف ابن الحاج فرج بن يوسف، م س، ص 194 و ص 180؛ فرج القصير، م س، ص 140 وما بعدها؛ محمّد عز الدّين سلاّم، م س، ص 146 وما بعدها؛ عمرو مولود عبد الحميد ومنير أحمد لوكة، م س، ص 78 وما بعدها؛ محمّد طه أبو العلا خليفة، م س، ص 118 وما بعدها؛ محمّد أبو زهرة، م س (أحكام التّركات والمواريث)، ص 129 وما بعدها؛ محمّد زكريّا البرديسي، م س، ص 124 وما بعدها؛ مريم أحمد الدّاغستاني، م س، ص 33 و ص 31؛ محمّد الشحات الجندي، م س، ص 108 وما بعدها؛ مصطفى عاشور، م س، ص 53 وما بعدها.

انظر أيضا أحكام القانون الفرنسيّ المتعلّقة بميراث الأمّ والأب:

فرانسوا تيري وإيف لوكيت وصوفي غودميه، م س، الفقرة 148 وما بعدها، ص 162 وما بعدها؛ فيليب مالوري ولوران آيناس، م س، ص 64 وما بعدها؛ بيار غيهو، م س، ص 61؛ ميشال غريمالدي، م س، ص 173؛ جون موري، م س، ص 35 وما بعدها؛ بيار فواران وجيل غوبو، م س، ص 147 وما بعدها؛ آن–ماري لوروابيه، م س، الفقرة 67 وما بعدها، ص 63 وما بعدها والفقرة 94، ص 88 وما بعدها والفقرة 97، ص 90 وما بعدها.

وللمقارنة بين القانون الإسلامي والقانون الفرنسي فيما يخصّ ما جاء في المتن، انظر الملحق في آخر الكتاب.

تأخذ الأمّ $\frac{1}{6}$.
يأخذ الأب $\frac{1}{6}$.
يأخذ الابن $\frac{4}{6}$.

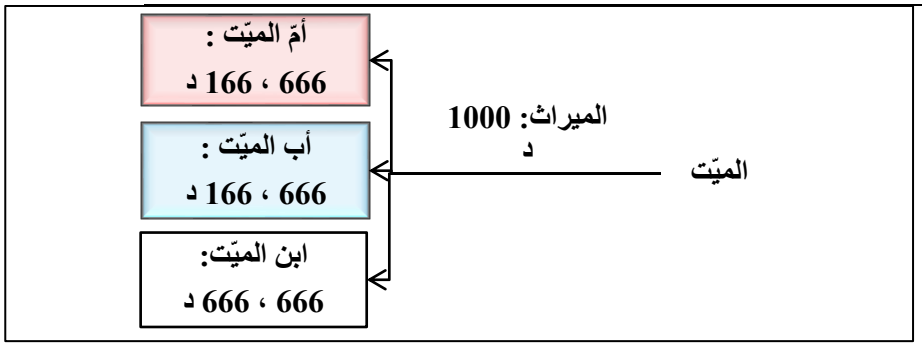

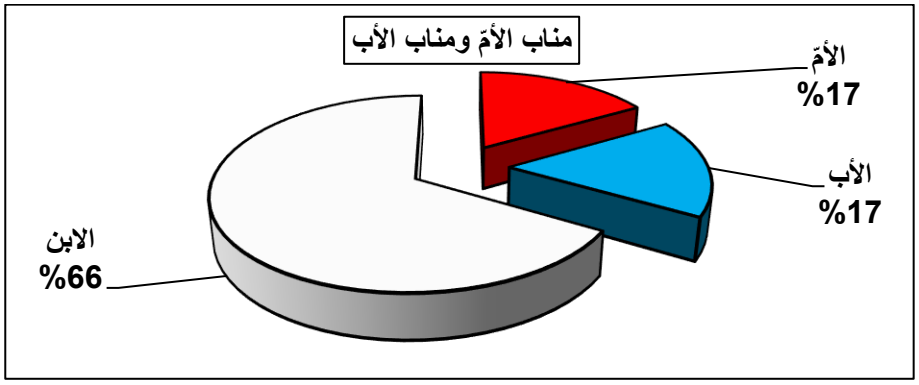

ملاحظة: أخذنا المثال الذي لم يترك فيه الميّت إلاّ أمّا وأبا وولدا[41]، لكن يمكن أن نجد أمثلة أخرى: هنالك أيضا زوجة، أو هنالك أكثر من ولد ذكر.

28. — □ أمّ وأب مع وجود بنتين فأكثر.

رجل[42] يتوفّى؛ ويترك أمّا، وأبا، وبنتين؛ كما يترك 1000 دينار.
تأخذ الأمّ $\frac{1}{6}$.
يأخذ الأب $\frac{1}{6}$.

(40) والحلّ هو نفسه، لو أنّ المورّث امرأة.

(41) حين ننظر في الجدول المتعلّق بالقانون الفرنسيّ، سنجد أنّ الابن يأخذ الكلّ ولا تأخذ الأمّ ولا الأب شيئا (انظر الملحق).

(42) والحلّ هو نفسه، لو أنّ المورّث امرأة.

تأخذ كلّ واحدة من البنتين $\frac{2}{6}$.

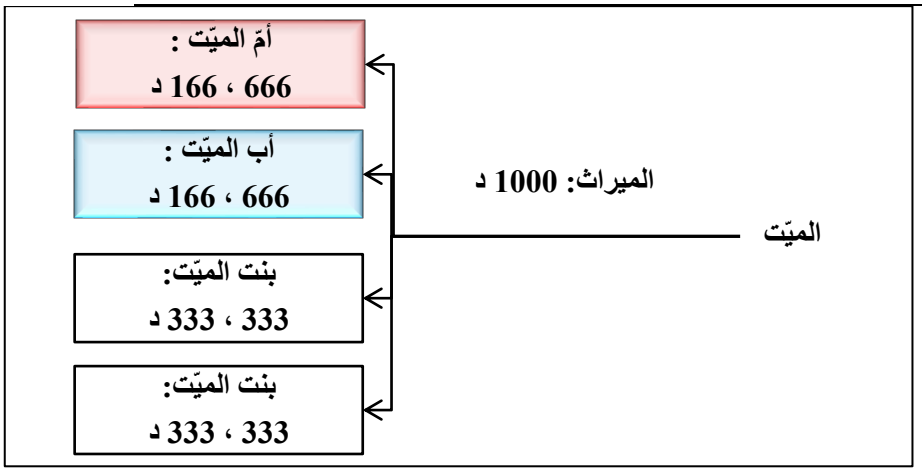

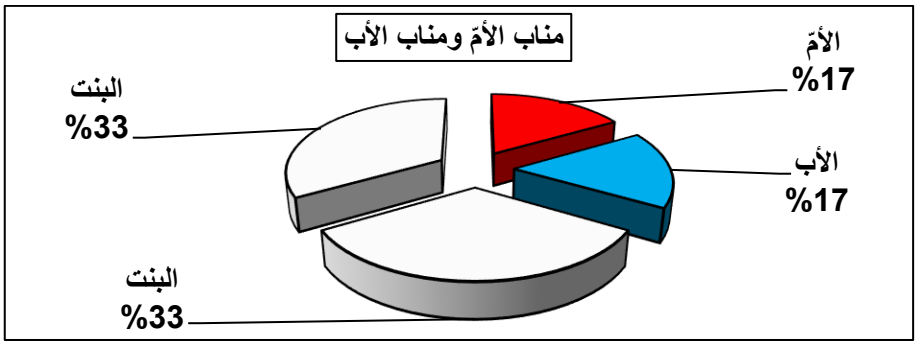

ملاحظة: زيادة على المثال الذي ورد للتّوّ، يمكن أن نكون أمام أمثلة أخرى: هنالك مع الأمّ والأب والبنتين زوجة، هنالك مع الأمّ والأب والبنتين أكثر من ولد ذكر.

29. — □ في بعض الأحيان (حين يوجد زوج)، أمّ وأب مع وجود بنت.

امرأة تتوفّى؛ وتترك أمّا، وأبا، وزوجا، وبنتا؛ كما تترك 1000 دينار.
تأخذ الأمّ $\frac{2}{13}$.
يأخذ الأب $\frac{2}{13}$.
تأخذ البنت $\frac{6}{13}$.
يأخذ الزّوج $\frac{3}{13}$.

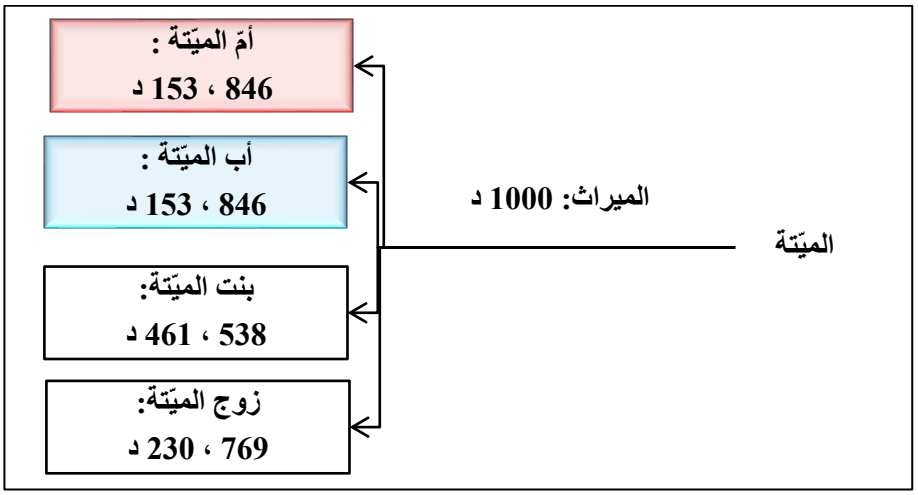

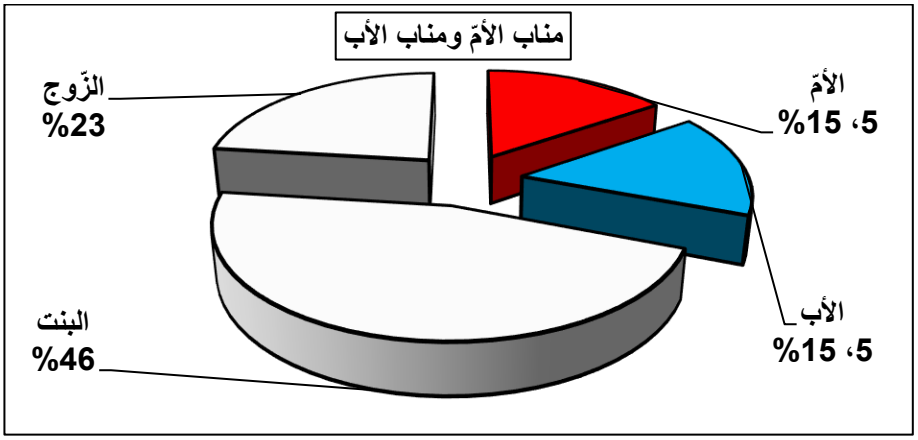

30. — ■ الحالة الثّانية: هنا نجد كأطراف متقابلة من جنسين مختلفين: أباً من جهة، وأمَّ أمٍّ (جدّة من الأمّ)[43] من جهة أخرى. يأخذ الأب، وهو الذّكر، مثل أمّ الأمّ وهي الأنثى؛ بل وهي الأبعد من الميّت

[43] حول ميراث الجدّة انظر: محمّد عز الدّين سلاّم، م س، ص 157 وما بعدها؛ عمرو مولود عبد الحميد ومنير أحمد لوكة، م س، ص 120 وما بعدها؛ محمّد طه أبو العلا خليفة، م س، ص 139 وما بعدها؛ عبد الرّحمان بلعْكيد، م س، ص 130 وما بعدها؛ محمّد أبو زهرة، م س (أحكام التّركات والمواريث)، ص 143 وما بعدها؛ محمّد زكريّا البرديسي، م س، ص 216 وما بعدها؛ مريم أحمد الدّاغستاني، م س، ص 37 وما بعدها؛ محمّد الشحات الجندي، م س، ص 118 وما بعدها؛ مصطفى عاشور، م س، ص 80 وما بعدها؛ فرج القصير، م س، ص 145 وما بعدها.

انظر أيضا القانون الفرنسي المتعلّقة بميراث الجدّة:

فرانسوا تيري وإيف لوكيت وصوفي غودميه، م س، الفقرة 150 وما بعدها، ص 163 وما بعدها؛ فيليب مالوري ولوران آيناس، م س، ص 66؛ بيار غيهو، م س، ص 61؛ ميشال غريمالدي، م س، ص 173؛ جون موري، م س، ص 37؛ بيار فواران وجيل غوبو، م س، ص

بمرتبة إذا قارنّاها بالأب. وهكذا فالأنثى تأخذ وهي الأنثى، بل والأبعد عن الميّت، مثلما يأخذ الذّكر، بل والذّكر الأقرب.

31. — □ أمّ أمّ، وأب، وابن

رجل[44] يتوفّى؛ ويترك أمّ أمٍّ، وأباً، وابناً؛ كما يترك 1000 دينار.
تأخذ أمّ الأمّ $\frac{1}{6}$.
يأخذ الأب $\frac{1}{6}$.
يأخذ الابن $\frac{4}{6}$.

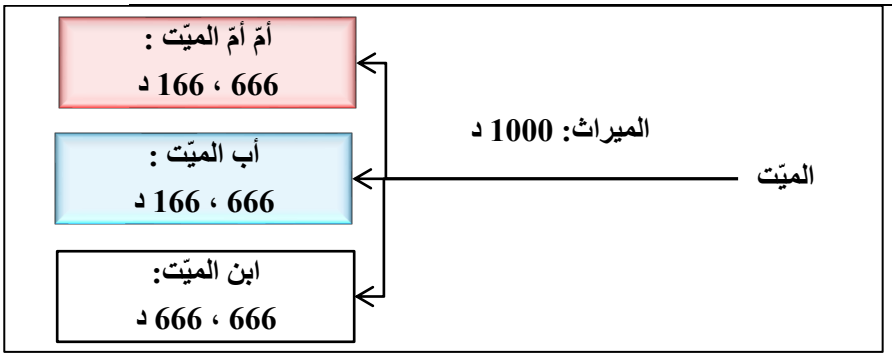

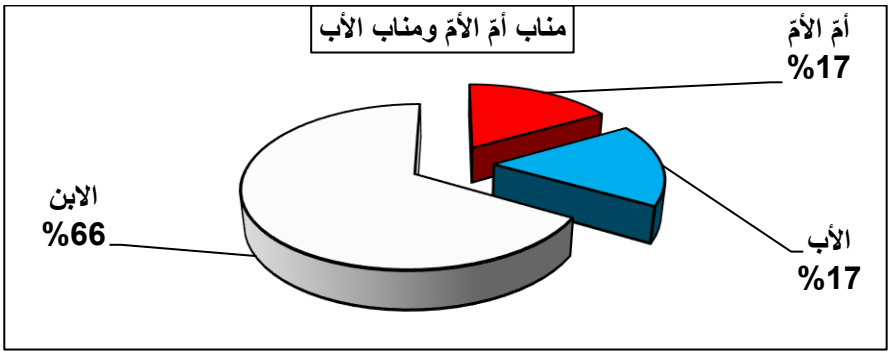

32. — □ أمّ أمّ، وأب، وبنتان

رجل[45] يتوفّى؛ ويترك أمّ أمّ، وأبا، وبنتين؛ كما يترك 1000 دينار.

150 وما بعدها؛ آن–ماري لوروابيه، م س، الفقرة 68 وما بعدها، ص 63 وما بعدها والفقرة 97 وما بعدها، ص 91 والفقرة 99، ص 91 وما بعدها.

وللمقارنة بين القانون الإسلامي والقانون الفرنسي فيما يخصّ ما جاء في المتن، انظر الملحق في آخر الكتاب.

[44] والحلّ هو نفسه، لو أنّ المورّث امرأة.

تأخذ أمّ الأمّ $\frac{1}{6}$.
يأخذ الأب $\frac{1}{6}$.
تأخذ البنت الأولى $\frac{2}{6}$.
تأخذ البنت الثّانية $\frac{2}{6}$.

(45) والحلّ هو نفسه، لو أنّ المورّث امرأة.

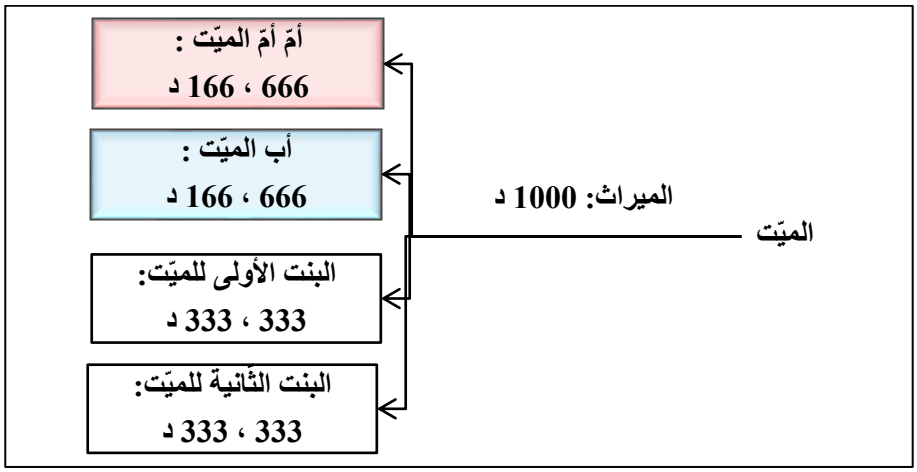

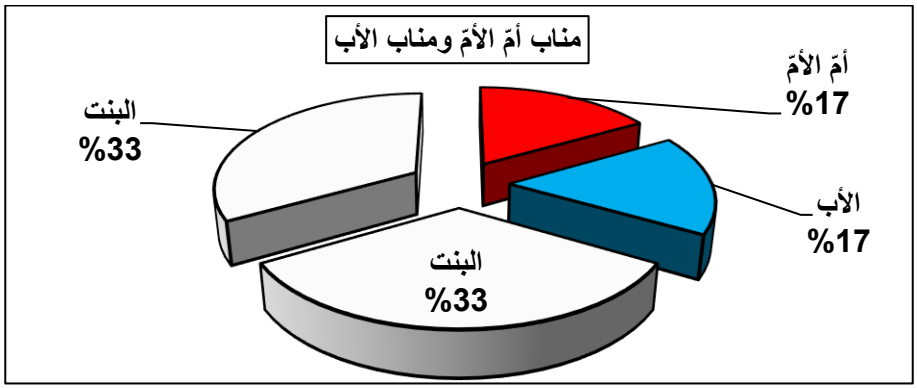

33. — ■ الحالة الثّالثة: أخوات لأمّ مع إخوة لأمّ[46]. هنا أيضا يرث الذّكر في جميع الحالات مثل الأنثى (ذكر واحد مع أنثى واحدة/ ذكران مع أنثيين/ ذكر مع أنثيين: ترث كلّ واحدة مثلما يرث الذّكر/

---

[46] حول ميراث الأخ لأمّ والأخت لأمّ انظر: محمّد عز الدّين سلاّم، م س، ص 152 وما بعدها؛ محمّد طه أبو العلا خليفة، م س، ص 187 وما بعدها؛ محمّد أبو زهرة، م س (أحكام التّركات والمواريث)، ص 112 وما بعدها؛ محمّد زكريّا البرديسي، م س، ص 150 وما بعدها؛ مريم أحمد الدّاغستاني، م س، ص 45؛ محمّد الشحات الجندي، م س، ص 144 وما بعدها؛ مصطفى عاشور، م س، ص 60 وما بعدها؛ فرج القصير، م س، ص 152.

انظر أيضا أحكام القانون الفرنسي المتعلّقة بميراث الأخت والأخ:

فرانسوا تيري وإيف لوكيت وصوفي غودميه، م س، الفقرة 145 وما بعدها، ص 161 وما بعدها؛ فيليب مالوري ولوران آيناس، م س، ص 64 وما بعدها؛ بيار غيهو، م س، ص 59؛ ميشال غريمالدي، م س، ص 171 وما بعدها؛ جون موري، م س، ص 35 وما بعدها؛ بيار فواران وجيل غوبو، م س، ص 147 وما بعدها؛ آن–ماري لوروابيه، م س، الفقرة 65 وما بعدها، ص 70 وما بعدها والفقرة 96، ص 89 وما بعدها.

وللمقارنة بين القانون الإسلامي والقانون الفرنسي فيما يخصّ ما جاء في المتن، انظر الملحق في آخر الكتاب.

إلخ)[47]. فإذا أخذنا حالة أنثى واحدة مقابل ذكر واحد، وجدنا موقفين في الفقه. في الموقفين ترث الأنثى مثل الذّكر:

34. — □ الموقف الأوّل في الفقه (الحنبليّة، إلخ).

رجل[48] يتوفّى؛ ويترك أختا لأمّ، وأخا لأمّ؛ كما يترك 1000 دينار.

تأخذ الأخت لأمّ $\frac{1}{2}$.

يأخذ الأخ لأمّ $\frac{1}{2}$.

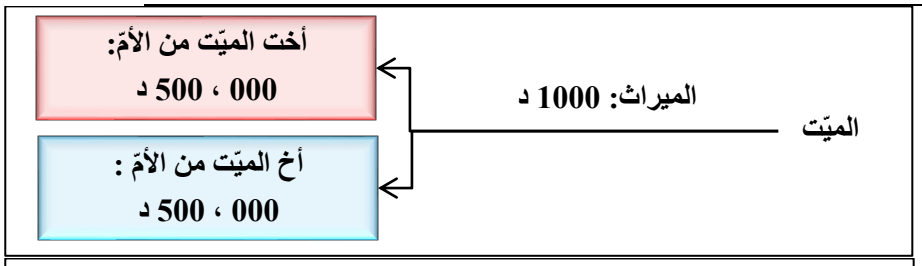

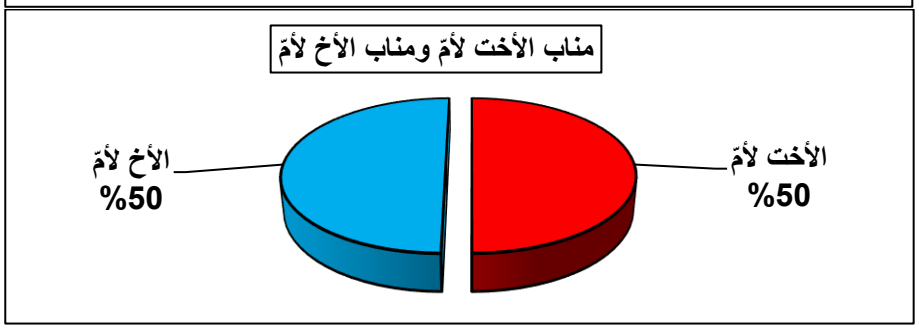

35. — □ الموقف الثّاني في الفقه (المالكيّة، إلخ).

رجل[49] يتوفّى؛ ويترك أختا لأمّ، وأخا لأمّ؛ كما يترك 1000 دينار.

تأخذ الأخت لأمّ $\frac{1}{6}$.

يأخذ الأخ لأمّ $\frac{1}{6}$.

يأخذ بيت مال المسلمين $\frac{4}{6}$.

---

(47) "وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ" [النّساء/ 12].

(48) والحلّ هو نفسه، لو أنّ المورّث امرأة.

(49) والحلّ هو نفسه، لو أنّ المورّث امرأة.

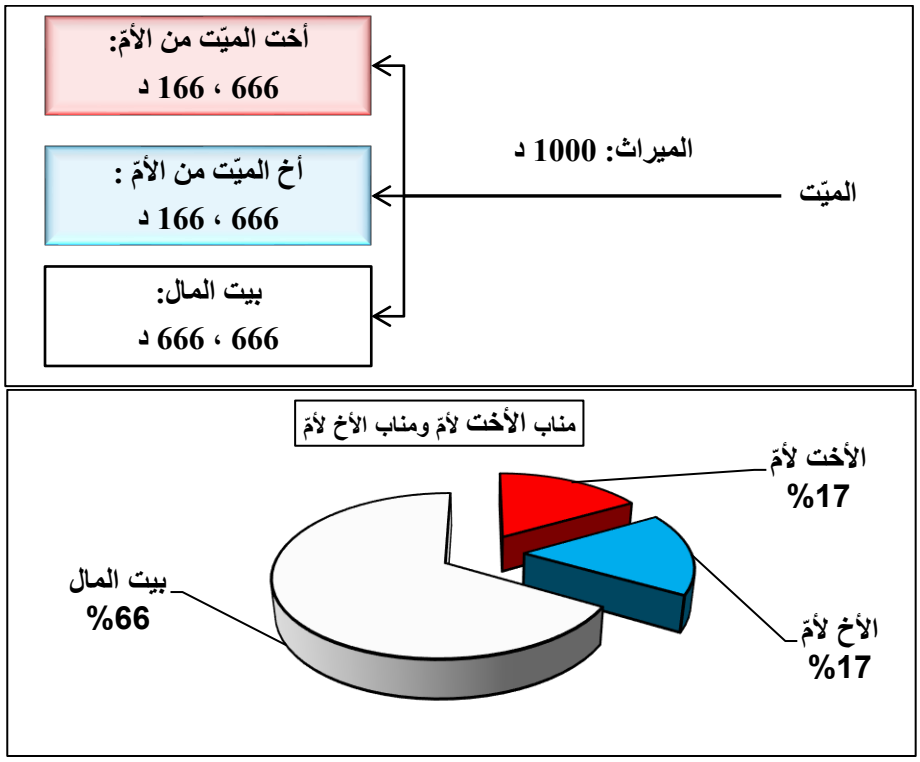

36. — ■ الحالة الرّابعة: زوج وأختان لأمّ وأخ شقيق. هنا يأخذ الأخ مثل ما تأخذ الأخت، بل يأخذ من يتّصل بالميّت من جهة الأب والأمّ – أي الأقرب للميّت – مثل ما يأخذ من يتصّل بالميّت من خلال الأمّ فقط.

امرأة تتوفّى؛ وتترك زوجا، وأختين لأمّ، وأخا شقيقا؛ كما تترك 1000 دينار.
يأخذ الزّوج $\frac{3}{6}$.
تأخذ الأخت لأمّ $\frac{1}{6}$.
تأخذ الأخت لأمّ $\frac{1}{6}$.
يأخذ الأخ الشّقيق $\frac{1}{6}$ [50].

[50] لو كان المورّث رجلا، لما وصلنا إلى النّتيجة نفسها لأنّ:

الزّوجة تأخذ $\frac{3}{12}$، أي في مثالنا 250 دينار؛

وكلّ واحدة من الأختين لأمّ تأخذ $\frac{2}{12}$، أي في مثالنا 666، 166 دينار؛

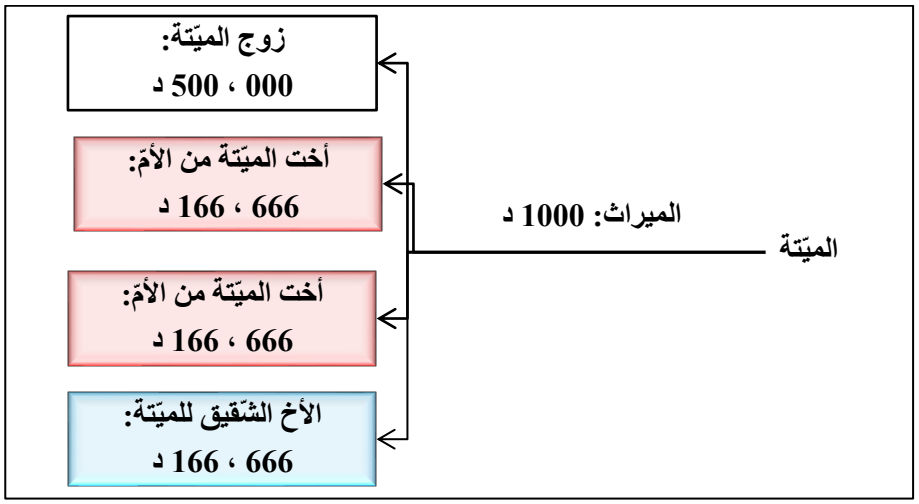

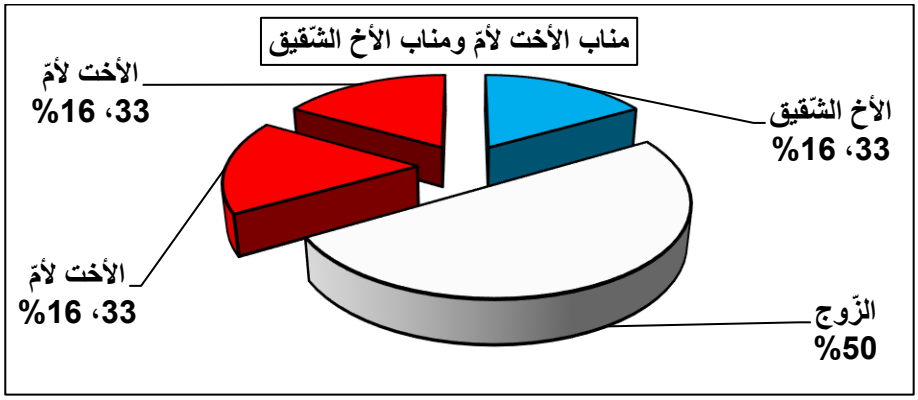

37. — والحلّ هو نفسه، لو أضفنا الأمّ باعتبارها وارثا:

امرأة تتوفّى؛ وتترك زوجا، وأمّا، وأختين لأمّ، وأخا شقيقا؛ كما تترك 1000 دينار.

عند الجمهور (باستثناء الحنابلة[51]):

والأخ الشّقيق يأخذ $\frac{5}{12}$، أي في مثالنا 666، 416 دينار.

(51) تسمّى هذه المسألة بالمسألة المشتركة أو الحماريّة، أو الحجريّة، أو اليمّيّة. ولقد تبنّى المشرّع التّونسي في الفصل 144 من مجلّة الأحوال الشّخصيّة رأي الجمهور (يوسف بن الحاج فرج بن يوسف، م س، ص 292 وما بعدها؛ حاتم محمّدي، دروس في القانون المدني، ج 2: المواريث والتّبرّعات. الكتاب الأوّل: المواريث، مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس 2017، الفقرة 211، ص 252 وما بعدها). أمّا رأي الحنابلة (وهو رأي عمر بن الخطّاب رضي الله عنه في قضائه الأوّل قبل أن يحكم في نزاع ثان بالحلّ الذي صار فيما بعدُ موقفا للجمهور)، فيتمثّل فيما يلي:

عند الحنابلة:

يأخذ الزّوج $\frac{3}{6}$.

يأخذ الزّوج $\frac{9}{18}$.

تأخذ الأمّ $\frac{3}{18}$.

تأخذ الأمّ $\frac{1}{6}$.

تأخذ الأخت لأمّ $\frac{1}{6}$.

تأخذ الأخت لأمّ $\frac{1}{6}$.

لا يأخذ الأخ الشّقيق شيئا.

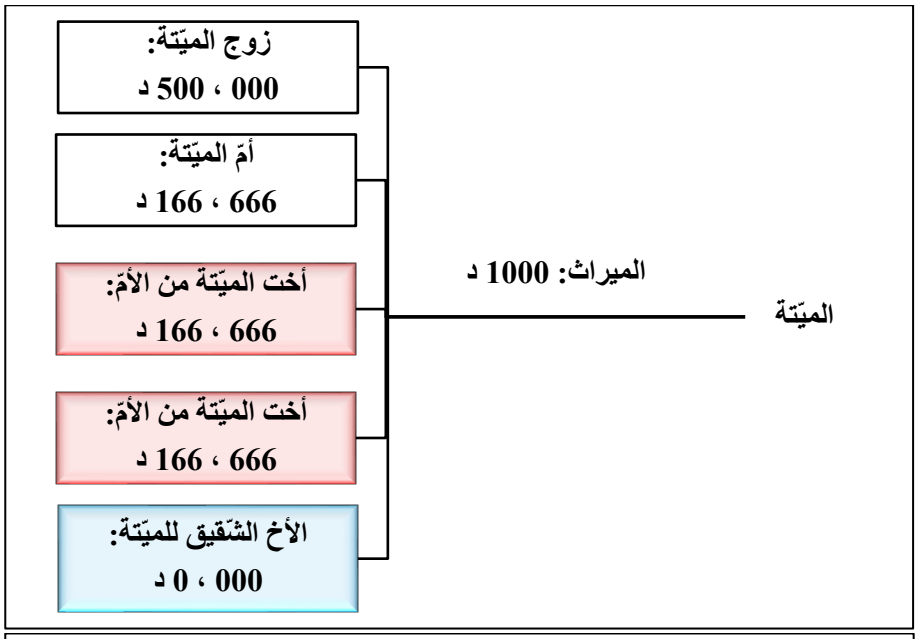

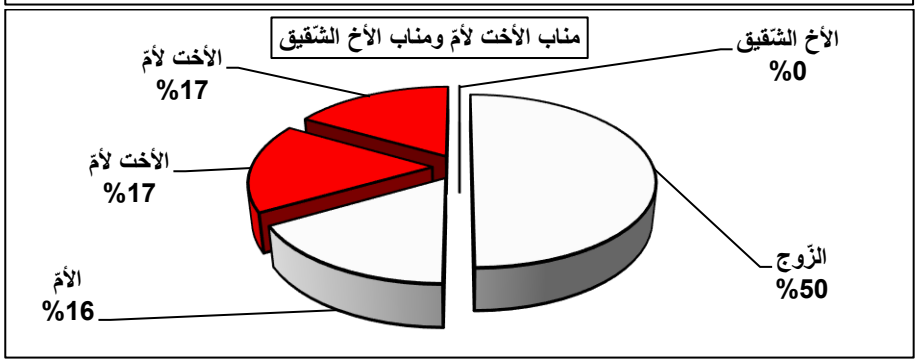

وهكذا فإنّه، وعند الحنابلة، تدخل هذه الصّورة ضمن ما سيأتي من حالات ترث فيها الأنثى ولا يرث فيها الذّكر شيئا رغم كونه من المرتبة نفسها (مرتبة الإخوة)، بل رغم كونه الأقرب داخل المرتبة (الذّكر أخ شقيق، أي يدلي للميّتة برباطين لا برباط واحد كالأنثى في مثالنا).

تأخذ الأخت لأمّ $\frac{2}{18}$.
تأخذ الأخت لأمّ $\frac{2}{18}$.
يأخذ الأخ الشّقيق $\frac{2}{18}$ [52].

[52] لو كان المورّث رجلا، لما وصلنا إلى النّتيجة ذاتها لأنّ:

الزّوجة تأخذ $\frac{3}{12}$، أي في مثالنا 000، 250 دينار؛

والأمّ تأخذ $\frac{2}{12}$، أي في مثالنا 666، 166 دينار؛

وكلّ واحدة من الأختين لأمّ تأخذ $\frac{2}{12}$، أي في مثالنا 666، 166 دينار؛

والأخ الشّقيق يأخذ $\frac{3}{12}$، أي في مثالنا 000، 250 دينار.

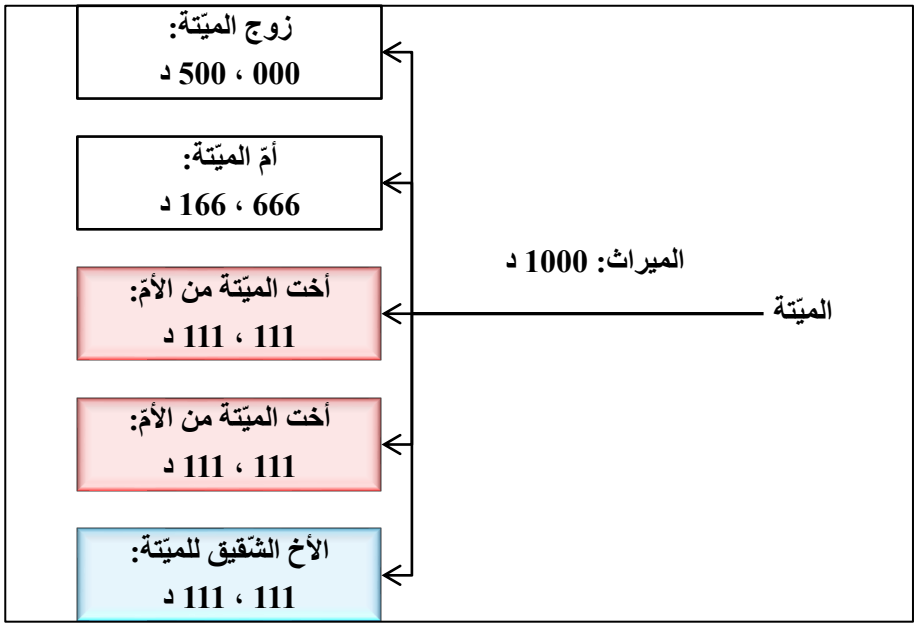

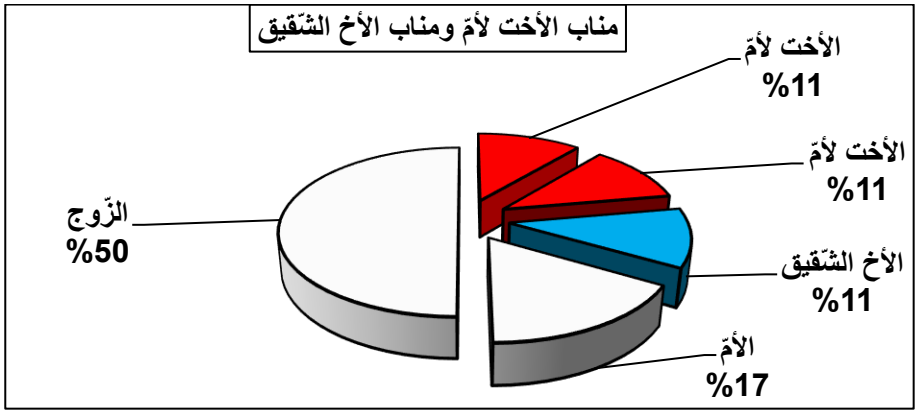

38. — ■ الحالة الخامسة: خلافا للحالات الأربع السّابقة، فهذه الحالة وما يليها تتمثّل لا في مسألة واحدة نقارن داخلها بين أنثى وذكر من المرتبة عينها، بل في مسألتين منفصلتين نعمد فيهما إلى المقارنة ذاتها.

المسألة الأولى: امرأة تُتوفّى وتترك أختا شقيقة وزوجا. هنا تأخذ الأخت الشّقيقة النّصف فرضا.

المسألة الثّانية: امرأة تُتوفّى وتترك أخا شقيقا وزوجا. هنا يأخذ الأخ الشّقيق النّصف تعصيبا.

المسألة الأولى	المسألة الثّانية
امرأة تركت زوجا، وأختا شقيقة؛ وتركت 1000 دينار.	امرأة تركت زوجا، وأخا شقيقا؛ وتركت 1000 دينار.

تأخذ الأخت الشّقيقة $\frac{1}{2}$.	يأخذ الأخ الشّقيق $\frac{1}{2}$.
يأخذ الزّوج $\frac{1}{2}$.	يأخذ الزّوج $\frac{1}{2}$ [53].

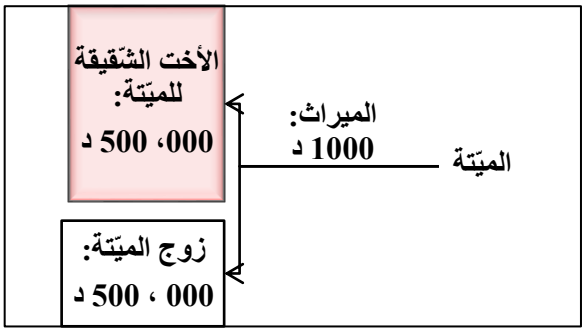

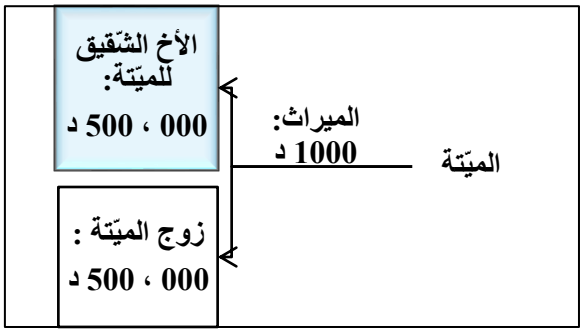

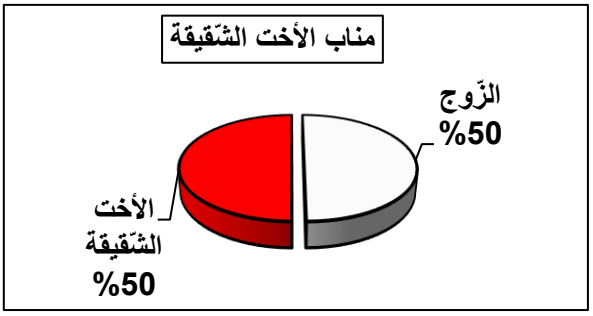

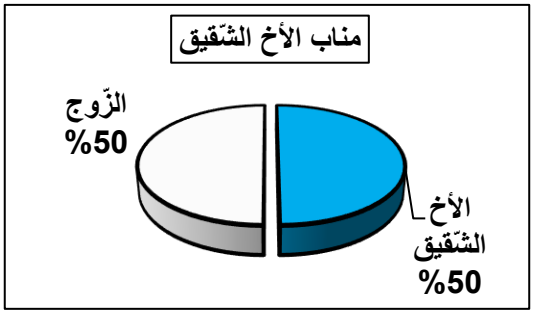

39. — ■ الحالة السّادسة: كما الحالة السّابقة، تتعلّق هذه الحالة أيضا بمسألتين منفصلتين[54]:

---

[53] لو غيّرنا المثال، فصار المورّث رجلا، لوجدنا النّتيجة عينها: الأخت الشّقيقة ترث مثل الأخ الشّقيق.

المسألة الأولى:

تأخذ الأخت الشّقيقة $\frac{3}{4}$، أي في مثالنا 750،000 دينار؛

وتأخذ الزّوجة $\frac{1}{4}$، أي في مثالنا 250،000 دينار.

المسألة الثّانية:

يأخذ الأخ الشّقيق $\frac{3}{4}$، أي في مثالنا 750،000 دينار؛

وتأخذ الزّوجة $\frac{1}{4}$، أي في مثالنا 250،000 دينار.

[54] ملاحظة 1: داخل الجدول، الذي سيرد أسفله، سنتحدّث عن الرّدّ. والرّدّ يتحقّق حين لا تستغرق الفروض التّركة كلّها، وحين لا يكون ثمّ عاصب نعطيه ما تبقّى. هنا نعود إلى أصحاب الفروض ونقسّم عليهم هذا الذي تبقّى وذلك بحسب نسبة فروضهم. يسمّى هذا التّقسيم للباقي من التّركة الرّد. انظر: محمّد أبو زهرة، م س (أحكام التّركات والمواريث)، ص 172. انظر أيضا: عبد الكريم بن محمّد

مسألة الميراث المتعلّقة بالأنثى، إذا انفردت	مسألة الميراث المتعلّقة بالذّكر، إذا انفرد
مناب البنت: **كلّ التّركة** (النّصف بالفرض، وفي رأيٍ الباقي بالرّد)	**مناب الابن:** **كلّ التّركة** (بالتّعصيب)
مناب الأخت: **كلّ التّركة** (النّصف بالفرض، وفي رأيٍ الباقي بالرّد) (في موقف فقهيّ: الأخت لأمّ أيضا)	**مناب الأخ** (في موقف فقهي: الأخ لأمّ أيضا): **كلّ التّركة** (بالتّعصيب) (في موقف فقهيّ: الأخ لأمّ أيضا)
مناب الزّوجة: **كلّ التّركة** (الرّبع بالفرض، وفي رأيٍ الباقي بالرّد)	**مناب الزّوج:** **كلّ التّركة** (النّصف بالفرض، وفي رأيٍ الباقي بالرّد)
مناب الأمّ: **كلّ التّركة** (الثّلث بالفرض، وفي رأيٍ الباقي بالرّد)	**مناب الأب:** **كلّ التّركة** (بالتّعصيب)
مناب العمّة (في موقف فقهي): **كلّ التّركة** (لأنّها من ذوات الأرحام)	**مناب العمّ:** **كلّ التّركة** (بالتّعصيب)
مناب الخالة (في موقف فقهيّ): **كلّ التّركة** (لأنّها من ذوات الأرحام)	**مناب الخال** (في موقف فقهيّ): **كلّ التّركة** (لأنّه من ذوي الأرحام)

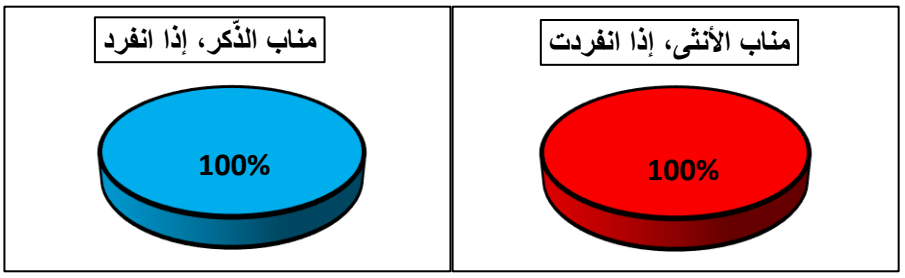

اللاّحم، الفرائض، كنوز إشبيليا للنّشر والتّوزيع، المملكة العربيّة السّعوديّة – الرّياض، ط 2، 1427 هـ/ 2006 م، ص 123. في هذا الكتاب وفي هذه الصّفحة نجد التّعريف التّالي للرّدّ: "هو إرجاع ما يبقى في المسألة بعد أصحاب الفروض على من يستحقّه منهم بنسبة فروضهم". حول الرّدّ انظر كذلك: أحمد بن طالب، الرّدّ في الميراث، الأحداث القانونيّة التّونسيّة، عدد 6، 1992، ص 53 وما بعدها.

ملاحظة 2: بعض ما سيرد في الجدول لا يمثّل الموقف الذي اختاره المشرّع التّونسي من المواقف الفقهيّة.

40. — ويمكن أن نعلّق فنقول إنّ المورّث في جميع الصّور الواردة للتّوّ يمكن أن يكون رجلا أو امرأة. ويعلّق "صلاح الدّين سلطان" تعليقا آخر فيقول إنّ هذه الصّور "مجرّد أمثلة لا تعني الحصر"[55] (مثلا: بنت الابن وابن الابن، بنت ابن الابن وابن ابن الابن). بعد ذلك يلحق بها صورا أخرى (الصّور التي يُقال فيها بالرّدّ على غير الزّوجين[56]) منها:

41. — □ صورة تتعلّق بمسألتين منفصلتين:

المسألة الأولى	المسألة الثّانية
رجل ترك زوجة، وأختا؛ وترك 1000 دينار.	رجل ترك زوجة، وأخا؛ وترك 1000 دينار.
تأخذ الزّوجة $\frac{1}{4}$.	تأخذ الزّوجة $\frac{1}{4}$.
تأخذ الأخت $\frac{2}{4}$ بالفرض. وتأخذ – في موقف مثل الموقف الحنبلي – بقيّة التّركة بالرّدّ ($\frac{1}{4}$). **وبهذا يكون مجموع ما تأخذه الأخت** $\frac{3}{4}$.	**يأخذ الأخ** $\frac{3}{4}$. (يأخذها بالتّعصيب)[57].

[55] صلاح الدّين سلطان، م س (ميراث المرأة وقضيّة المساواة)، ص 27. "وقد يقال قد أخذت المرأة مثل الرّجل لعدم وجود من بحذائها من الرّجال، ويُردّ على هذا بأنّه كان من الوارد النّصّ على عدم جواز أخذ ذوي الفروض من النّساء أكثر من فرضهنّ". المرجع والصّفحة نفسيهما.

[56] صلاح الدّين سلطان، م س (ميراث المرأة وقضيّة المساواة)، ص 27.

[57] يمكن أن نضيف مسألتين المورّث فيهما امرأة.

في المسألة الأولى يأخذ الزّوج النّصف والأخت الشّقيقة النّصف.

وفي المسألة الثّانية يأخذ الزّوج النّصف والأخ الشّقيق النّصف.

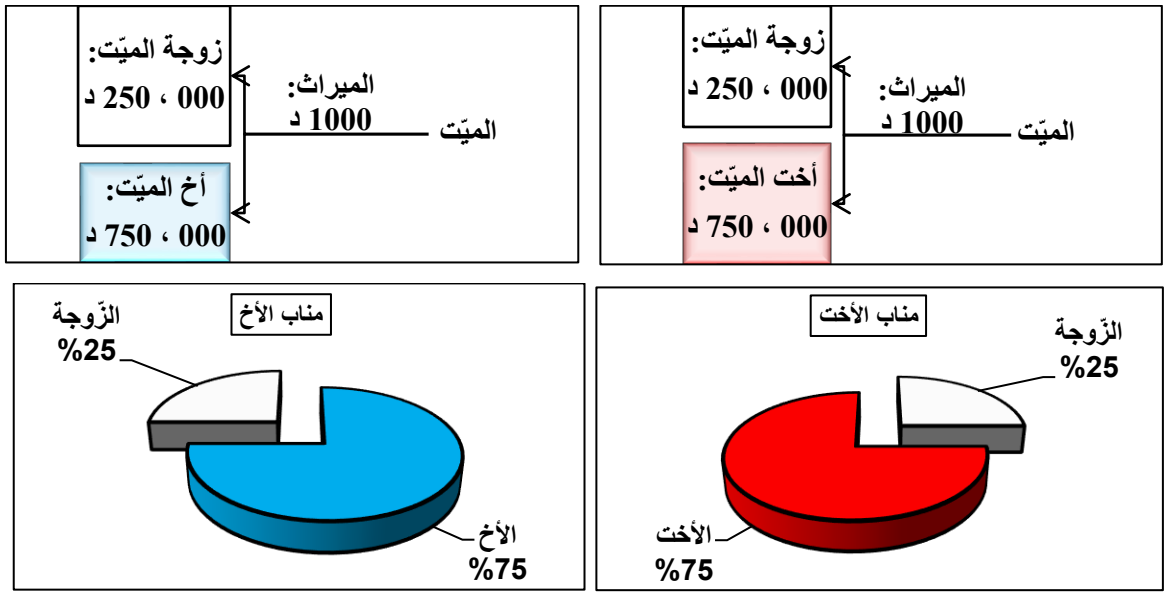

42. — ممّا تقدّم يخلص أن ثمّ حالات (في هذا العنوان لم نورد كلّ الحالات)[58] ترث فيها المرأة مثلما يرث الرّجل.

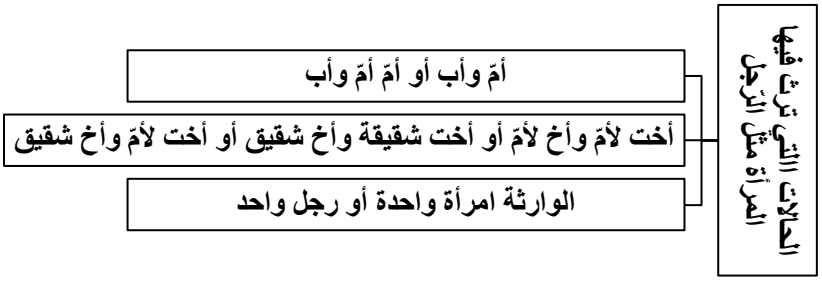

أكثر من هذا، قد ترث المرأة أكثر.

1. 2. 2/ الحالات التي ترث فيها المرأة أكثر من الرّجل

43. — ترث المرأة أكثر من الرّجل في الحالتين التّاليتين:

■ أوّلا:

[58] للمقارنة بين القانون الإسلامي والقانون الفرنسي فيما يخصّ ما جاء في المتن، انظر الملحق في آخر الكتاب.

المسألة الأولى	المسألة الثّانية
رجل ترك زوجة، وبنتا؛ وترك 1000 دينار.	امرأة تركت زوجا، وابنا؛ وتركت 1000 دينار.
تأخذ الزّوجة $\frac{1}{8}$.	يأخذ الزّوج $\frac{1}{4}$.
تأخذ البنت $\frac{4}{8}$ بالفرض. وتأخذ بقيّة التّركة بالرّدّ. **وبهذا يكون مجموع ما تأخذه البنت $\frac{7}{8}$**	**يأخذ الابن $\frac{3}{4}$.**

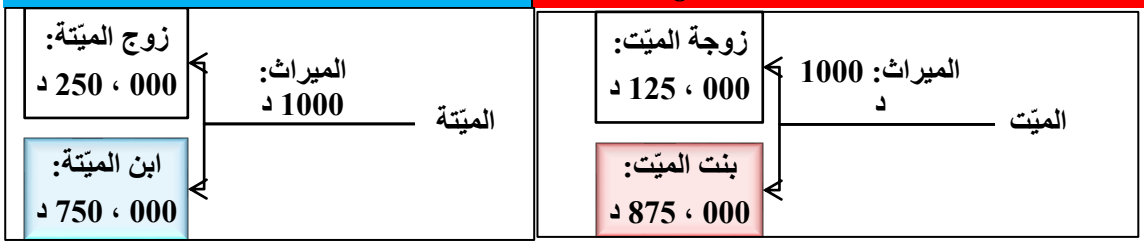

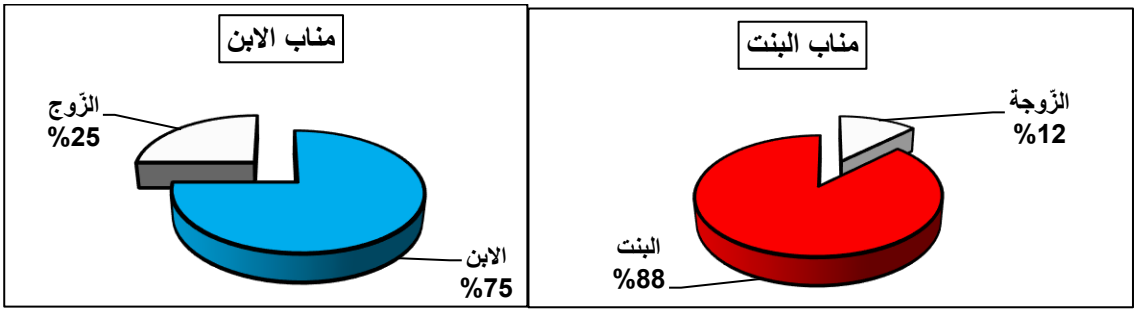

44. — ■ ثانيا (هنا نحن أمام موقف من موقفين[59]):

امرأة تُوفّيت؛ وتركت زوجا، وأمّاً، وأباً؛ كما تركت 1000 دينار.
يأخذ الزّوج $\frac{3}{6}$.
تأخذ الأمّ $\frac{2}{6}$.
يأخذ الأب $\frac{1}{6}$.

[59] تعرّضنا سابقا إلى هذه المسألة المسمّاة بالعمريّة. انظر الفقرة 37، الهامش.

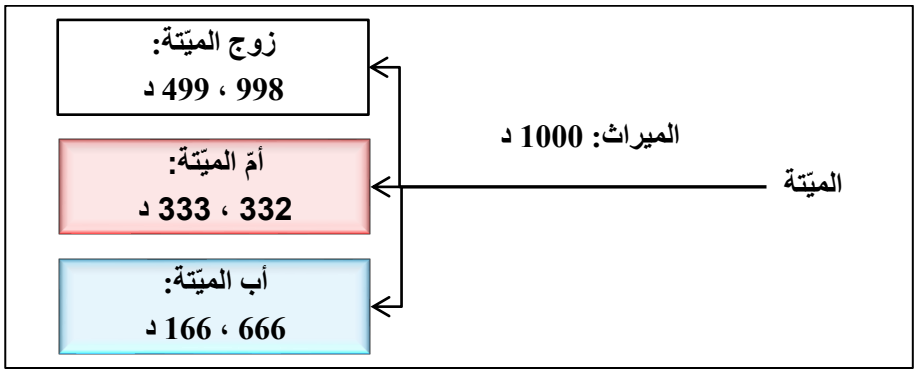

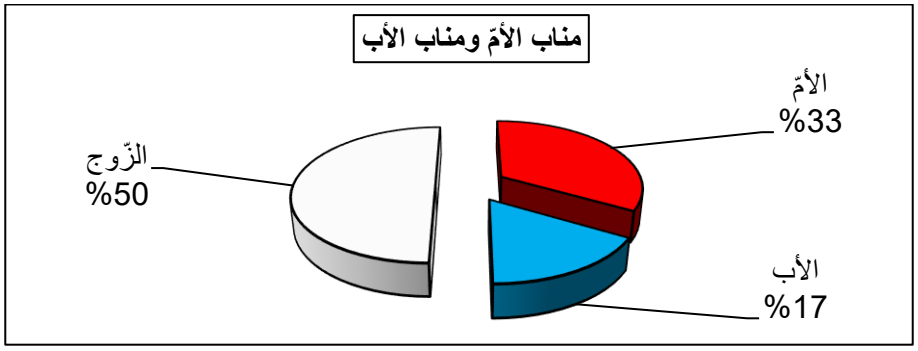

45. — زيادة على ما سبق، يكون ميراث المرأة أوفر من ميراث الرّجل في عدّة حالات. ويمكن الإتيان بهذه الحالات في ترتيب تنازلي فنبدأ بالحالة التي تهمّ فرض الثّلثين، ثمّ الحالة المتعلّقة بفرض النّصف، ثمّ الحالة المرتبطة بفرض الثّلث، أخيرا تأتي الحالة التي نجد فيها فرض السّدس.

46. — ■ الحالة الأولى: أحيانا يعطي فرض الثّلثين للمرأة أكثر ممّا يعطيه التّعصيب للرّجل.

47. — □ الصّورة الأولى، وتتمثّل في مسألتين منفصلتين:

المسألة الأولى	المسألة الثّانية
امرأة تركت زوجا، وأبا، وأمّا، وبنتين؛ وتركت 1000 دينار.	امرأة تركت زوجا، وأبا، وأمّا، وابنين؛ وتركت 1000 دينار.
يأخذ الزّوج $\frac{3}{15}$.	يأخذ الزّوج $\frac{6}{24}$.
يأخذ الأب $\frac{2}{15}$.	يأخذ الأب $\frac{4}{24}$.
تأخذ الأمّ $\frac{2}{15}$.	تأخذ الأمّ $\frac{4}{24}$.
تأخذ كلّ واحدة من البنتين $\frac{4}{15}$.	**يأخذ كلّ واحد من الابنين $\frac{5}{24}$.**

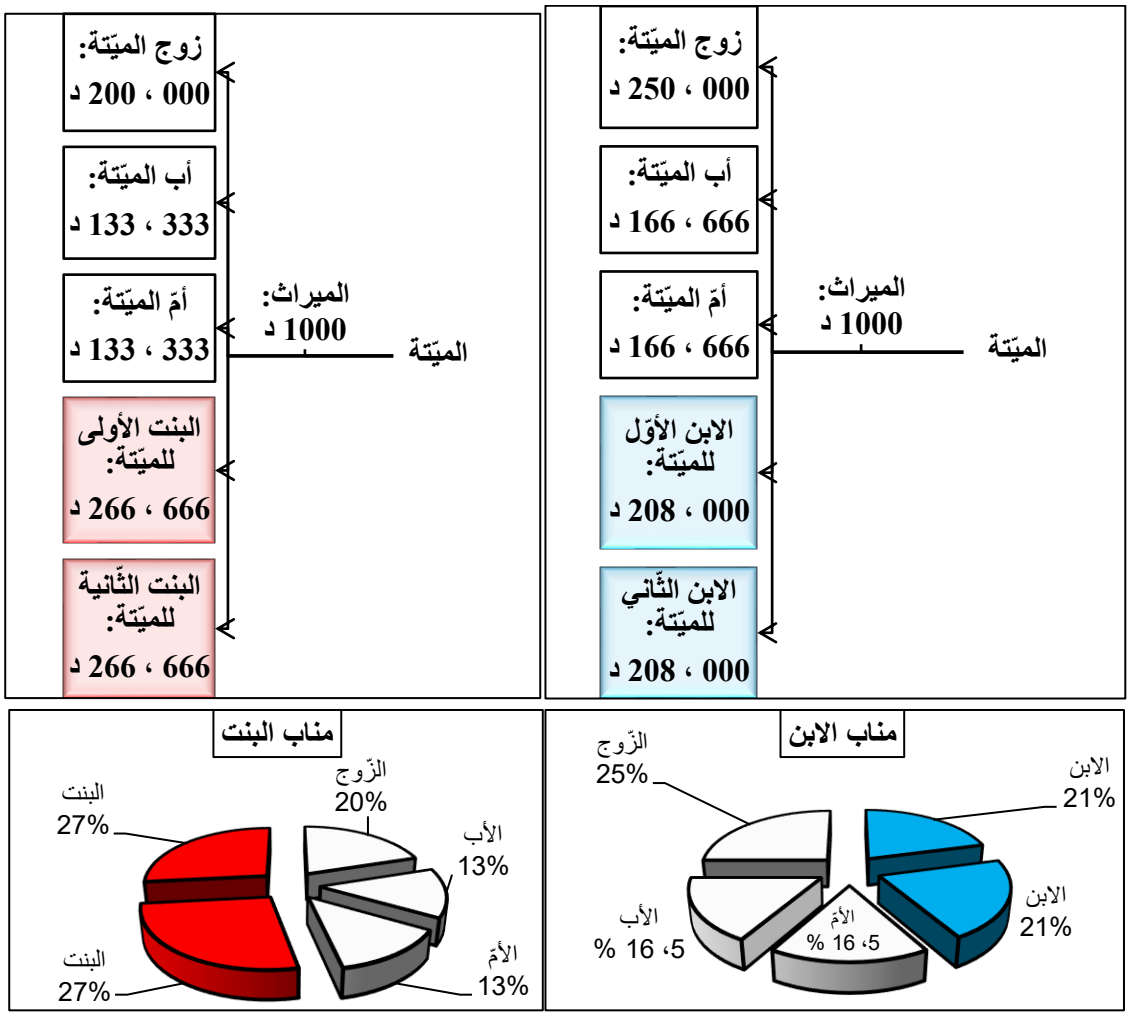

وهكذا (وبالفرض: فرض الثّلثين) أخذت المرأة (البنت في المثال، وقد أخذت 666، 266 د) أكثر ممّا أخذه (بالتّعصيب) الرّجل (الابن في المثال، وقد أخذ: 208 د)[60].

---

[60] لو غيّرنا المثال، فصار المورّث رجلا، لوجدنا النّتيجة نفسها: البنت تأخذ أكثر من الابن.

المسألة الأولى:

تأخذ الزّوجة $\frac{3}{27}$، أي في مثالنا 111، 111 دينار؛

ويأخذ الأب $\frac{4}{27}$، أي في مثالنا 148، 148 دينار؛

وتأخذ الأمّ $\frac{4}{27}$، أي في مثالنا 148، 148 دينار؛

وتأخذ كلّ بنت من البنتين $\frac{8}{27}$، أي في مثالنا 296، 296 دينار.

48. — □ الصّورة الثّانية، وتتمثّل في مسألتين منفصلتين:

المسألة الأولى	المسألة الثّانية
امرأة تركت زوجا، وأمّا، وأختين شقيقتين؛ وتركت 1000 دينار.	امرأة تركت زوجا، وأمّا، وأخوين شقيقين؛ وتركت 1000 دينار.
يأخذ الزّوج $\frac{3}{8}$.	يأخذ الزّوج $\frac{3}{6}$.
تأخذ الأمّ $\frac{1}{8}$.	تأخذ الأمّ $\frac{1}{6}$.
تأخذ كلّ واحدة من الأختين $\frac{2}{8}$.	**يأخذ كلّ واحد من الأخوين $\frac{1}{6}$.**

المسألة الثّانية:

تأخذ الزّوجة $\frac{6}{48}$، أي في مثالنا 125 دينار؛

ويأخذ الأب $\frac{8}{48}$، أي في مثالنا 166، 166 دينار؛

وتأخذ الأمّ $\frac{8}{48}$، أي في مثالنا 166، 166 دينار؛

ويأخذ كلّ ابن من الابنين $\frac{13}{48}$، أي في مثالنا 833، 270 دينار.

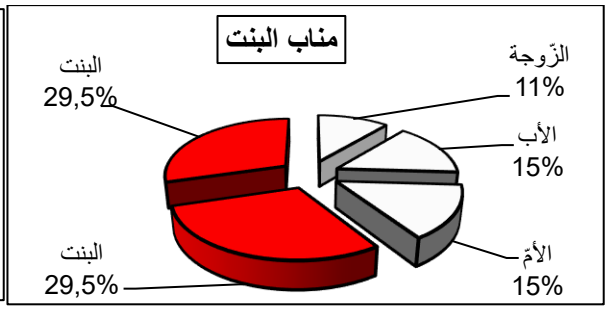

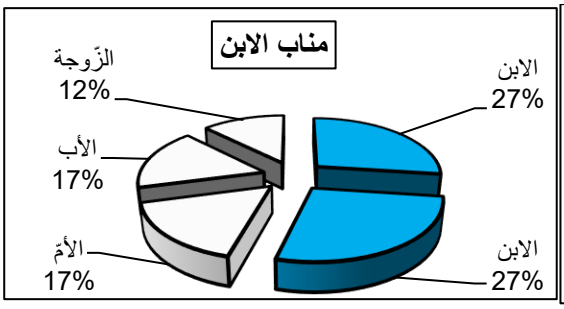

للمقارنة بين القانون الإسلامي والقانون الفرنسي فيما يخصّ ما جاء في المتن، انظر الملحق في آخر الكتاب.

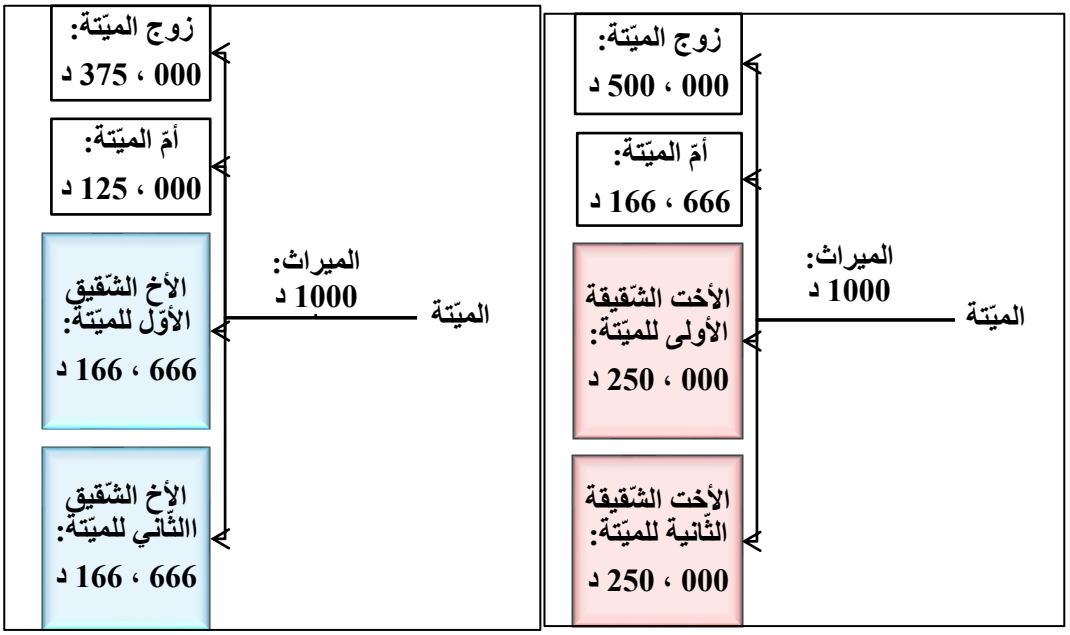

وهكذا (وبالفرض: فرض الثّلثين) أخذت المرأة (الأخت الشّقيقة في المثال، وقد أخذت 250 د) أكثر ممّا أخذه (بالتّعصيب) الرّجل (الأخ الشّقيق في المثال، وقد أخذ: 666، 166 د)[61].

---

[61] لو غيّرنا المثال، فصار المورّث رجلا، لوجدنا النّتيجة نفسها: الأخت الشّقيقة تأخذ أكثر من الأخ الشّقيق.

المسألة الأولى:

تأخذ الزّوجة $\frac{3}{13}$، أي في مثالنا 769، 230 دينار؛

وتأخذ الأمّ $\frac{2}{13}$، أي في مثالنا 846، 153 دينار؛

وتأخذ كلّ واحدة من الأختين $\frac{4}{13}$، أي في مثالنا 692، 307 دينار.

المسألة الثّانية:

تأخذ الزّوجة $\frac{6}{24}$، أي في مثالنا 250 دينار؛

49. — ■ الحالة الثّانية: أحيانا يعطي فرض النّصف للمرأة أكثر ممّا يعطيه التّعصيب للرّجل.

50. — □ الصّورة الأولى، وتتكوّن من مسألتين منفصلتين:

المسألة الأولى	المسألة الثّانية
امرأة تركت زوجا، وأبا، وأمّا، وبنتا؛ وتركت 1000 دينار.	امرأة تركت زوجا، وأبا، وأمّا، وابنا؛ وتركت 1000 دينار.
يأخذ الزّوج $\frac{3}{13}$.	يأخذ الزّوج $\frac{3}{12}$.
يأخذ الأب $\frac{2}{13}$.	يأخذ الأب $\frac{2}{12}$.
تأخذ الأمّ $\frac{2}{13}$.	تأخذ الأمّ $\frac{2}{12}$.
تأخذ البنت $\frac{6}{13}$.	**يأخذ الابن $\frac{5}{12}$.**

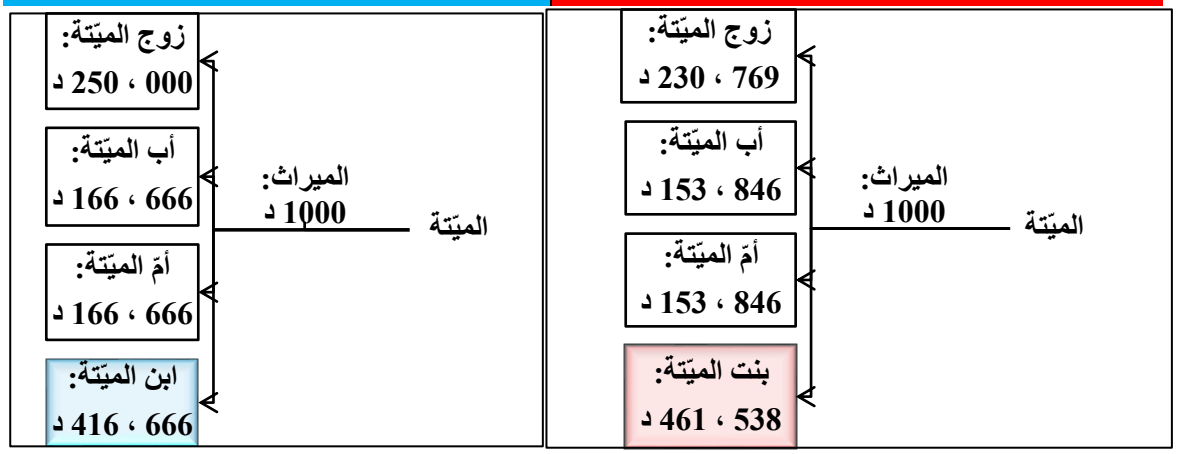

وتأخذ الأمّ $\frac{4}{24}$، أي في مثالنا 666، 166 دينار؛

ويأخذ كلّ واحدة من الأخوين $\frac{7}{24}$، أي في مثالنا 666، 291 دينار.

للمقارنة بين القانون الإسلامي والقانون الفرنسي فيما يخصّ ما جاء في المتن، انظر الملحق في آخر الكتاب.

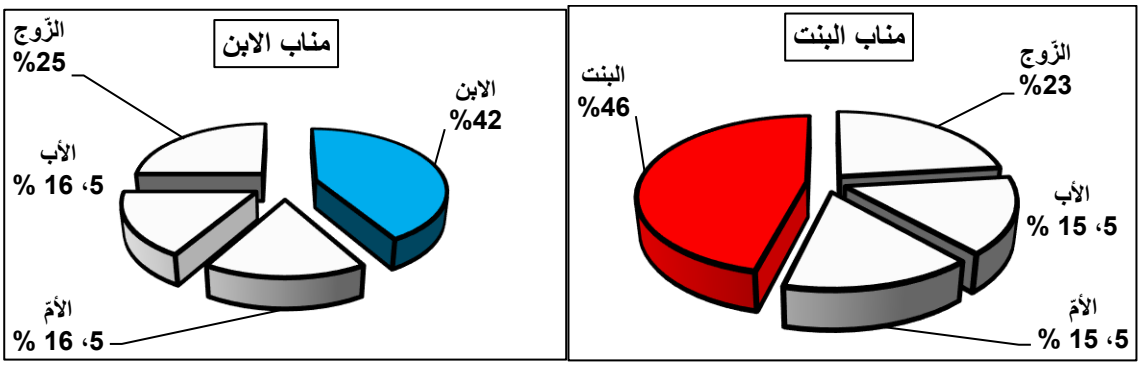

وهكذا (وبالفرض: فرض النّصف) أخذت المرأة (البنت في المثال، وقد أخذت 461،538 د) أكثر ممّا أخذه (بالتّعصيب) الرّجل (الابن في المثال، وقد أخذ: 666، 416 د)[62].

---

[62] لو غيّرنا المثال، فصار المورّث رجلا، لوجدنا نتيجة مغايرة: البنت تأخذ أقلّ من الابن (لكنّ الفارق بين النّصيبين ليس فارقا بين الشّيء وضعفه).

المسألة الأولى:

تأخذ الزّوجة $\frac{3}{24}$، أي في مثالنا 125 دينار؛

ويأخذ الأب $\frac{5}{24}$، أي في مثالنا 333، 208 دينار؛

وتأخذ الأمّ $\frac{4}{24}$، أي في مثالنا 666، 166 دينار؛

وتأخذ البنت $\frac{12}{24}$، أي في مثالنا 500 دينار.

المسألة الثّانية:

تأخذ الزّوجة $\frac{3}{24}$، أي في مثالنا 125 دينار؛

ويأخذ الأب $\frac{4}{24}$، أي في مثالنا 666، 166 دينار؛

وتأخذ الأمّ $\frac{4}{24}$، أي في مثالنا 666، 166 دينار؛

ويأخذ الابن $\frac{13}{24}$، أي في مثالنا 666، 541 دينار.

51. — □ الصّورة الثّانية، وتتمثّل في مسألتين ميراثيّتين:

المسألة الأولى	المسألة الثّانية
امرأة تركت زوجا، وأبا، وأمّا، وبنت ابن؛ وتركت 1000 دينار.	امرأة تركت زوجا، وأبا، وأمّا، وابن ابن؛ وتركت 1000 دينار.
يأخذ الزّوج $\frac{3}{13}$.	يأخذ الزّوج $\frac{3}{12}$.
يأخذ الأب $\frac{2}{13}$.	يأخذ الأب $\frac{2}{12}$.
تأخذ الأمّ $\frac{2}{13}$.	تأخذ الأمّ $\frac{2}{12}$.
تأخذ بنت ابن $\frac{6}{13}$.	**يأخذ ابن الابن $\frac{5}{12}$.**

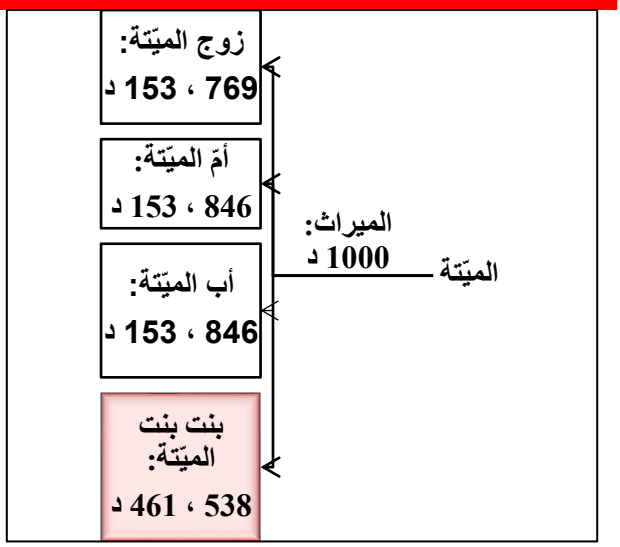

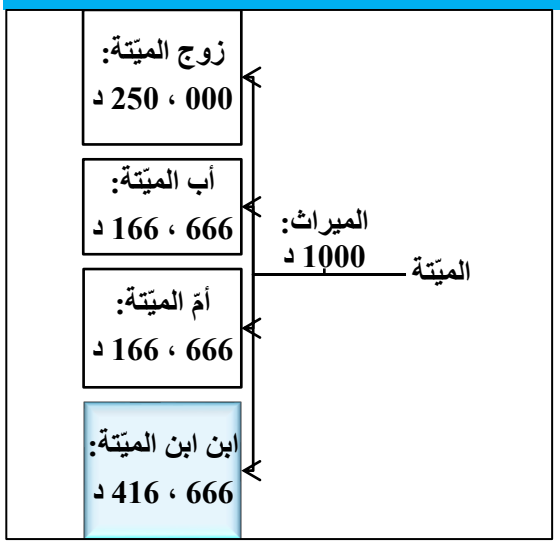

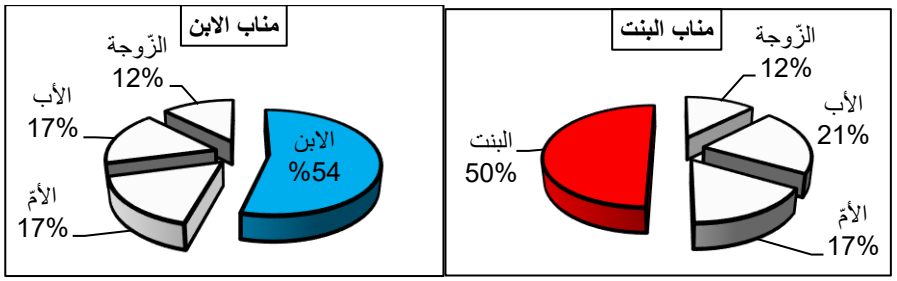

وللمقارنة بين القانون الإسلامي والقانون الفرنسي فيما يخصّ ما جاء في المتن، انظر الملحق في آخر الكتاب.

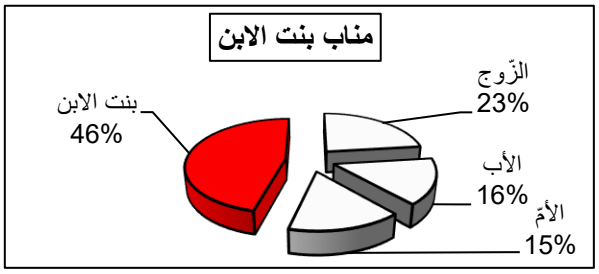

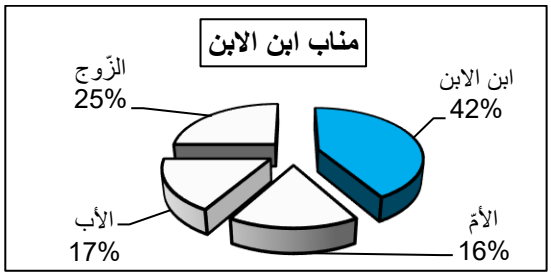

وهكذا (وبالفرض: فرض النّصف) أخذت المرأة (بنت البنت في المثال، وقد أخذت 538، 461 د) أكثر ممّا أخذه (بالتّعصيب) الرّجل (ابن الابن في المثال، وقد أخذ: 666، 416 د)[63].

52. — □ الصّورة الثّالثة، وتتكوّن من مسألتين منفصلتين:

المسألة الأولى	المسألة الثّانية
امرأة تركت زوجا، وأمّا، وأختا شقيقة؛ وتركت 1000 دينار.	امرأة تركت زوجا، وأمّا، وابنين؛ وتركت 1000 دينار.
يأخذ الزّوج $\frac{3}{8}$.	يأخذ الزّوج $\frac{6}{24}$.

[63] لو غيّرنا المثال، فصار المورّث رجلا، لوجدنا نتيجة مغايرة: بنت البنت تأخذ أقلّ من ابن الابن (لكنّ الفارق بين النّصيبين ليس فارقا بين الشّيء وضعفه).

المسألة الأولى:

تأخذ الزّوجة $\frac{3}{24}$، أي في مثالنا 125 دينار؛

ويأخذ الأب $\frac{5}{24}$، أي في مثالنا 333، 208 دينار؛

وتأخذ الأمّ $\frac{4}{24}$، أي في مثالنا 666، 166 دينار؛

وتأخذ بنت البنت $\frac{12}{24}$، أي في مثالنا 500 دينار.

المسألة الثّانية:

تأخذ الزّوجة $\frac{3}{24}$، أي في مثالنا 125 دينار؛

ويأخذ الأب $\frac{4}{24}$، أي في مثالنا 666، 166 دينار؛

وتأخذ الأمّ $\frac{4}{24}$، أي في مثالنا 666، 166 دينار؛

ويأخذ ابن الابن $\frac{13}{24}$، أي في مثالنا 666، 541 دينار.

وللمقارنة بين القانون الإسلامي والقانون الفرنسي فيما يخصّ ما جاء في المتن، انظر الملحق في آخر الكتاب.

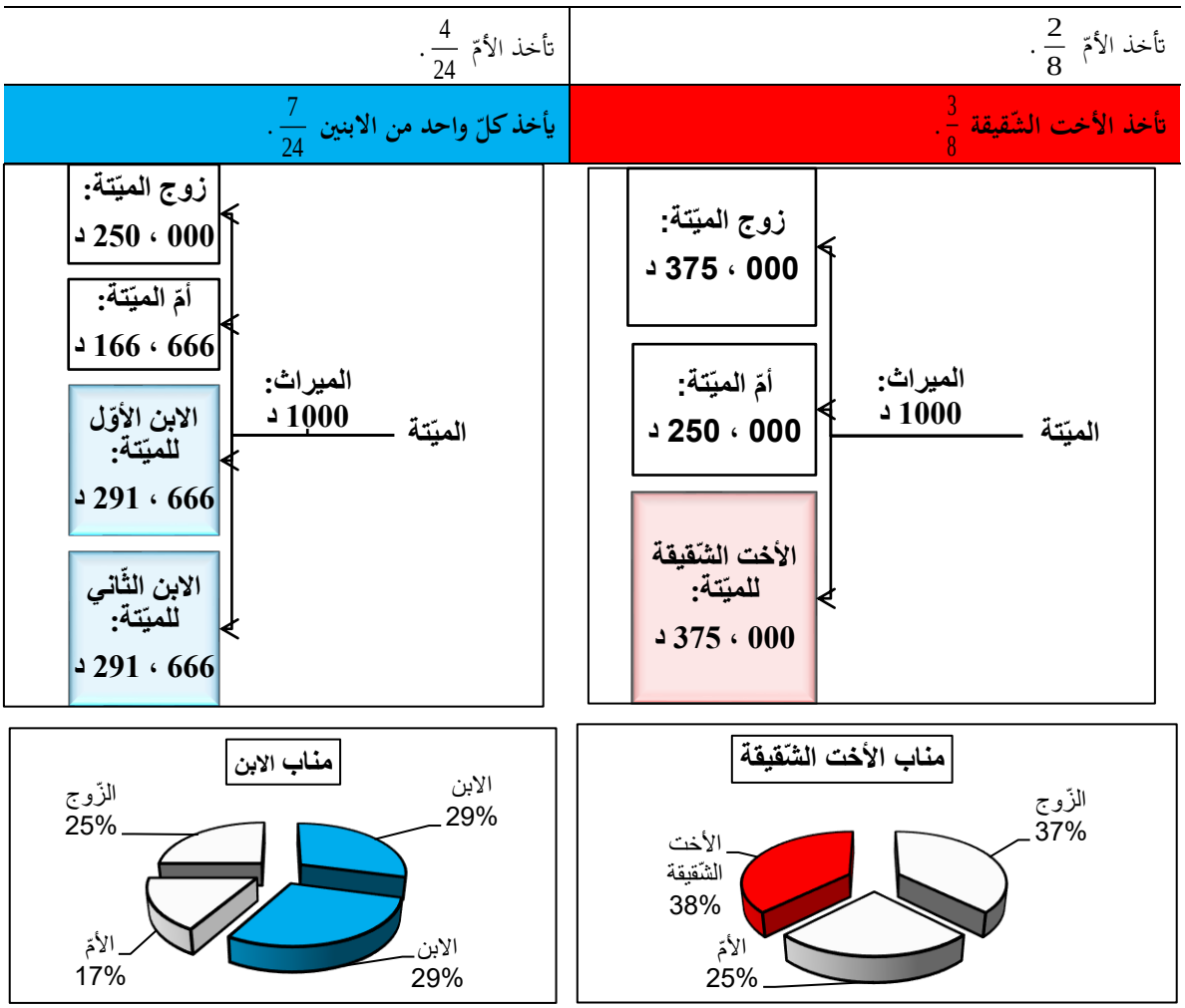

وهكذا (وبالفرض: فرض النّصف) أخذت المرأة (الأخت الشّقيقة في المثال، وقد أخذت 375 د) أكثر ممّا أخذه (بالتّعصيب) الرّجل (الابن في المثال، وقد أخذ: 666، 291 د)، بل أخذت المرأة أكثر من الرّجل رغم أنّها أبعد منه عن المورّثة[64].

---

[64] لو غيّرنا المثال، فصار المورّث رجلا، لوجدنا النّتيجة عينها: الأخت الشّقيقة تأخذ أكثر من الابن.

المسألة الأولى:

تأخذ الزّوجة $\frac{3}{13}$، أي في مثالنا 769، 230 دينار؛

وتأخذ الأمّ $\frac{4}{13}$، أي في مثالنا 692، 307 دينار؛

وتأخذ الأخت الشّقيقة $\frac{6}{13}$، أي في مثالنا 538، 461 دينار.

53. — ■ الحالة الثّالثة: أحيانا يعطي فرض الثّلث للمرأة أكثر ممّا يعطيه التّعصيب للرّجل.

54.— □ الصّورة الأولى:

رجل يُتوفّى؛ ويترك زوجة، وأمّا، وأختين لأمّ، وأخوين شقيقين؛ كما يترك 1000 دينار.
تأخذ الزّوجة $\frac{6}{24}$.
تأخذ الأمّ $\frac{4}{24}$.
تأخذ كلّ واحدة من الأختين لأمّ $\frac{4}{24}$.
يأخذ كلّ واحد من الأخوين الشّقيقين $\frac{3}{24}$ [65].

المسألة الثّانية:

تأخذ الزّوجة $\frac{6}{48}$، أي في مثالنا 125 دينار؛

وتأخذ الأمّ $\frac{8}{48}$، أي في مثالنا 666، 166 دينار؛

ويأخذ كلّ واحد من الابنين $\frac{17}{48}$، أي في مثالنا 166، 354 دينار.

للمقارنة بين القانون الإسلامي والقانون الفرنسي فيما يخصّ ما جاء في المتن، انظر الملحق في آخر الكتاب.

[65] لو أخذنا هذه المسألة، ووضعنا قبالتها مسألة فيها المعطيات ذاتها لكن مع تغيير الأختين لأمّ بأخوين لأمّ، لوجدنا أنّ كل أخ لأمّ يأخذ 666، 166 دينار. بهذا نكون أمام مثال آخر لمسألتين متقابلتين ترث فيهما الأنثى (الأخت لأمّ) مثلما يرث الذّكر (الأخ لأمّ).

المسألة المقابلة للمسألة الواردة في المتن:

رجل تُوفّى؛ وترك زوجة، وأمّا، وأخوين لأمّ، وأخوين شقيقين؛ كما ترك 1000 دينار.

تأخذ الزّوجة $\frac{6}{24}$، أي في مثالنا 250 دينار؛

وتأخذ الأمّ $\frac{6}{24}$، أي في مثالنا 666، 166 دينار؛

ويأخذ كلّ واحد من الأخوين لأمّ $\frac{4}{24}$، أي في مثالنا 666، 166 دينار.

ويأخذ كلّ واحد من الأخوين الشّقيقين $\frac{3}{24}$، أي في مثالنا 125 دينار.

ملاحظة: ها أنّنا أمام أخ شقيق، أي أمام من يدلي للميّت برباطين، ومع ذلك يأخذ أقلّ من الأخ لأمّ، وهو الذي يدلي للميّت برباط واحد.

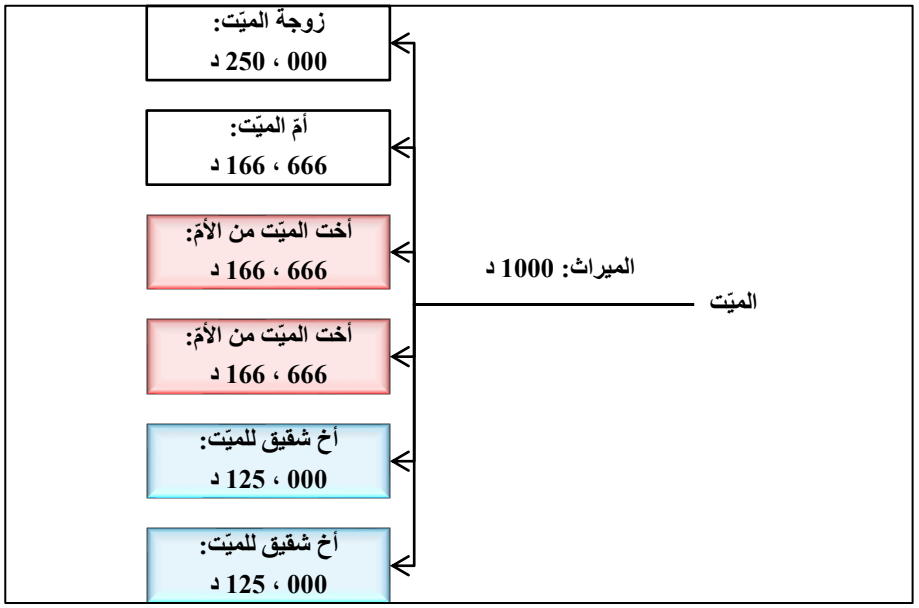

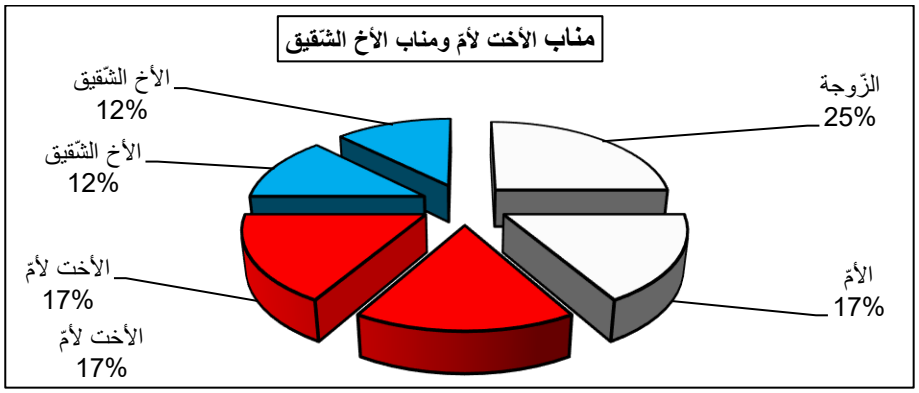

وهكذا (وبالفرض: فرض الثّلث) أخذت المرأة (الأخت لأمّ في المثال، وقد أخذت 666، 166 د) أكثر ممّا أخذه (بالتّعصيب) الرّجل (الأخ الشّقيق في المثال، وقد أخذ: 125 د)، بل أخذت المرأة أكثر من الرّجل رغم أنّها أبعد منه عن المورّث[66].

---

[66] لو غيّرنا المثال، فصار المورّث امرأة، لوجدنا الأخت لأمّ تأخذ مثل ما يأخذ الأخ الشّقيق (إذن أنثى تأخذ مثل ذكر، بل أنثى أبعد من الميّت تأخذ مثل ذكر أقرب للميّت).

يأخذ الزّوج $\frac{6}{12}$، أي في مثالنا 500 دينار؛

وتأخذ الأمّ $\frac{2}{12}$، أي في مثالنا 666، 166 دينار؛

وتأخذ كلّ واحدة من الأختين لأمّ $\frac{1}{12}$، أي في مثالنا 333، 83 دينار.

55. — □ الصّورة الثّانية:

امرأة توفّيت؛ وتركت زوجا، وأختين لأمّ، وأخوين شقيقين؛ كما تركت 1000 دينار.

يأخذ الزّوج $\frac{6}{12}$.

تأخذ إحدى الأختين لأمّ $\frac{2}{12}$؛ وتأخذ الأخت الأخرى المناب نفسه.

يأخذ أحد الأخوين الشّقيقين $\frac{1}{12}$؛ ويأخذ الأخ الآخر المناب ذاته.

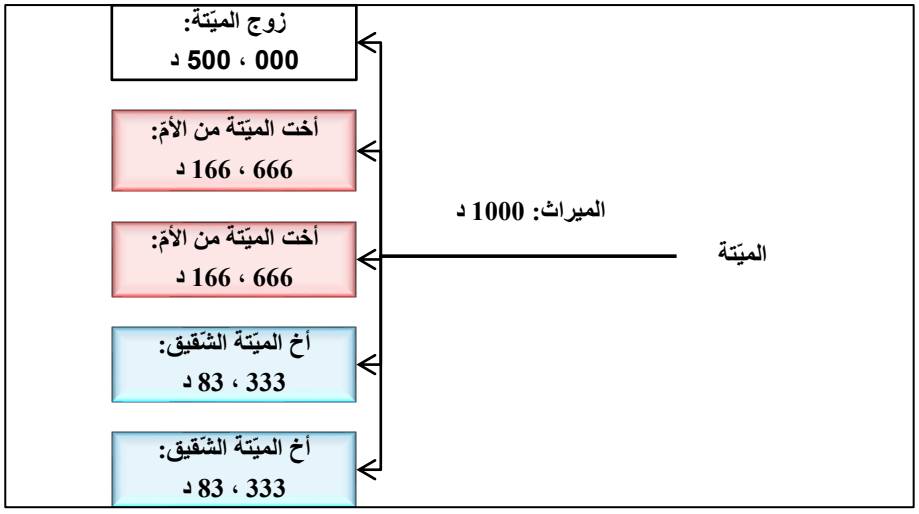

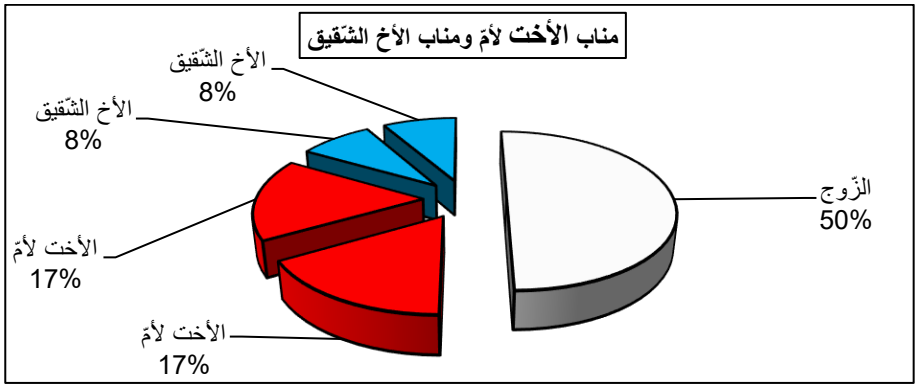

ويأخذ كلّ واحد من الأخوين الشّقيقين $\frac{1}{12}$، أي في مثالنا 333، 83 دينار.

وللمقارنة بين القانون الإسلامي والقانون الفرنسي فيما يخصّ ما جاء في المتن، انظر الملحق في آخر الكتاب.

وهكذا (وبالفرض: فرض الثّلث) أخذت المرأة (الأخت لأمّ في المثال، وقد أخذت 166، 166 د) أكثر ممّا أخذه (بالتّعصيب) الرّجل (الأخ الشّقيق في المثال، وقد أخذ: 333، 83 د)، بل أخذت المرأة أكثر من الرّجل رغم أنّها أبعد منه عن المورّثة[67].

56. — ■ الحالة الرّابعة: أحيانا يعطي فرض السّدس للمرأة أكثر ممّا يعطيه التّعصيب للرّجل.

هنا نجد عدّة صور، منها:

57 — □ الصّورة الأولى:

امرأة توفّيت؛ وتركت زوجا، وأمّا، وأختا لأمّ، وأخوين شقيقين؛ كما تركت 1000 دينار.
يأخذ الزّوج $\frac{6}{12}$.
تأخذ الأمّ $\frac{2}{12}$.
تأخذ الأخت لأمّ $\frac{2}{12}$.
يأخذ أحد الأخوين الشّقيقين $\frac{1}{12}$؛ ويأخذ الأخ الثّاني المناب نفسه.

[67] لو غيّرنا المثال، فصار المورّث رجلا، لوجدنا نتيجة مغايرة: الأخت لأمّ تأخذ أقلّ من الأخ الشّقيق (لكنّ الفارق بين النّصيبين ليس فارقا بين الشّيء وضعفه).

تأخذ الزّوجة $\frac{6}{24}$، أي في مثالنا 250 دينار؛

وتأخذ كلّ أخت لأمّ $\frac{4}{24}$، أي في مثالنا 666، 166 دينار؛

ويأخذ كلّ أخ شقيق $\frac{5}{24}$، أي في مثالنا 333، 208 دينار.

للمقارنة بين القانون الإسلامي والقانون الفرنسي فيما يخصّ ما جاء في المتن، انظر الملحق في آخر الكتاب.

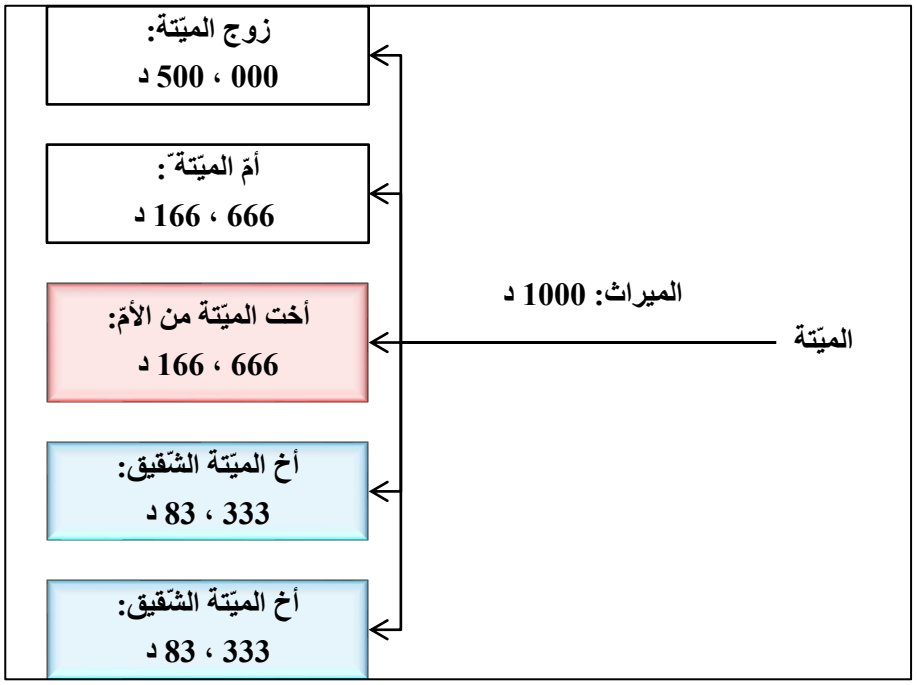

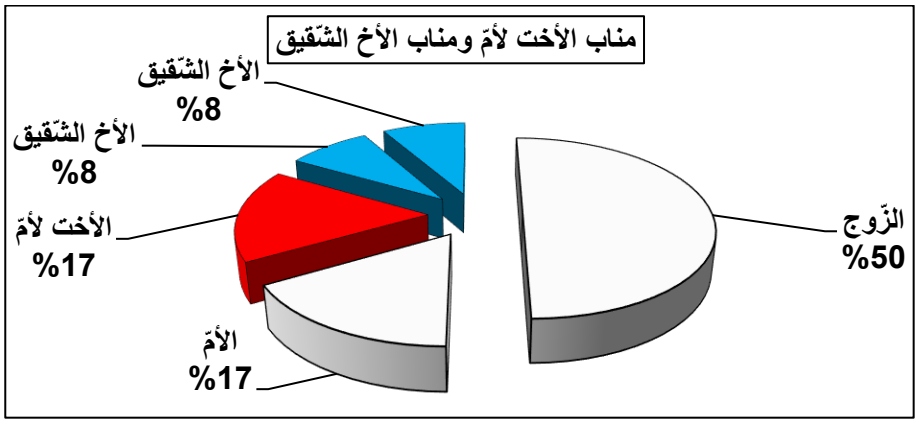

وهكذا (وبالفرض: فرض السّدس) أخذت المرأة (الأخت لأمّ في المثال، وقد أخذت 666، 166 د) أكثر ممّا أخذه (بالتّعصيب) الرّجل (الأخ الشّقيق في المثال، وقد أخذ: 333، 83 د)، بل أخذت المرأة أكثر من الرّجل رغم أنّها أبعد منه عن المورّثة[68]. بل إنّه كلّما زاد عدد الإخوة الأشقّاء، نقُص نصيب كلّ واحد منهم عن المبلغ المذكور منذ قليل مع بقاء نصيب الأخت كما هو دون تغيير[69].

[68] لو غيّرنا المثال، فصار المورّث رجلا، لوجدنا نتيجة مغايرة: الأخت من الأمّ تأخذ أقلّ من الأخ الشّقيق (لكنّ الفارق بين النّصيبين ليس فارقا بين الشّيء وضعفه).

58 — □ الصّورة الثّانية، وتتكوّن من مسألتين منفصلتين:

المسألة الأولى	المسألة الثّانية
رجل تّوفّي؛ وترك زوجة، وأبا، وأمّا، وبنتا، وبنت ابن؛ وترك 1000 دينار.	رجل تّوفّي؛ وترك زوجة، وأبا، وأمّا، وبنتا، وابن ابن؛ وترك 1000 دينار.
تأخذ الزّوجة $\frac{3}{27}$.	تأخذ الزّوجة $\frac{3}{24}$.
يأخذ الأب $\frac{4}{27}$.	يأخذ الأب $\frac{4}{24}$.
تأخذ الأمّ $\frac{4}{27}$.	تأخذ الأمّ $\frac{4}{24}$.
تأخذ البنت $\frac{12}{27}$.	تأخذ البنت $\frac{12}{24}$.
تأخذ بنت الابن $\frac{4}{27}$.	يأخذ ابن الابن $\frac{1}{24}$.

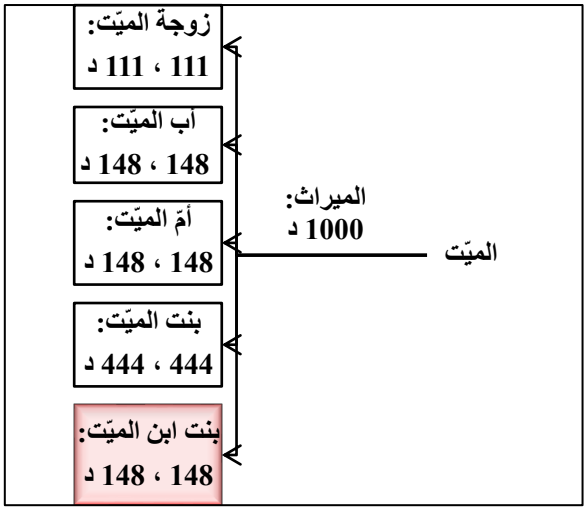

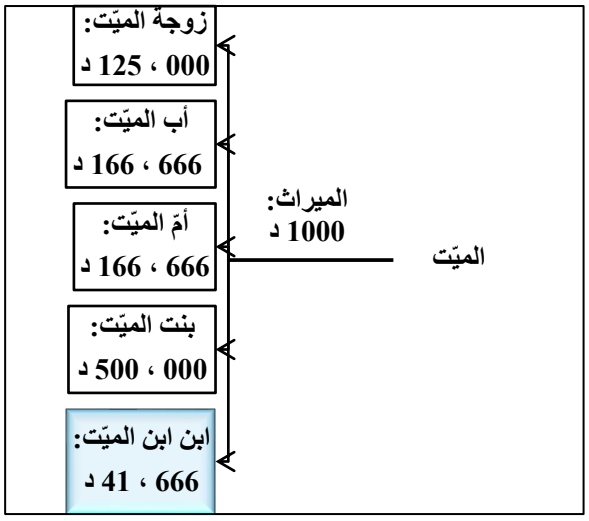

تأخذ الزّوجة $\frac{6}{24}$، أي في مثالنا 250 دينار؛

وتأخذ الأمّ $\frac{4}{24}$، أي في مثالنا 666، 166 دينار؛

وتأخذ الأخت لأمّ $\frac{4}{24}$، أي في مثالنا 666، 166 دينار؛

ويأخذ كلّ أخ شقيق $\frac{5}{24}$، أي في مثالنا 333، 208 دينار.

(69) للمقارنة بين القانونين الإسلامي والفرنسي، انظر الملحق.

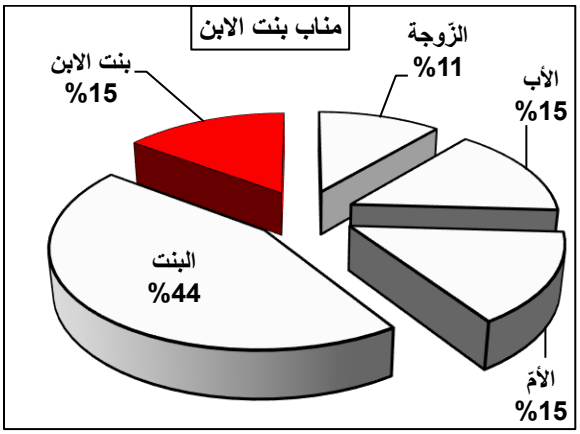

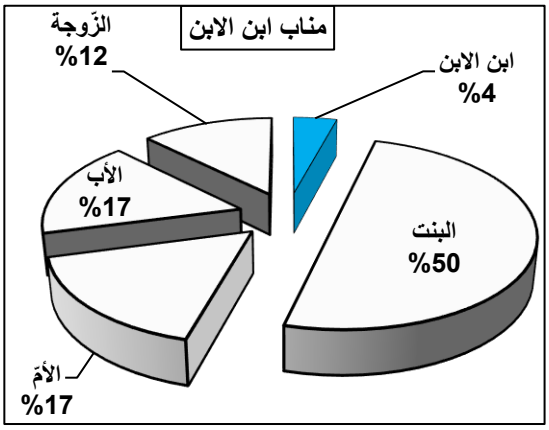

وهكذا (وبالفرض: فرض السّدس) أخذت المرأة (بنت الابن في المثال، وقد أخذت 148، 148 د) أكثر ممّا أخذه (بالتّعصيب) الرّجل (ابن الابن في المثال، وقد أخذ: 666، 41 د)[70]. بتعبير مختلف: "أخذت بنت

[70] لو غيّرنا المثال، فصار المورّث امرأة، لوجدنا أنفسنا أمام أمّ تأخذ مثل الأب (تدخل ضمن حالات سبقت معنا: انظر الفقرة 57 وما بعدها)، وأمام بنت ابن ترث وابن ابن لا يرث شيئا (وهي صورة سنصل إليها لاحقا. انظر الفقرة 91).

المسألة الأولى:

يأخذ الزّوج $\frac{3}{15}$، أي في مثالنا 200 دينار؛

ويأخذ الأب $\frac{2}{15}$، أي في مثالنا 333، 133 دينار؛

وتأخذ الأمّ $\frac{2}{15}$، أي في مثالنا 333، 133 دينار؛

وتأخذ البنت $\frac{6}{15}$، أي في مثالنا 400 دينار؛

وتأخذ بنت البنت $\frac{2}{15}$، أي في مثالنا 333، 133 دينار.

المسألة الثّانية:

يأخذ الزّوج $\frac{3}{13}$، أي في مثالنا 769، 230 دينار ؛

ويأخذ الأب $\frac{2}{13}$، أي في مثالنا 846، 153 دينار؛

وتأخذ الأمّ $\frac{2}{13}$، أي في مثالنا 846، 153 دينار؛

وتأخذ البنت $\frac{6}{13}$، أي في مثالنا 538، 461 دينار؛

ولا يأخذ ابن الابن شيئا.

الابن أربعة أسهم [...] لأنّ فرضها السّدس، أمّا ابن الابن فله سهم واحد لأنّه وارث بالتّعصيب، فيأخذ ما بقي، ولم يبق إلاّ سهم واحد"[71].

59 — □ الصّورة الثّالثة، وهي نادرة، وتتكوّن من مسألتين لا من مسألة واحدة:

المسألة الأولى	المسألة الثّانية
رجل ترك أمّا، وأمّ أمّ، وأمّ أب؛ وترك 1000 دينار.	رجل ترك أبا، وأمّ أمّ، وأمّ أب؛ وترك 1000 دينار.
تأخذ الأمّ جزءًا من التّركة بالفرض، والبقيّة بالرّدّ (وذلك في موقف من المواقف الفقهيّة).	يأخذ الأب $\frac{5}{6}$.
لا تأخذ أمّ الأمّ شيئا (لأنّها محجوبة[72]).	تأخذ أمّ الأمّ $\frac{1}{6}$.
لا تأخذ أمّ الأب شيئا (لأنّها محجوبة).	لا تأخذ أمّ الأب شيئا (لأنّها محجوبة).

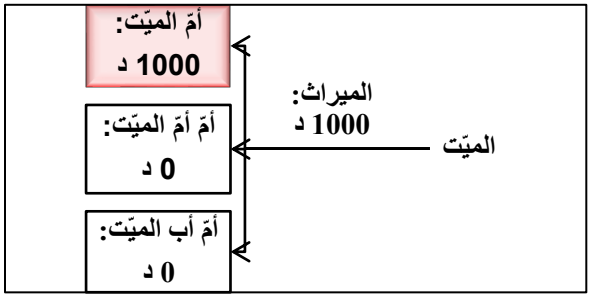

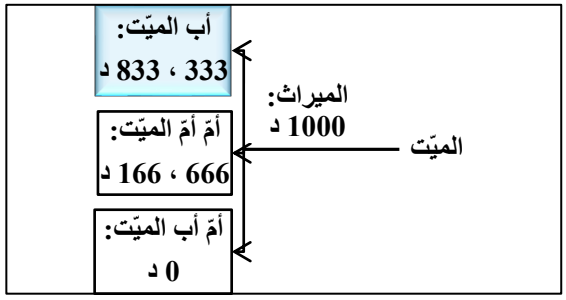

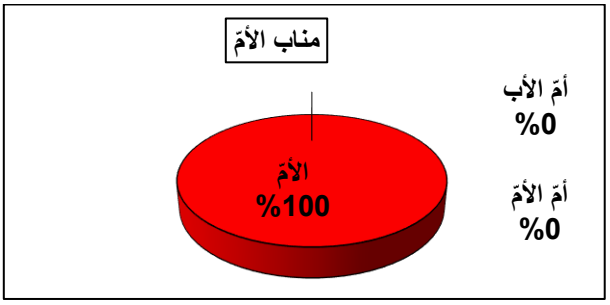

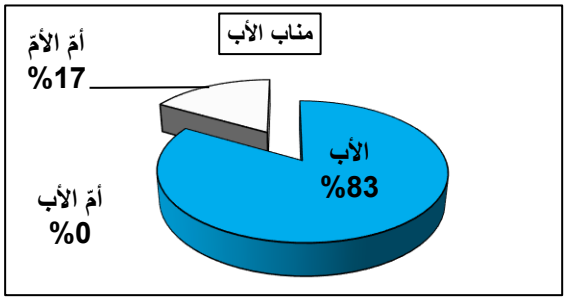

هنا أيضا، وكما يُرى، أخذت المرأة أكثر ممّا أخذ الرّجل.

---

[71] صلاح الدّين سلطان، م س، ص 40.

وللمقارنة بين القانون الإسلامي والقانون الفرنسي فيما يخصّ ما جاء في المتن، انظر الملحق في آخر الكتاب.

[72] حول الحجب انظر مثلا: محمّد أبو زهرة، م س (أحكام التّركات والمواريث)، ص 167 وما بعدها.

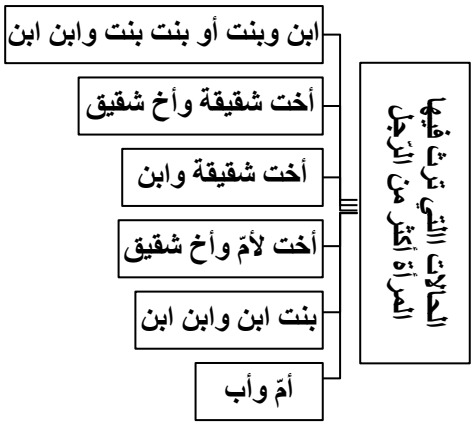

أكثر من هذا: قد تأخذ المرأة ولا يأخذ الرّجل.

1. 2. 3/ الحالات التي ترث فيها المرأة ولا يرث الرّجل

60 — سنورد كمثال حالتين تتكوّنان من مسألتين منفصلتين[73]:

61 — ■ الحالة الأولى، بنت ابن/ ابن ابن

ملاحظة: هي حالة يمكن القول بها في إطار فقه الجمهور الذي لا يأخذ بالوصيّة الواجبة.

المسألة الأولى	المسألة الثّانية
امرأة توفّيت؛ وتركت زوجا، وأبا، وأمّا، وبنتا، وبنت ابن؛ وتركت 1000 دينار.	امرأة توفّيت؛ وتركت زوجا، وأبا، وأمّا، وبنتا، وابن ابن؛ وتركت 1000 دينار.
يأخذ الزّوج $\frac{3}{15}$.	يأخذ الزّوج $\frac{3}{13}$.
يأخذ الأب $\frac{2}{15}$.	يأخذ الأب $\frac{2}{13}$.
تأخذ الأمّ $\frac{2}{15}$.	تأخذ الأمّ $\frac{2}{13}$.
تأخذ البنت $\frac{6}{15}$.	تأخذ البنت $\frac{6}{13}$.

[73] انظر مثالا أوردناه بعدُ في هامش من الفقرة 37. وانظر الفقرة 58 (الهامش) حيث أوردنا المثال الذي جاء في المتن.

تأخذ بنت الابن $\frac{2}{15}$.	يأخذ ابن الابن الباقي تعصيبا. وهنا لم يبق شيء[74].

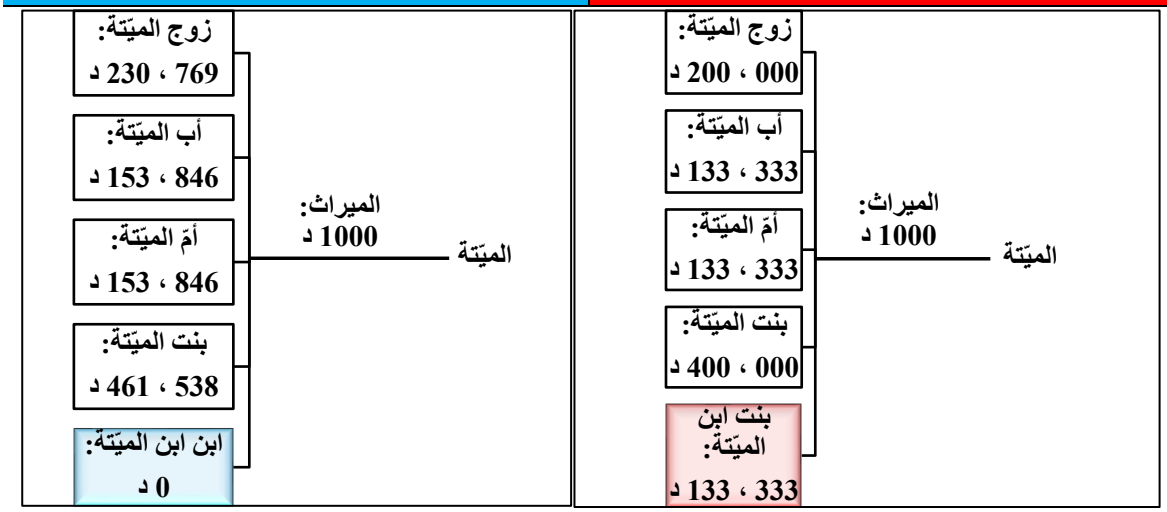

---

[74] لو غيّرنا وجعلنا المورّث رجلا، لوجدنا أنفسنا أمام أمٍّ ترث مثل الأب، وأمام بنت ابن ترث أكثر من ابن الابن:

المسألة الأولى:

تأخذ الزّوجة $\frac{3}{27}$، أي في مثالنا 111، 111 دينار؛

ويأخذ الأب $\frac{4}{27}$، أي في مثالنا 148، 148 دينار؛

وتأخذ الأمّ $\frac{4}{27}$، أي في مثالنا 148، 148 دينار؛

وتأخذ البنت $\frac{12}{27}$، أي في مثالنا 444، 444 دينار؛

وتأخذ بنت الابن $\frac{4}{27}$، أي في مثالنا 148، 148 دينار.

المسألة الثّانية:

تأخذ الزّوجة $\frac{3}{24}$، أي في مثالنا 125 دينار؛

ويأخذ الأب $\frac{4}{24}$، أي في مثالنا 666، 166 دينار؛

وتأخذ الأمّ $\frac{4}{24}$، أي في مثالنا 666، 166 دينار؛

وتأخذ البنت $\frac{12}{24}$، أي في مثالنا 500 دينار؛

ويأخذ ابن الابن $\frac{1}{24}$، أي في مثالنا 666، 41 دينار.

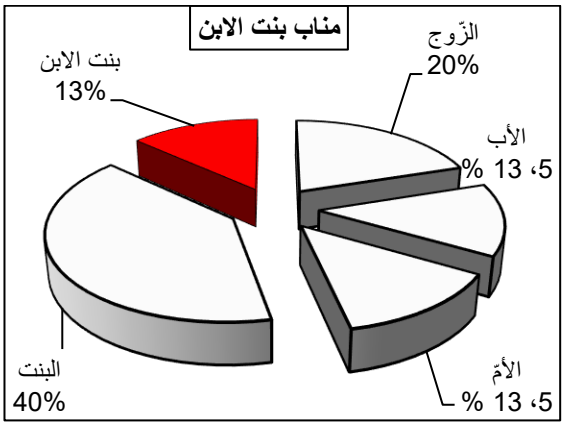

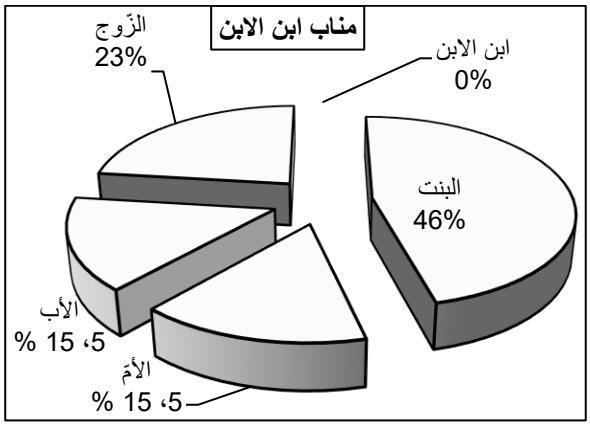

62 — ■ الحالة الثّانية، وتتكوّن من مسألتين: الأولى فيها أخت لأب/ والثّانية فيها أخ لأب.

المسألة الأولى	المسألة الثّانية
امرأة تركت زوجا، وأختا شقيقة، وأختا لأب؛ وتركت 1000 دينار.	امرأة تركت زوجا، وأختا شقيقة، وأخا لأب؛ وتركت 1000 دينار.
يأخذ الزّوج $\frac{3}{7}$.	يأخذ الزّوج $\frac{1}{2}$.
تأخذ الأخت الشّقيقة $\frac{3}{7}$.	تأخذ الأخت الشّقيقة $\frac{1}{2}$.

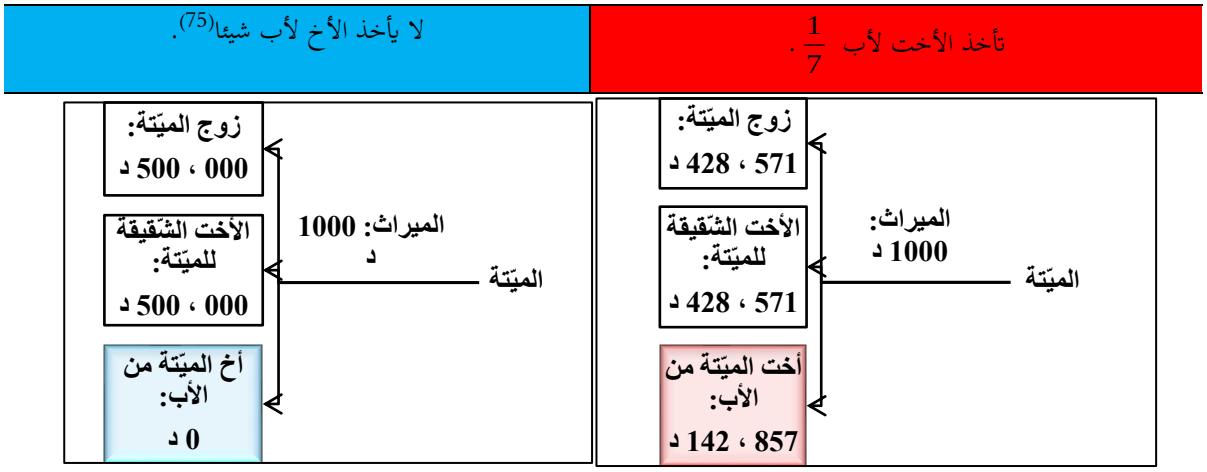

[75] لو غيّرنا المثال، فصار المورّث رجلا، لوجدنا نتيجة مغايرة: الأخت لأب تأخذ أقلّ من الأخ لأب (لكنّ الفارق بين النّصيبين ليس فارقا بين الشّيء وضعفه).

المسألة الأولى:

تأخذ الزّوجة $\frac{4}{16}$، أي في مثالنا 250 دينار؛

وتأخذ الأخت الشّقيقة $\frac{9}{16}$، أي في مثالنا 5، 562 دينار؛

وتأخذ الأخت لأب $\frac{3}{16}$، أي في مثالنا 5، 187 دينار.

المسألة الثّانية:

تأخذ الزّوجة $\frac{1}{4}$، أي في مثالنا 250 دينار؛

وتأخذ الأخت الشّقيقة $\frac{2}{4}$، أي في مثالنا 500 دينار؛

ويأخذ الأخ لأب $\frac{1}{4}$، أي في مثالنا 250 دينار.

للمقارنة بين القانون الإسلامي والقانون الفرنسي فيما يخصّ ما جاء في المتن، انظر الملحق في آخر الكتاب.

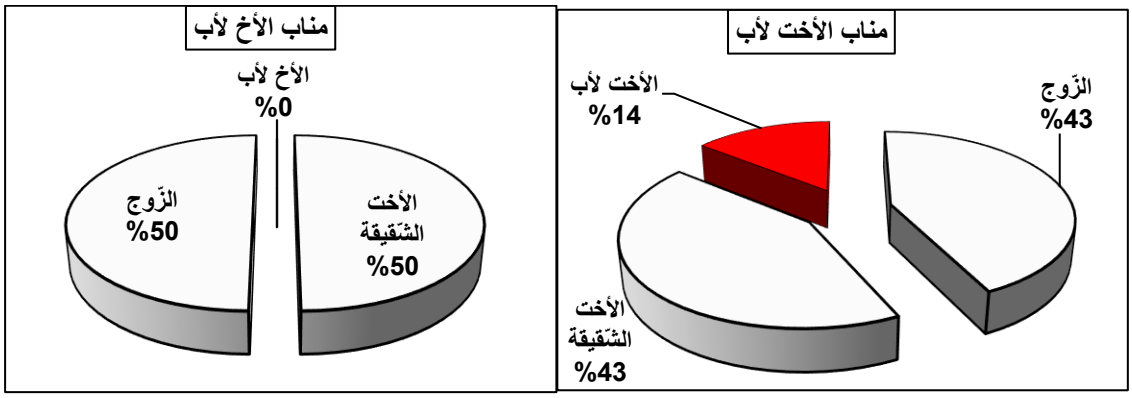

63 — ممّا جاء للتّوّ يخلص أن ثمّ حالات ترث فيها المرأة ولا يرث الرّجل.

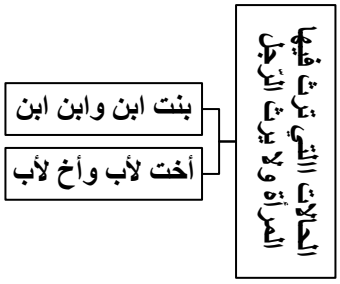

قبل ذلك تناولنا حالات ترث فيها المرأة أكثر من الرّجل. وقبلها حالات ترث فيها المرأة مثل الرّجل، وقبلها حالات ترث فيها المرأة أقلّ من الرّجل.

بعد عرض هذه الحالات، ينبغي تقديم قراءة لها.

2. قراءة في حالات ميراث المرأة مقارنة بميراث الرّجل من المرتبة نفسها

64 — من يقرأ الحالات، يجد أوّلا أنّ المرأة لا ترث في الغالب نصف ما يرث الرّجل، ويجد ثانيا أنّ المرأة حين ترث الأقل، فسبب ذلك بالخصوص أنّ لها ما يعوّضها على مستوى أحكام النّفقة. لذا سنرى في مرحلة أولى الحالات الغالبة (2. 1)، وفي مرحلة ثانية تبرير وجود الحالات غير الغالبة (2. 2).

2. 1/ تحديد الحالات الغالبة

65 — إذا نظرنا إلى حالات ميراث المرأة والرّجل من المرتبة نفسها، وجدنا:

◀ بالنّسبة إلى ميراث البنت والابن، أربع حالات:

□ ترث البنت نصف ما يرث الابن[76].

□ ترث البنت أقلّ من الابن، لكنّ الفارق هو دون الفارق بين الشّيء وضعفه[77].

□ ترث البنت مثلما يرث الابن[78].

□ ترث البنت أكثر ممّا يرث الابن[79].

◀ بالنّسبة إلى ميراث بنت الابن وابن الابن، خمس حالات:

□ ترث بنت الابن نصف ما يرث ابن الابن[80].

□ ترث بنت الابن أقلّ من ابن الابن، لكنّ الفارق هو دون الفارق بين الشّيء وضعفه[81].

□ ترث بنت الابن مثلما يرث ابن الابن[82].

□ ترث بنت الابن أكثر ممّا يرث ابن الابن[83].

---

[76] انظر الفقرة 11.

[77] انظر الفقرة 50 (الهامش).

[78] انظر الفقرة 39.

[79] انظر الفقرة 43، والفقرة 46 (المتن والهامش)، والفقرة 50.

[80] انظر الفقرة 12.

[81] انظر الفقرة 51 (الهامش).

[82] انظر الفقرة 40.

[83] انظر الفقرة 51، والفقرة 58، والفقرة 61 (الهامش).

□ ترث بنت الابن ولا يأخذ ابن الابن شيئا[84].

◀ بالنّسبة إلى ميراث الأخت الشّقيقة والأخ الشّقيق، ثلاث حالات:

□ ترث الأخت الشّقيقة نصف ما يرث الأخ الشّقيق[85].

□ ترث الأخت الشّقيقة مثلما يرث الأخ الشّقيق[86].

□ ترث الأخت الشّقيقة أكثر ممّا يرث الأخ الشّقيق[87].

◀ بالنّسبة إلى ميراث الأخت لأب والأخ لأب، أربع حالات:

□ ترث الأخت لأب نصف ما يرث الأخ لأب[88].

□ ترث الأخت لأب أقلّ من الأخ لأب، لكنّ الفارق هو دون الفارق بين الشّيء وضعفه[89].

□ ترث الأخت لأب مثلما يرث الأخ لأب[90].

□ ترث الأخت لأب ولا يرث الأخ لأب[91].

◀ بالنّسبة إلى ميراث الأمّ والأب، أربع حالات:

□ ترث الأمّ نصف ما يرث الأب[92].

---

(84) انظر الفقرة 61.

وبالنّسبة إلى ميراث بنت ابن الابن – إذا قارنّاه بميراث ابن ابن الابن – فإنّه يدور على الأحوال التّالية:

ترث نصف ما يرث (الفقرة 12)،

أو ترث مثلما يرث (الفقرة 40).

(85) انظر الفقرة 15.

(86) انظر الفقرة 38 (المتن والهامش)، والفقرة 39، والفقرة 41.

(87) انظر الفقرة 48.

أكثر ممّا سبق وجدنا الأخت الشّقيقة، وهي الأبعد عن المورّث، ترث أكثر ممّا يرث الابن، وهو الأقرب (الفقرة 52).

(88) انظر الفقرة 16.

(89) انظر الفقرة 62 (الهامش).

(90) انظر الفقرة 39.

(91) انظر الفقرة 62.

(92) انظر الفقرة 19.

□ ترث الأمّ أقلّ من الأب، لكنّ الفارق هو دون الفارق بين الشّيء وضعفه[93].

□ ترث الأمّ مثلما يرث الأب[94].

□ ترث الأمّ أكثر ممّا يرث الأب[95].

◀ بالنّسبة إلى ميراث الزّوجة والزّوج، حالتان:

□ ترث الزّوجة نصف ما يرث الزّوج[96].

□ ترث الزّوجة مثلما يرث الزّوج[97].

ويُضاف لجميع ما سبق حالة ميراث الأخت لأمّ قبالة الأخ لأمّ (والعمّة قبالة العمّ، إلخ): هنا ترث الأخت لأمّ مثلما يرث الأخ لأمّ[98].

---

[93] انظر الفقرة 19 (الهامش).

[94] انظر الفقرة 27، والفقرة 28، والفقرة 29، والفقرة 39.

[95] انظر الفقرة 19 (الهامش)، والفقرة 44، والفقرة 59.

[96] انظر الفقرة 20، والفقرة 21.

[97] انظر الفقرة 39.

[98] انظر الفقرة 34، والفقرة 35، والفقرة 39، والفقرة 41، والفقرة 54 (الهامش).

أكثر ممّا جاء في المتن، وجدنا الأخت لأمّ (وهي الأنثى، وكذلك الأبعد عن المورِّث) ترث مثل الأخ الشّقيق (وهو الذّكر، وأيضا الأقرب): الفقرة 36، والفقرة 37، والفقرة 54 (الهامش).

كما وجدناها ترث ولا يرث (المسألة المشتركة): الفقرة 37 (الهامش).

66 — فإذا اهتممنا بالبنت (وبنت الابن، إلخ)، والأخت (الشّقيقة أو لأب)، والأمّ، والزّوجة، قلنا إنّنا وجدنا هؤلاء النّسوة يرثن نصف ما يرثه الرّجل المساوي لهنّ في المرتبة. ويمكن القول إنّ هذا هو الذي دعا "جوزيف شاخت" (وغيره) إلى أن يقول إنّ: "القانون الإسلامي لا تحصُل فيه الوارثات في العموم إلاّ على نصف مناب الورثة من المرتبة نفسها"[99].

67 — لكن وجدنا أيضا أنّ هنالك حالات أخرى كثيرة تفوق الحالات السّابقة تحصل فيها تلك النّسوة على مناب أفضل من المناب الوارد أعلاه. هذا يعني أنّ القضيّة الخبريّة (أو المقولة، لمن لا يريد استعمال لغة المنطق)، التي وضعها "جوزيف شاخت" (وغيره) هي قضيّة خاطئة.

بتعبير مختلف: المحمول المتمثّل في "عدم حصول الوارثات في العموم إلاّ على نصف مناب الورثة من المرتبة نفسها" لا يطابق الموضوع المتمثّل في "القانون الإسلامي".

68 — وقد يُقال إنّ ما جاء للتّوّ يتمّ الوصول إليه، إذا حصل الانطلاق من مسائل نظريّة في الإرث، أي من مسائل لم تُنزّل على الواقع، ولم تؤخذ في مكان معيّن (تونس مثلا) وفي زمان معيّن (مثلا على مدار سنة) لمعرفة كم تركة فُتِحت، وكم ورثت النّساء وورث الرّجال (من المرتبة نفسها) بالفعل.

جواب هذا الكلام أن يُقال إنّ هذا العمل جاء ليناقش مقولة أتى بها البعض، وهذه المقولة بناها أصحابها على أساس معطيات تتمثّل في أحكام الإرث، لا على أساس معطيات تتمثّل في تطبيقات هذه الأحكام في مكان معيّن وفي زمان محدّد.

69 — لكن لنقدّر أنّ المطلوب كان البحث في مسألة المساواة في الإرث من زاوية التّطبيق، فهل يمكن أن يفضي هذا البحث إلى النّتيجة التي مفادها أنّ النّساء في القانون الإسلامي يرثن في العموم نصف ما يرثه الرّجال؟

الجواب: نعم ولا. نعم في حضرة معطيات ديموغرافيّة وزمنيّة معيّنة؛ ولا في حضرة معطيات أخرى[100].

---

[99] انظر الفقرة 5.

[100] إنّ المقاربة الدّيموغرافيّة من شأنها أن تلقي ضوءًا جديدا على مسألة ميراث الرّجل والمرآة في القانون الإسلاميّ.

70 — ممّا تقدّم ينبغي الاحتفاظ بأنّ المرأة لا ترث في الغالب نصف ما يرثه الرّجل. والسّؤال الآن لماذا وفي حالات – وإن لم نجدها الغالبة – ترث المرأة نصف ما يرثه الرّجل؟

2. 2/ تبرير وجود الحالات غير الغالبة

71 — يجد ميراث المرأة لنصف ما يرثه الرّجل، في الحالات الأربع التي سبقت معنا[101]، مبرّراته خاصّة في أحكام النّفقة[102].

ولقد عمد البعض إلى دراسة وفق هذه المقاربة وذلك على منطقة كستامونو (Kastamonu) في ظلّ حكم الامبراطوريّة العثمانيّة في الفترة الممتدّة من سنة 1712 م إلى سنة 1760 م. والنّتيجة كانت:

أنّ ما ورثه الأبناء والبنات مثّل 49 ٪ من جملة قيمة التّركات.

وأنّ ما ورثه الأبناء مثّل 30 ٪ وما ورثته البنات مثّل 19 ٪.

وعليه فنسبة معدّل ما ورثه الأبناء مقارنة بنسبة معدّل ما ورثته البنات لم تكن الضّعف (أي: 2) بل هي كانت أقلّ (بالتّحديد كانت:1,54).

انظر:

بوغاتش أ إرجان وعلي بركر، «الميراث وانتقال الثّروة بين الأجيال في كاستامانو العثمانيّة في القرن الثّامن عشر»، مجلّة تاريخ العائلة، 2009، ص 24 – 46.

Bogaç A. Ergene and Ali Berker : «Inheritance and Intergenerational Wealth Transmission in Eighteenth-Centrury Ottoman Kastamonu: an Empirical Inverstigation», *Journal of Family History*, 2009, p. 24 – 46.

انظر أيضا المقاربة الدّيمغرافيّة عند: محمّد محسن شقرون، م س، ص 48 وغيرها.

[101] انظر الفقرة 11 وما بعدها والفقرة 65.

[102] حول أحكام النّفقة في القانون الإسلامي، انظر: وهبة الزّحيلي، الوجيز في الفقه الإسلامي، دار الفكر، ط 1، 1426 هـ/ 2005 م، ج 3، ص 238 وما بعدها؛ الحصكفي، الدّر المختار، دار الفكر، بيروت، 1386 هـ، ج 3، ص 571 وما بعدها؛ شمس الدين السّرخسي، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، د ت، ج 5، ص 180 وما بعدها؛ علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغياني، الهداية شرح البداية، المكتبة الاسلاميّة، د م، د ت، ج 2، ص 39 وما بعدها؛ فخر الدّين عثمان بن علي الزّيلعي الحنفي، تبيين الحقائق، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1313 هـ، ج 3، ص 50 وما بعدها؛ ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، دار الفكر للطّباعة والنّشر، بيروت، 1421 هـ/ 2000 م، ج 3، ص 571 وما بعدها؛ عبد الرّحمان بن محمّد بن سليمان الكليبولي، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1419 هـ/ 1998 م، ج 1، ص 173 وما بعدها؛ عبد الله محمّد بن أحمد بن محمّد المالكي، شرح ميارة، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1420 هـ/ 2000 م، ج 1، ص 401؛ محمّد عرفة الدّسوقي، حاشية الدّسوقي، دار الفكر، بيروت، د ت، ج 2، ص 508 وما بعدها.

72 — فإذا بدأنا بالحالة الأولى، وهي حالة ميراث البنت مقارنة بميراث الابن، وجدنا البنت ترث نصف ما يرثه أخوها، وترث كلّ التّركة إذا انفردت. والسّبب في ميراثها النّصف أنّها، إذا احتاجت، تجب نفقتها على أخيها[103]. لكن، حين لا يوجد الأخ الذي يتحمّل نفقتها إذا احتاجت، لم يعد ثمّ داع لتأخذ النّصف. ويضيف القانون الإسلامي مصدرا آخر للعيش للمرأة المتزوّجة: فهذه تأخذ مهرا[104]، وخاصّة تجب لها نفقة من الزّوج[105].

---

(103) "تجب نفقة الأقارب من الحواشي وذوي الأرحام كالإخوة والأخوال والأعمام وأبناء الإخوة والعمّات والخالات [...] وتفصيل آراء أئمّة المذاهب في هذا ما يأتي:

1 – الحنفيّة: يرون أنّ النّفقة واجبة لكلّ ذي رحم محرّم كالعمّ والأخ وابن الأخ والعمّة والخالة والخال.

2 – الحنابلة: ذهبوا إلى أنّ النّفقة واجبة لكلّ قريب وارث، بفرض أو تعصيب كالأخ، والعمّ وابنه، ولا تجب لذوي الأرحام كبنت العمّ والخال والخالة والعمّة ونحوهم ممّن لا يرث بفرض ولا تعصيب. وأوجب ابن تيمية وابن القيّم النّفقة لكلّ قريب وارث ولو من ذوي الأرحام، كالعمّة والخالة والخال [...]

3 – المالكيّة والشّافعيّة: لا تجب نفقة من عدا الوالدين والمولودين من الأقارب لأنّ الشّرع أوجب نفقة هؤلاء فقط". وهبة الزّحيلي، م س، ص 208 و 209.

(104) حول ربط الميراث بالمهر، انظر ما قاله إخوان الصّفا: "واعلم يا أخي أنّ كثيراً من العقلاء الذين يتعاطون الفلسفة والنّظر في المعقولات، إذا فكّروا بعقولهم في أحكام النّاموس، وقاسوها بآرائهم وتمييزهم وفهمهم، يؤدّي بهم اجتهادهم وقياساتهم إلى أن يروا ويعتقدوا في كثير من أحكام النّاموس أنّ العدل والحق والصّواب في خلافه، كلّ ذلك لقصور فهمهم وقلّة تمييزهم وعجز معرفتهم عن كنه أسرار أحكام النّاموس. مثال ذلك أنّهم إذا فكّروا في حكم المواريث، أن للذّكر مثل حظ الأنثيين، فيرون أنّ الصّواب كان أن يكون للأنثى مثل حظّ الذّكرين، لأنّ النّساء ضعفاء قلائل الحيلة في اكتساب المال. ولا يدرون ولا يبصرون أنّ هذا الحكم الذي حكم به النّاموس يؤول الأمر به إلى ما أشاروا إليه وأرادوه، وذلك أنّ النّاموس لما حكم للذّكر مثل حظّ الأنثيين، حكم أيضاً أنّ المهر في التّزويج على الرّجال للنّساء، فهذا الحكم يؤول الأمر به إلى أن يحصل للأنثى من المال مثل حظّ الذكرين. مثال ذلك لو أنّك ورثت من والدك ألف درهم وورثت أختك خمسمائة درهم، فإذا تزوّجت أخذت مهرها خمسمائة درهم أخرى، فيصير معها ألف درهم، وأنت إذا تزوّجت وأمهرت خمسمائة درهم بقي معك من المال نصف ما مع أختك. فعلى هذا القياس قد آل الأمر في حكم النّاموس إلى ما أرادوا وأشاروا إليه. فهكذا ينبغي أن يكون نظرك في أحكام النّاموس، حتّى يتبيّن لك وجه الصّواب فيها وغاية الحق. واعلم أنّ نظر واضعي النّاموس في موجبات أحكامه ليس بنظر جزئي يريد صلاح بعض دون بعض، ولا عاجل دون آجل، بل نظره كلّي يريد الصّلاح للكل، والخير للعاجل والآجل جميعا، بالنّظر في العواقب وما يؤول الأمر إليه في المنقلب، كما بيّنا في رسالة النّاموس". رسائل إخوان الصّفا، دار صادر، بيروت، ج 4، ص 79 و 80.

والقول بوجود تعويض عن النّصيب الأقلّ نجده أيضا عند: صلاح الدّين سلطان، نفقة المرأة وقضيّة المساواة، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط 1، 1999).

وهكذا فالمرأة التي تأخذ أقلّ من الرّجل على مستوى أحكام الميراث تعوّض انعدام المساواة هذا على مستوى أحكام النّفقة وغيرها من الأحكام. ويمكن أن نزيد في النّقاش فنقول: لم يورّث القانون الإسلامي فاطمة الزّهراء رضي الله عنها من أبيها محمّد صلّى الله عليه وسلّم (استنادا إلى حديث ورد في كتب المتون منها مسند أحمد في الحديث عدد 9593: "إِنَّا مَعْشَرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ"، قال البعض بعدم توريث أبناء الأنبياء) وورّث بقيّة المسلمين من آبائهم. هل يعني هذا أنّ أبناء المسلمين أفضل من فاطمة الزّهراء؟ هل يعني عدم مساواة ضدّها وعدم عدل تجاهها؟

(105) ملاحظة 1: في علم أصول الفقه يفرّق بين المصلحة المعتبرة (أي التي وضع نصّ ليحقّقها) والمصلحة الملغاة (أي التي وضع نصّ يحقّق نقيضها) والمصلحة المرسلة (أي التي لم يوجد نصّ يحقّقها ولا نصّ يحقّق نقيضها). وفي العلم نفسه يقال إنّ هنالك مصلحة في أن يستوي ميراث البنت مع أخيها، لكنّ هذه المصلحة ملغاة لمعارضتها نصّ القرآن. انظر: عبد الوهّاب خلاّف، علم أصول الفقه، مكتبة الدّعوة الإسلاميّة شباب الأزهر، د م، د ت، ص 87.

فإذا أردنا أن نقول ما جاء في علم الأصول بعبارات نجدها في فضاء القانون الوضعي الغربي المعاصر لنا، قلنا: روح النّصّ لا تقدّم على عباراته الصّريحة، أي لا يمكن للمؤوّل أن يستخرج من النّصّ روحا تخالف عباراته ويقدّمها عليه.

انظر هذا الكلام عند:

أونتونين سكالا وبرايان أ. غارنر، قراءة القانون: تأويل النّصوص القانونيّة، منشورات تومسون/ الغرب، الولايات المتّحدة الأمريكيّة، 2012، ص 341 وما بعدها.

Antonin Scalia and Bryan A. Garner, *Reading Law : The interpretation of Legal Texts*, Published by Thomson/ West, United States of America, 2012, p. 341 ff.

في هذا الكتاب يورد المؤلّفان جملة من مبادئ أو قواعد التّأويل التي يقولان إنّها خاطئة. أوّل هذه المبادئ أنّ روح النّصّ تقدّم على ألفاظه.

"the spirit of a statute should prevail over its letter".

ويصف سيزار بيكاريا (Cesare Beccaria) في كتابه "بحث في الجرائم والعقوبات (An Essay on Crimes and Punishments) هذا التّوجّه بالخطير جدّا.

"There is nothing more dangerous than the common axiom: the spirit of the laws is to be considered".

ويضيف المؤلّفان لكلام بيكاريا أنّنا هنا أمام إطلاق السّلطة للقاضي وتمكين له من تجاهل ما يقوله القانون، وهذا يؤدّي إلى نتائج وأحكام قضائيّة غير متوقّعة (الاستقرار والتّوقّع من الغايات الكبرى للقوانين) وغير معقولة.

"The concept is, in practice, a bald assertion of an unspecified and hence unbounded judicial power to ignore what the law says, leading to completely unforeseeable and unreasonable results".

فمقتضى حسن النّيّة ومقتضى التّوجّه والذّوق السّليم لا يبرّران للمؤوّل البحث عن الرّوح أو المعنى المنصِف خارج عبارات القانون. فمثل هذه النّظريّات يؤدّي إلى تآويل خاطئة وإلى نتائج غير متوقّعة وغير معقولة أكثر ممّا يمكن أن يؤدّي إليه الالتزام بالمعنى الحرفي.

"The requirements of good faith and common sense . . . do not justify the interpreter . . . to seek the spirit or equitable meaning of the statute in disregard of its textual implications. These doctrines lead more often than the doctrine of literalness to spurious interpretation and to completely unforeseeable and unreasonable results".

ويمكن أن يُظَنّ أنّ مونتيسكيو، صاحب كتاب روح القوانين، قد سوّق للمقاربة: تقديم الرّوح على النّص. لكنّه لم يفعل. فبالنّسبة إليه المشرّع هو الذي يصدر ما يمثّل الإرادة العامّة لا القاضي.

"Baron de Montesquieu, the political philosopher celebrated for his 1748 book The Spirit of Laws, might be thought to have promoted a spirit-over-letter approach. But he did not. He well understood that it is the legislator who enacts the public will, not the judge".

فهنالك إذن رابط بين الدّيمقراطيّة واحترام عبارات القانون وعدم تركها للأخذ بروح للقانون غير مستخلصة من عباراته بل ومعارضة لها.

فإذا عدنا الآن إلى القانون الإسلامي، وجدنا البعض يقول إنّ روحه تتمثّل في المساواة وأنّه لم يفعل ذلك في حالات مخصوصة بسبب ما تقتضيه الحكمة ويقتضيه التدرّج في وضع الأحكام التي تتناق وما عهده المجتمع في وقت نزول التّشريع. لكنّ هذا الموقف، كما جاء أعلاه، غير مقبول من علماء أصول الفقه لأنّه من غير المقبول أن تستخرج من طرف المؤوّل روح من النّص عبارات النّصّ ثمّ تقدّم تلك الرّوح على هذه العبارات، أي من غير المقبول الأخذ بمصلحة ملغاة.

ملاحظة 2: هنالك من يتعلّل بتغيّر الواقع على مستوى النّفقة للمطالبة بتغيير قانون الميراث، ويقول: المرأة في الواقع تنفق على زوجها وعلى أولاده. إذن ينبغي تغيير أحكام الإرث والتّسوية فيها بين الذّكر والأنثى.

في هذا الكلام مقدّمة ونتيجة. والمقدّمة صحيحة، لكن لا تلزم عنها تلك النّتيجة.

المقدّمة صحيحة:

نعم نجد في بعض الأوساط مثلا أنّ الأخت تأخذ نصف ميراث أبيها، وتنفق من هذا النّصف – كرها وتحت وطأة الضّغط من زوجها – على هذا الزّوج وعلى أبنائه.

المقدّمة لا تلزم عنها النّتيجة:

هنا الزّوج الذي أكره زوجته على الإنفاق خالف أحكام القانون الإسلامي (حرّم القرآن أكل مال الغير بالباطل، فقال: "**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ**" [النّساء/ 29]. وما أتاه الزّوج في المثال من هذا القبيل). فهل وجود هذه الممارسات ينبغي أن نستخلص منه وجوب تغييرها أم وجوب تغيير القانون الذي أعطى البنت نصف ميراث أبيها؟ ألن تكون النّتيجة واحدة، لو أعطيناها مثل أخيها أو حتّى أكثر؟ أي: ألن يأخذ زوجُها مالَها بالباطل هنا أيضا؟

هذا من جهة، ومن جهة كان الفصل 23 من مجلّة الأحوال الشّخصيّة التّونسيّة قبل تنقيحه سنة 1993 (القانون عدد 74 لسنة 1993 المؤرّخ في 12 جويلية 1993) يلزم الزّوج بالإنفاق دون الزّوجة. وبعد تنقيح 1993، صار يلزم الزّوجة بالإنفاق على الأسرة.

أمّا في أحكام المواريث، فلقد بقيت المجلّة متبنّية لأحكام القانون الإسلامي.

وتؤدّي هذه المعطيات إلى نتيجتين:

الأولى: أنّ أحكام مجلّة الأحوال الشّخصيّة، قبل 1993، فيها توازن بين أحكام النّفقة وأحكام الإرث.

الثّانية: أنّ هذه الأحكام، بعد 1993، ليس فيها التّوازن المذكور.

على أساس هذه النّتيجة الثّانية، وللوصول إلى التّوازن، ينبغي:

إمّا العودة إلى الحكم الذي لا يضع على الزّوجة واجب إنفاق (خيار أوّل)؛

وإمّا تغيير أحكام المواريث والتّسوية في الميراث بين الرّجل والمرأة (خيار ثان).

والسّؤال الآن: أليس الذين طالبوا وحصلوا على تنقيح 1993 هم أنفسهم الذين يطالبون اليوم بتنقيح أحكام المواريث؟

73 — وتشبه وضعيّة الأخت الشّقيقة أو لأب وضعيّة البنت. فالأخت ترث كلّ التّركة، إذا انفردت؛ أمّا إذا وجد معها أخ، فتأخذ نصف ما يأخذ لأنّه ملزم بالإنفاق عليها إذا احتاجت. الأمر مختلف بين الإخوة للأمّ؛ لذلك وجدنا الأنثى ترث مثل الذّكر.

74 — فإذا مررنا إلى الأمّ والأب، وجدنا في حالات قليلة أنّها تأخذ نصف ما يأخذ. وتبرير هذه الحالات القليلة أنّه إمّا أن تكون زوجة لهذا الأب، فتكون نفقتها عليه؛ وإمّا أنّها لم تعد زوجة له، فتكون نفقتها إمّا على زوج جديد أو على أب لها أو عاصب.

75 — أخيرا يأتي ميراث الزّوجة والزّوج. فالزّوجة إذا لم تتزوّج بعد زوجها الذي مات وورِثَتْه، "فالوضع الغالب أن يكون لها أبناء، فيُفرَض لها في مال الأولاد إن كانوا صغارا ما تستطيع أن تعيش به بعيدا عن الحاجة، وإلاّ عادت نفقتها على أبيها وعصبتها"[106]. أمّا إذا تزوّجت، فتجب نفقتها على زوجها[107].

76 — وهكذا، فحالات ميراث المرأة نصف ميراث الرّجل مبرّرة حين ننظر إلى أحكام النّفقة بالخصوص[108]، أضف إلى ذلك أنّها ليست الغالبة كما يقول بعضهم.

ألا يكونون بهذا قد وضعوا أو أسهموا في وضع المشكل سنة 1993 ليطالبوا اليوم بإزالته ؟ (هنالك من شارك في اللجنة التي أعدّت تنقيح 1993، وكتب من بعد ذلك كتابا يدعو إلى تغيير أحكام الميراث الموجودة في مجلّة الأحوال الشّخصيّة. والمقصود هنا كلثوم مزيو وكتابها المشترك مع علي المزغني (م س).

ثمّ إنّ الذي لم يطالب ولم يضع تنقيح 1993 والذي يريد إزالة المشكل: أليس أمامه الخياران الواردان منذ قليل؟ فإذا أصرّ على الثّاني منهما، هل يمكن عندها القول إنّ هدفه إزالة المشكل فقط أم مع ذلك إزالة ما بقي من قانون تونسي مطابق للقانون الإسلامي؟

[106] صلاح الدّين سلطان، م س (نفقة المرأة وقضيّة المساواة)، ص 63.

[107] "النّفقة تشمل [...] الطّعام [...] (و) الكسوة [...] (و) المسكن [...] (و) الخادم [...] إذا كان الزّوج موسرا، وكانت المرأة ممّن تُخدم في بيت أبيها، أو مريضة، لأنّه من المعاشرة بالمعروف [...] (كما تشمل نفقة الزّوجة) آلة التّنظيف ومتاع البيت: فيجب بالاتّفاق [...] آلات التّنظيف، وكذلك أدوات التّجميل [...] ويجب لها متاع البيت والمفروشات". وهبة الزّحيلي، م س، ص 249 و 250.

و"لا تجب النّفقة على الغير إلاّ بسبب الحاجة [...] إلاّ الزّوجة، فتجب نفقتها على الزّوج، ولو كانت موسرة، لأنّ نفقتها لم تجب للحاجة". وهبة الزّحيلي، م س، ص 243.

[108] انظر حول ربط أحكام الإرث بأحكام النّفقة وغيرها: حامد الجندلي، قانون الأحوال الشّخصيّة على ضوء الشّريعة الإسلاميّة، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، كلّيّة الحقوق والعلوم السّياسيّة والاجتماعيّة بتونس، 2008/ 2009، عدد 428 وما بعده.

خاتمة

77 — جاءت على لسان المستشرق "جوزيف شاخت" قضيّة خبريّة (أو مقولة، إذا لم يتمّ استعمال اصطلاحات المنطق) مفادها أنّ المرأة في القانون الإسلامي ترث في الغالب نصف ما يرث الرّجل. هذه القضيّة يقول بها كثيرون، منهم من يسمّون أنفسهم في تونس وغيرها بالحداثيّين. ولقد ثبت في هذا العمل أنّ هذه القضيّة خاطئة لأنّ المحمول فيها لا يطابق الموضوع.

وبالطّبع يمكن للمستشرقين ولمن يصفون أنفسهم بالحداثيّين أن يمضوا في تبنّي قضيّة ثبت خطؤها. فهذا يدخل في حرّيّة الرّأي. وحرّيّة الرّأي ليست فقط حرّيّة الرّأي الصّحيح.

لكن كشف خطأ الرّأي الخاطئ يمنعه، ربّما، من أن يقدّم نفسه على أنّه علمٌ[109]: ذات يوم قال "شوينبارغ" (Schoenberg) إنّه يلحّن لكي لا يستطيع النّاس بعد ذلك أن يكتبوا موسيقى[110]. أضاف "بيير بورديو" (Pierre Bourdieu): أنا أكتب لكي لا يستطيع النّاس بعد ذلك – وأوّلهم من أعطيت لهم منابر الكلام – أن ينتجوا ضجيجا له مظهر الموسيقى[111].

---

[109] كتبت إحداهنّ أنّ "جرح التّفضيل الإلاهي يفغر فاه مع ولادة كلّ طفلة في عالم الإسلام" (رجاء بن سلامة، للذّكر مثل حظّ الأنثيين. جرح التّفضيل الإلاهي، مقالة منشورة في العديد من المواقع الالكترونيّة، ومنها: < http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid > : تاريخ الاطّلاع: 19 أفريل 2017).

نعم لها أن ترى الله ظالما (سبحانه وتعالى عن ذلك) وأنّه يميّز ضدّ المرأة (أي لها أن ترى الله ليس إلاها، إذ لا ألوهيّة دون عدل، بل دون عدل مطلق). ولها أن تعبّر عن ذلك. فحرّيّة الرّأي تتبعها حرّيّة التّعبير عن الرّأي. لكن ليس لها ولغيرها أن يقدّموا رأيهم على أنّه علم.

[110] انظره عند: بيار بورديو، مسائل في علم الاجتماع، سيراس، تونس، 1993، ص 18.

Pierre Bourdieu, *Questions de sociologie*, CÉRÉS, Tunis, 1993, p. 18.

[111] المرجع والمكان نفسه.

ملحق

1/ عرض لأحكام القانون الفرنسي بواسطة جدولين

لفهم قانون الميراث الفرنسي، ينبغي خاصة فهم مسألة الدّرجة (ordre):

فهنالك درجة الفروع (descendants)، وتشمل أبناء المورّث، وأبناء أبنائه، إلخ.

وهنالك درجة الأصول (ascendants).

وهنالك درجة الحواشي (collatéraux)، وتشمل الأشخاص الذين لهم مع المورّث أصل مشترك.

من درجتي الأصول والحواشي تخرج درجة مستقلّة هي درجة الأصول والحواشي المَمَيَّزين (ascendants et collatéraux privilégiés)، وتشمل أب وأمّ وإخوة وأخوات المورّث وفروعهم. هذه الدّرجة ستختلف عن درجة الأصول العاديّين (الجدود والجدّات) والحواشي العاديّين (العمّ، العمّة، ابن العمّ، إلخ). ولا يُجمع الأصول والحواشي المميّزين في درجة واحدة إلاّ في صورة غياب القرين الحيّ. ففي حضوره، ينبغي أخذ الأب والأمّ منفصلين عن الإخوة والأخوات.

بقي القرين، ويمثّل لوحده درجة. انظر: بيار فواران وجيل غوبو، م س، ص 139.

ويمكن، انطلاقا من الجدولين الآتيين، أخذ فكرة عن قانون الميراث الفرنسيّ (انظر الجدولين عند: بيار فواران وجيل غوبو، م س، ص 152 و ص 167).

كما يمكن، من نقطة الانطلاق نفسها، مقارنة حكم القانون الإسلامي في مسائل الميراث مع حكم القانون الفرنسيّ في المسائل عينها.

ملاحظة: هنالك كتاب صدر حديثا، ويحوي مقالات حول قوانين المواريث الآتية: القانون الرّوماني، القانون الفرنسي، قانون الكيباك، القانون الإيطالي، القانون الإسباني، قوانين أمريكا اللاتينيّة، القانون النّمساوي، القانون الألماني، القانون الهولندي، قانون جنوب أفريقيا، القانون المجري، القانون البولوني، قانون بلدان شمال أوروبا، قانون إنجلترا وويلز، قانون أستراليا وزيلاندا الجديدة، قانون اسكتلاندا، قانون الولايات المتّحدة، القانون الإسلامي.

Kenneth Reidm, Marius de Waal and Reinhard Zimmermann, *Comparative Succession Law: Volume II: Intestate Succession*, Oxford University Press, United Kingdoom, First Edition, 2015.

الجدول الأوّل: الميّت لم يترك قرينا

	الأصول الممتازون (الأب والأمّ)		الحواشي الممتازون:	الأصول العاديّون (الجدّ، إلخ)		الحواشي العاديّون (العمّ، إلخ)	
الفروع	الأب	الأمّ	الإخوة والأخوات	من جهة الأب	من جهة الأمّ	من جهة الأب	من جهة الأم
٪100	0	0	0	0	0	0	0
	1/2 *	1/2 *		0	0	0	0
	1/4 *	1/4 *	1/2 *	0	0	0	0
	1/4 *		3/4	0	0	0	0
		1/4 *	3/4	0	0	0	0
	1/2 *			0	1/2	0	0
		1/2 *		1/2	0	0	0
	٪100					0	0
		٪100				0	0
			٪100	0	0	0	0
				1/2	1/2	0	0
				٪100		0	0
					٪100	0	0
						1/2	1/2
						٪100	
							٪100

العلامة* في الجدول تعني: يتضمّن، عند الاقتضاء، حقّ الرّجوع droit de retour الوارد في الفصل 738 – 2 من المجلّة المدنيّة.

الفصل 738 – 2: "إذا بقي الأب والأمّ أو واحد منهما حيّا بعد الابن ولم يترك هذا ذرّيّة، فيمكن للأب والأمّ أن يمارسا في كلّ الحالات حقّ رجوع، في حدود المناب المعيّن في الفقرة 1 من الفصل 738، على الأموال التي تلقّاها الهالك منهما هبة. وقيمة جزء الأموال الخاضعة لحقّ الرّجوع تؤخذ أوّلا من حقوق إرث الأب والأمّ. وإذا لم تمكن ممارسة حقّ الرّجوع على الأعيان، فإنّه يمارس على القيمة في حدود الجانب الإيجابي للمخلّف".

Article 738 – 2: "Lorsque les père et mère ou l'un d'eux survivent au défunt et que celui-ci n'a pas de postérité, ils peuvent dans tous les cas exercer un droit de retour, à concurrence des quote-parts fixes au premier alinéa de l'article 738, sur les biens que le défunt avait reçus d'eux par donation. La valeur de la portion des biens soumise au droit de retour s'impute en priorité sur les droits successoraux des père et mère. Lorsque le droit de retour ne peut s'exercer en nature, il s'exécute en valeur, dans la limite de l'actif successoral".

"إذا بقي الأب والأمّ أحياء بعد الابن ولم يترك هذا ذرّيّة بل إخوة وأخوات أو فروعا لهؤلاء، فالتّركة ينتقل ربعها إلى الأب وربعها إلى الأمّ، وبالنّسبة إلى النّصف المتبقّي فينتقل إلى الإخوة والأخوات أو إلى فروعهما".

Article 738 alinéa 1 : "Lorsque les père et mère survivent au défunt et que celui-ci n'a pas de postérité, mais des frères et sœurs ou des descendants de ces derniers, la succession est dévolue, pour un quart,à chacun des père et mère et, pour la moitié restante, aux frères et sœurs ou à leurs descendants".

الجدول الثّاني: الميّت ترك قرينا

ملاحظة: حين يختار القرين حقّ انتفاع، تبقى للفرع الرّقبة. وحين يختار القرين أخذ الرّبع، تبقى للفرع ثلاثة أرباع.

ملاحظة أخرى: العلامة* في الجدول تعني: يتضمّن، ربّما، حقّ الرّجوع الوارد بالفصل 738 – 2.

	الفروع		الأصول الممتازون			
القرين	من القرينين	واحد على الأقلّ ليس من الاثنين	الأب	الأمّ	الحواشي الممتازون	الأصول العاديّون	الحواشي العاديّون
الخيار 1 للقرين: انتفاع 100٪	الخيار 1 للقرين: الرّقبة 100٪		0	0	0	0	0
الخيار 2 للقرين: $1/4$	الخيار 2 للقرين: $3/4$		0	0	0	0	0
$1/4$		$3/4$	0	0	0	0	0
$1/2$			$1/4$ *	$1/4$ *	0	0	0
$3/4$			$1/4$ *		0	نفقة	0
$3/4$				$1/4$ *	0	نفقة	0
100٪ باستثناء $1/2$ حقّ رجوع					$1/2$ حقّ رجوع	نفقة	0
100٪						نفقة	0
100٪							0

2/ جدول المقارنة بين القانون الإسلامي والقانون الفرنسي على مستوى ما ورد في الكتاب حول مسألة ميراث واحدة

المسألة	القانون الإسلامي	القانون الفرنسي
المسألة 1 (الفقرة 11 من الكتاب) رجل يتوفّى؛ ويترك بنتا وابنا.	البنت: $\frac{1}{3}$ (مع حقّ النّفقة على أخيها إذا احتاجت ذلك في بعض المذاهب)	البنت: $\frac{1}{2}$ (عدم وجود حقّ نفقة على أخيها)
	الابن: $\frac{2}{3}$.	الابن: $\frac{1}{2}$.
المسألة 2 (الفقرة 12 من الكتاب) رجل يتوفّى؛ ويترك بنت ابن، وابن ابن.	بنت الابن: $\frac{1}{3}$. (مع حقّ النّفقة على أخيها إذا احتاجت، وذلك في بعض المذاهب)	بنت الابن: $\frac{1}{2}$. (عدم وجود حقّ نفقة على أخيها)
	ابن الابن: $\frac{2}{3}$.	ابن الابن: $\frac{1}{2}$.
المسألة 3 (الفقرة 15 من الكتاب) رجل يتوفّى؛ ويترك أختا شقيقة، وأخا شقيقا.	الأخت الشّقيقة: $\frac{1}{3}$. (مع حقّ النّفقة على أخيها إذا احتاجت، وذلك في بعض المذاهب)	الأخت الشّقيقة: $\frac{1}{2}$. (عدم وجود حقّ نفقة على أخيها)
	الأخ الشّقيق: $\frac{2}{3}$.	الأخ الشّقيق: $\frac{1}{2}$.
المسألة 4 (الفقرة 16 من الكتاب) رجل يتوفّى؛ ويترك أختا لأب، وأخا لأب.	الأخت لأب: $\frac{1}{3}$. (مع حقّ النّفقة على أخيها إذا احتاجت، وذلك في بعض المذاهب)	الأخت لأب: $\frac{1}{2}$. (عدم وجود حقّ نفقة على أخيها)
	الأخ لأب: $\frac{2}{3}$.	الأخ لأب: $\frac{1}{2}$.
المسألة 5 (الفقرة 27 من الكتاب) رجل يتوفّى؛ ويترك أمّا، وأبا، وولدا ذكرا.	الأمّ: $\frac{1}{6}$.	الأمّ: 0
	الأب: $\frac{1}{6}$.	الأب: 0
	الابن: $\frac{4}{6}$.	الابن: 100٪
المسألة 6 (الفقرة 28 من الكتاب) رجل يتوفّى؛ ويترك أمّا، وأبا، وبنتين.	الأمّ: $\frac{1}{6}$.	الأمّ: 0
	الأب: $\frac{1}{6}$.	الأب: 0
	البنت الأولى: $\frac{2}{6}$.	البنت الأولى: 50٪

	البنت الثّانية: $\frac{2}{6}$.	البنت الثّانية: 50٪
المسألة 7 (الفقرة 29 من الكتاب) امرأة تتوفّى؛ وتترك أمّا، وأبا، وزوجا، وبنتا.	الأمّ: $\frac{2}{13}$.	الأمّ: 0
	الأب: $\frac{2}{13}$.	الأب: 0
	البنت: $\frac{6}{13}$.	إمّا ملكيّة رقبة للكلّ، وإمّا ملكيّة كاملة لـ: $\frac{3}{4}$
	الزّوج: $\frac{3}{13}$	إمّا حقّ انتفاع على الكلّ، وإمّا ملكيّة كاملة لـ: $\frac{1}{4}$
المسألة 8 (الفقرة 31 من الكتاب) رجل يتوفّى؛ ويترك أمّ أمٍّ، وأباً، وابناً.	أمّ الأمّ: $\frac{1}{6}$.	أمّ الأمّ: 0
	الأب: $\frac{1}{6}$.	الأب: 0
	الابن $\frac{4}{6}$.	الابن: 100٪
المسألة 9 (الفقرة 32 من الكتاب) رجل يتوفّى؛ ويترك أمّ أمّ، وأبا، وبنتين.	أمّ الأمّ: $\frac{1}{6}$.	أمّ الأمّ: 0
	الأب: $\frac{1}{6}$.	الأب: 0
	البنت الأولى: $\frac{2}{6}$.	البنت الأولى: 50٪
	البنت الثّانية: $\frac{2}{6}$.	البنت الثّانية: 50٪
المسألة 10 (الفقرة 34 و 35 من الكتاب) رجل يتوفّى؛ ويترك أختا لأمّ، وأخا لأمّ.	الأخت لأمّ: $\frac{1}{2}$. (عند المالكيّة: السّدس، وتذهب أربعة أسداس إلى بيت المال)	الأخت لأمّ: 50٪
	الأخ لأمّ: $\frac{1}{2}$. (عند المالكيّة: السّدس، وتذهب أربعة أسداس إلى بيت المال)	الأخ لأمّ: 50٪
المسألة 11 (الفقرة 36 من الكتاب) امرأة تتوفّى؛ وتترك زوجا، وأختين لأمّ، وأخا شقيقا.	الزّوج: $\frac{3}{6}$.	الزّوج: 100٪ (باستثناء النّصف: حقّ رجوع) [الفصل 738، الفقرة 1 م م]
	الأخت لأمّ: $\frac{1}{6}$.	الأخت لأمّ: 0 (أو ثلث النّصف: حقّ رجوع) [الفصل 738، الفقرة 1 م م]
	الأخت لأمّ: $\frac{1}{6}$.	الأخت لأمّ: 0 (أو ثلث النّصف: حقّ رجوع) [الفصل 738، الفقرة 1 م م]
	الأخ الشّقيق: $\frac{1}{6}$.	الأخ الشّقيق: 0 (أو ثلث النّصف: حقّ رجوع) [الفصل 738، الفقرة 1 م م]

المسألة 12 (الفقرة 37 من الكتاب) امرأة تتوفّى؛ وتترك زوجا، وأمّا، وأختين لأمّ، وأخا شقيقا	الزّوج: $\frac{9}{18}$.	الزّوج: $\frac{3}{4}$.
	الأمّ: $\frac{3}{18}$.	الأمّ: $\frac{1}{4}$ (ربّما حقّ رجوع) [الفصل 738، الفقرة 2 م م]
	الأخت لأمّ: $\frac{2}{18}$.	الأخت لأمّ: 0
	الأخت لأمّ: $\frac{2}{18}$.	الأخت لأمّ: 0
	الأخ الشّقيق: $\frac{2}{18}$.	الأخ الشّقيق: 0
المسألة 13 (الفقرة 44 من الكتاب) امرأة تُوفّيت؛ وتركت زوجا، وأمّاً، وأباً	الزّوج: $\frac{3}{6}$.	الزّوج: $\frac{1}{2}$.
	الأمّ: $\frac{2}{6}$.	الأمّ: $\frac{1}{4}$ (ربّما حقّ رجوع) [الفصل 738، الفقرة 2 م م]
	الأب: $\frac{1}{6}$.	الأب: $\frac{1}{4}$ (ربّما حقّ رجوع) [الفصل 738، الفقرة 2 م م]
المسألة 14 (الفقرة 54 من الكتاب) رجل يُتوفّى؛ ويترك زوجة، وأمّا، وأختين لأمّ، وأخوين شقيقين.	الزّوجة: $\frac{6}{24}$.	الزّوجة: $\frac{3}{4}$. [الفصل 757 – 1]
	تأخذ الأمّ: $\frac{4}{24}$.	الأمّ: $\frac{1}{4}$ (ربّما حقّ رجوع) [الفصل 738، الفقرة 2 م م]
	الأخت لأمّ: $\frac{4}{24}$.	الأخت لأمّ: 0
	الأخت لأمّ: $\frac{4}{24}$.	الأخت لأمّ: 0
	الأخ الشّقيق: $\frac{3}{24}$	الأخ الشّقيق: 0
	الأخ الشّقيق: $\frac{3}{24}$	الأخ الشّقيق: 0
المسألة 15 (الفقرة 55 من الكتاب) امرأة توفّيت؛ وتركت زوجا، وأختين لأمّ، وأخوين شقيقين.	الزّوج: $\frac{6}{12}$.	الزّوج: 100٪ (باستثناء النّصف: حقّ رجوع). [الفصل 757 – 2 والفصل 757 – 3]
	الأخت لأمّ: $\frac{2}{12}$.	الأخت لأمّ: ربع النّصف (حقّ رجوع). [الفصل 757 – 2 والفصل 757 – 3]
	الأخت لأمّ: $\frac{2}{12}$.	الأخت لأمّ: ربع النّصف (حقّ رجوع). [الفصل 757 – 2 والفصل 757 – 3]
	الأخ الشّقيق: $\frac{1}{12}$.	الأخ الشّقيق: ربع النّصف (حقّ رجوع).
	الأخ الشّقيق: $\frac{1}{12}$.	الأخ الشّقيق: ربع النّصف (حقّ رجوع). [الفصل 757 – 2 والفصل 757 – 3]

المسألة 16 (الفقرة 57 من الكتاب) امرأة توفّيت؛ وتركت زوجا، وأمّا، وأختا لأمّ، وأخوين شقيقين.	الزّوج: $\frac{6}{12}$.	الزّوج: $\frac{3}{4}$. [الفصل 757 – 1]
	الأمّ: $\frac{2}{12}$.	الأمّ: $\frac{1}{4}$ (ربّما حقّ رجوع) [الفصل 738، الفقرة 2 م م]
	الأخت لأمّ: $\frac{2}{12}$.	الأخت لأمّ: 0
	الأخ الشّقيق: $\frac{1}{12}$	الأخ الشّقيق: 0
	الأخ الشّقيق: $\frac{1}{12}$	الأخ الشّقيق: 0

3/ جدول المقارنة بين القانون الإسلامي والقانون الفرنسي على مستوى ما ورد في الكتاب حول مسألتي ميراث متقابلتين

القانون الإسلامي		القانون الفرنسي	
المسألتان المتقابلتان عدد 1 (الفقرة 20 من الكتاب)			
رجل ترك زوجة، وأبا	امرأة تركت زوجا، وأبا	رجل ترك زوجة، وأبا	امرأة تركت زوجا، وأبا
الزّوجة: $\frac{1}{4}$.	الزّوج: $\frac{1}{2}$.	الزّوجة: $\frac{3}{4}$.	الزّوج: $\frac{3}{4}$.
الأب: $\frac{3}{4}$.	الأب: $\frac{1}{2}$.	الأب: $\frac{1}{4}$. (ربّما حقّ رجوع)	الأب: $\frac{1}{4}$. (ربّما حقّ رجوع)
المسألتان المتقابلتان عدد 2 (الفقرة 21 من الكتاب)			
رجل ترك زوجة، وابنا	امرأة تركت زوجا، وابنا	رجل ترك زوجة، وابنا	امرأة تركت زوجا، وابنا
الزّوجة: $\frac{1}{8}$.	الزّوج: $\frac{1}{4}$.	خيار للزّوجة بين انتفاع على الكلّ وبين ملكيّة لـ $\frac{1}{4}$.	خيار للزّوج بين انتفاع على الكلّ وبين ملكيّة لـ $\frac{1}{4}$.
الابن: $\frac{7}{8}$.	الابن: $\frac{3}{4}$.	بحسب خيار الزّوجة: للابن إمّا ملكيّة رقبة للكلّ أو ملكيّة كاملة لـ $\frac{3}{4}$	بحسب خيار الزّوج: للابن إمّا ملكيّة رقبة للكلّ أو ملكيّة كاملة لـ $\frac{3}{4}$
المسألتان المتقابلتان عدد 3 (الفقرة 38 من الكتاب)			
امرأة تركت زوجا، وأختا شقيقة	امرأة تركت زوجا، وأخا شقيقا	امرأة تركت زوجا، وأختا شقيقة	امرأة تركت زوجا، وأخا شقيقا
الأخت الشّقيقة: $\frac{1}{2}$	يأخذ الأخ الشّقيق: $\frac{1}{2}$.	الأخت الشّقيقة: $\frac{1}{2}$ (حقّ رجوع)	الأخ الشّقيق: $\frac{1}{2}$ (حقّ رجوع)
الزّوج: $\frac{1}{2}$.	يأخذ الزّوج: $\frac{1}{2}$	الزّوج: 100٪ (باستثناء النّصف: حقّ رجوع)	الزّوج: 100٪ (باستثناء النّصف: حقّ رجوع)
المسألتان المتقابلتان عدد 4 (الفقرة 39 من الكتاب)			
البنت المنفردة: 100٪	الابن المنفرد: 100٪	البنت المنفردة: 100٪	الابن المنفرد: 100٪
الأخت المنفردة: 100٪	الأخ المنفرد: 100٪	الأخت المنفردة: 100٪	الأخ المنفرد: 100٪

الزّوجة المنفردة: 100٪	الزّوج المنفرد: 100٪	الزّوجة المنفردة: 100٪	الزّوج المنفرد: 100٪
الأمّ المنفردة: 100٪	الأب المنفرد: 100٪	الأمّ المنفردة: 100٪	الأب المنفرد: 100٪
العمّة المنفردة: 100٪	العمّ المنفرد: 100٪	العمّة المنفردة: 100٪	العمّ المنفرد: 100٪
الخالة المنفردة: 100٪	الخال المنفرد: 100٪	الخالة المنفردة: 100٪	الخال المنفرد: 100٪
المسألتان المتقابلتان عدد 5 (الفقرة 41 من الكتاب)			
رجل ترك زوجة، وأختا	رجل ترك زوجة، وأخا	رجل ترك زوجة، وأختا	رجل ترك زوجة، وأخا
الزّوجة: $\frac{1}{4}$.	الزّوجة: $\frac{1}{4}$.	الزّوجة: 100٪ (باستثناء النّصف: حقّ رجوع)	الزّوجة: 100٪ (باستثناء النّصف: حقّ رجوع)
الأخت: $\frac{3}{4}$.	الأخ: $\frac{3}{4}$.	الأخت: $\frac{1}{2}$ (حقّ رجوع)	الأخ: $\frac{1}{2}$ (حقّ رجوع)
المسألتان المتقابلتان عدد 6 (الفقرة 43 من الكتاب)			
رجل ترك زوجة، وبنتا	امرأة تركت زوجا، وابنا	رجل ترك زوجة، وبنتا	امرأة تركت زوجا، وابنا
الزّوجة: $\frac{1}{8}$.	الزّوج: $\frac{1}{4}$.	خيار للزّوجة بين انتفاع على الكلّ وبين ملكيّة لـ $\frac{1}{4}$.	خيار للزّوج بين انتفاع على الكلّ وبين ملكيّة لـ $\frac{1}{4}$.
البنت: $\frac{7}{8}$	الابن: $\frac{3}{4}$.	بحسب خيار الزّوجة: للبنت إمّا ملكيّة رقبة للكلّ أو ملكيّة كاملة لـ $\frac{3}{4}$	بحسب خيار الزّوج: للابن إمّا ملكيّة رقبة للكلّ أو ملكيّة كاملة لـ $\frac{3}{4}$
المسألتان المتقابلتان عدد 7 (الفقرة 47 من الكتاب)			
امرأة تركت زوجا، وأبا، وأمّا، وبنتين	امرأة تركت زوجا، وأبا، وأمّا، وابنين	امرأة تركت زوجا، وأبا، وأمّا، وبنتين	امرأة تركت زوجا، وأبا، وأمّا، وابنين
الزّوج: $\frac{3}{15}$.	الزّوج: $\frac{6}{24}$.	خيار للزّوج بين انتفاع على الكلّ وبين ملكيّة لـ $\frac{1}{4}$.	خيار للزّوج بين انتفاع على الكلّ وبين ملكيّة لـ $\frac{1}{4}$.
الأب: $\frac{2}{15}$.	الأب: $\frac{4}{24}$.	الأب: 0	الأب: 0
الأمّ: $\frac{2}{15}$.	الأمّ: $\frac{4}{24}$.	الأمّ: 0	الأمّ: 0
البنت: $\frac{4}{15}$.	الابن: $\frac{5}{24}$.	بحسب خيار الزّوج: للبنت إمّا ملكيّة رقبة (نصف) أو ملكيّة كاملة لـ(نصف) $\frac{3}{4}$ التّركة	بحسب خيار الزّوج: للابن إمّا ملكيّة رقبة (نصف) أو ملكيّة كاملة لـ (نصف) $\frac{3}{4}$ التّركة
البنت: $\frac{4}{15}$.	الابن: $\frac{5}{24}$.	بحسب خيار الزّوج: للبنت إمّا ملكيّة رقبة (نصف) أو ملكيّة كاملة لـ(نصف) $\frac{3}{4}$	بحسب خيار الزّوج: للابن إمّا ملكيّة رقبة (نصف) أو ملكيّة كاملة لـ (نصف) $\frac{3}{4}$

		التّركة	التّركة
المسألتان المتقابلتان عدد 8 (الفقرة 48 من الكتاب)			
امرأة تركت زوجا، وأمّا، وأختين شقيقتين	امرأة تركت زوجا، وأمّا، وأخوين شقيقين	امرأة تركت زوجا، وأمّا، وأختين شقيقتين	امرأة تركت زوجا، وأمّا، وأخوين شقيقين
الزّوج $\frac{3}{8}$.	الزّوج $\frac{3}{6}$.	الزّوج $\frac{3}{4}$.	الزّوج $\frac{3}{4}$.
الأمّ $\frac{1}{8}$.	الأمّ $\frac{1}{6}$.	الأمّ $\frac{1}{4}$. (ربّما حقّ رجوع)	الأمّ $\frac{1}{4}$. (ربّما حقّ رجوع)
الأخت: $\frac{2}{8}$	الأخ: $\frac{1}{6}$.	الأخت: 0	الأخ: 0
الأخت: $\frac{2}{8}$.	الأخ: $\frac{1}{6}$.	الأخت: 0	الأخ: 0
المسألتان المتقابلتان عدد 9 (الفقرة 50 من الكتاب)			
امرأة تركت زوجا، وأبا، وأمّا، وبنتا	امرأة تركت زوجا، وأبا، وأمّا، وابنا	امرأة تركت زوجا، وأبا، وأمّا، وبنتا	امرأة تركت زوجا، وأبا، وأمّا، وابنا
الزّوج: $\frac{3}{13}$.	الزّوج: $\frac{3}{12}$.	خيار للزّوج بين انتفاع على الكلّ وبين ملكيّة لـ $\frac{1}{4}$.	خيار للزّوج بين انتفاع على الكلّ وبين ملكيّة لـ $\frac{1}{4}$.
الأب: $\frac{2}{13}$.	الأب: $\frac{2}{12}$.	الأب: 0	الأب: 0
الأمّ: $\frac{2}{13}$.	الأمّ $\frac{2}{12}$.	الأمّ: 0	الأمّ: 0
البنت: $\frac{6}{13}$.	الابن: $\frac{5}{12}$.	بحسب خيار الزّوج: للبنت إمّا ملكيّة رقبة أو ملكيّة كاملة لـ $\frac{3}{4}$ التّركة	بحسب خيار الزّوج: للبنت إمّا ملكيّة رقبة أو ملكيّة كاملة لـ $\frac{3}{4}$ التّركة
المسألتان المتقابلتان عدد 10 (الفقرة 51 من الكتاب)			
امرأة تركت زوجا، وأبا، وأمّا، وبنت ابن	امرأة تركت زوجا، وأبا، وأمّا، وابن ابن	امرأة تركت زوجا، وأبا، وأمّا، وبنت ابن	امرأة تركت زوجا، وأبا، وأمّا، وابن ابن
الزّوج: $\frac{3}{13}$.	الزّوج: $\frac{3}{12}$.	خيار للزّوج بين انتفاع على الكلّ وبين ملكيّة لـ $\frac{1}{4}$.	خيار للزّوج بين انتفاع على الكلّ وبين ملكيّة لـ $\frac{1}{4}$.
الأب: $\frac{2}{13}$.	الأب: $\frac{2}{12}$.	الأب: 0	الأب: 0
الأمّ: $\frac{2}{13}$.	الأمّ: $\frac{2}{12}$.	الأمّ: 0	الأمّ: 0
بنت البنت: $\frac{6}{13}$.	ابن الابن: $\frac{5}{12}$.	بحسب خيار الزّوج: لبنت الابن (وبواسطة التّمثيل لوالدها الذي توفّي قبل	بحسب خيار الزّوج: لابن الابن (وبواسطة التّمثيل لوالدها الذي توفّي قبل

		جدّها) إمّا ملكيّة رقبة (نصف) أو ملكيّة كاملة لـ(نصف) $\frac{3}{4}$ التّركة	جدّها) إمّا ملكيّة رقبة (نصف) أو ملكيّة كاملة لـ(نصف) $\frac{3}{4}$ التّركة
المسألتان المتقابلتان عدد 11 (الفقرة 52 من الكتاب)			
امرأة تركت زوجا، وأمّا، وأختا	امرأة تركت زوجا، وأمّا، وابنين	امرأة تركت زوجا، وأمّا، وأختا	امرأة تركت زوجا، وأمّا، وابنين
الزّوج: $\frac{3}{8}$.	الزّوج: $\frac{6}{24}$.	الزّوج: $\frac{3}{4}$.	خيار للزّوج بين انتفاع على الكلّ وبين ملكيّة لـ $\frac{1}{4}$.
الأمّ: $\frac{2}{8}$.	الأمّ: $\frac{4}{24}$.	الأمّ: $\frac{1}{4}$. (ربّما حقّ رجوع)	الأمّ: 0
الأخت الشّقيقة: $\frac{3}{8}$	الابن: $\frac{7}{24}$.	الأخت الشّقيقة: 0	بحسب خيار الزّوج: للابن إمّا ملكيّة رقبة (نصف) أو ملكيّة كاملة لـ (نصف) $\frac{3}{4}$ التّركة
	الابن: $\frac{7}{24}$.		بحسب خيار الزّوج: للابن إمّا ملكيّة رقبة (نصف) أو ملكيّة كاملة لـ (نصف) $\frac{3}{4}$ التّركة
المسألتان المتقابلتان عدد 12 (الفقرة 58 من الكتاب)			
رجل توّفي؛ وترك زوجة، وأبا، وأمّا، وبنتا، وبنت ابن	رجل توّفي؛ وترك زوجة، وأبا، وأمّا، وبنتا، وابن ابن	رجل توّفي؛ وترك زوجة، وأبا، وأمّا، وبنتا، وبنت ابن	رجل توّفي؛ وترك زوجة، وأبا، وأمّا، وبنتا، وابن ابن
الزّوجة: $\frac{3}{27}$.	الزّوجة: $\frac{3}{24}$.	خيار للزّوجة بين انتفاع على الكلّ وبين ملكيّة لـ $\frac{1}{4}$.	خيار للزّوجة بين انتفاع على الكلّ وبين ملكيّة لـ $\frac{1}{4}$.
الأب: $\frac{4}{27}$.	الأب: $\frac{4}{24}$.	الأب: 0	الأب: 0
الأمّ: $\frac{4}{27}$.	الأمّ: $\frac{4}{24}$.	الأمّ: 0	الأمّ: 0
البنت: $\frac{12}{27}$.	البنت: $\frac{12}{24}$.	بحسب خيار الزّوجة: للبنت إمّا ملكيّة رقبة (نصف) أو ملكيّة كاملة	بحسب خيار الزّوجة: للبنت إمّا ملكيّة رقبة (نصف) أو ملكيّة كاملة

		لـ(نصف) $\frac{3}{4}$ التّركة	لـ(نصف) $\frac{3}{4}$ التّركة
بنت الابن: $\frac{4}{27}$.	ابن الابن: $\frac{1}{24}$.	بحسب خيار الزّوج: لبنت الابن (وبواسطة التّمثيل لوالدها الذي توفّي قبل جدّها) إمّا ملكيّة رقبة (نصف) أو ملكيّة كاملة لـ(نصف) $\frac{3}{4}$ التّركة	بحسب خيار الزّوج: لابن الابن (وبواسطة التّمثيل لوالده الذي توفّي قبل جدّه) إمّا ملكيّة رقبة (نصف) أو ملكيّة كاملة لـ(نصف) $\frac{3}{4}$ التّركة
المسألتان المتقابلتان عدد 13 (الفقرة 59 من الكتاب)			
رجل ترك أمّا، وأمّ أمّ، وأمّ أب	رجل ترك أبا، وأمّ أمّ، وأمّ أب	رجل ترك أمّا، وأمّ أمّ، وأمّ أب	رجل ترك أبا، وأمّ أمّ، وأمّ أب
الأمّ: 100٪	الأب: $\frac{5}{6}$.	الأمّ: $\frac{1}{2}$. (حق رجوع)	الأب: $\frac{1}{2}$. (حق رجوع)
أمّ الأمّ: 0	أمّ الأمّ: $\frac{1}{6}$.	أمّ الأمّ: 0	أمّ الأمّ: $\frac{1}{2}$.
أمّ الأب: 0	أمّ الأب: 0	أمّ الأب: $\frac{1}{2}$.	أمّ الأب: 0
المسألتان المتقابلتان عدد 14 (الفقرة 61 من الكتاب)			
امرأة توفّيت؛ وتركت زوجا، وأبا، وأمّا، وبنتا، وبنت ابن	امرأة توفّيت؛ وتركت زوجا، وأبا، وأمّا، وبنتا، وابن ابن	امرأة توفّيت؛ وتركت زوجا، وأبا، وأمّا، وبنتا، وبنت ابن	امرأة توفّيت؛ وتركت زوجا، وأبا، وأمّا، وبنتا، وابن ابن
الزّوج: $\frac{3}{15}$.	الزّوج: $\frac{3}{13}$.	خيار للزّوج بين انتفاع على الكلّ وبين ملكيّة لـ $\frac{1}{4}$.	خيار للزّوج بين انتفاع على الكلّ وبين ملكيّة لـ $\frac{1}{4}$.
الأب: $\frac{2}{15}$.	الأب: $\frac{2}{13}$.	الأب: 0	الأب: 0
الأمّ $\frac{2}{15}$.	الأمّ $\frac{2}{13}$.	الأمّ: 0	الأمّ: 0
البنت: $\frac{6}{15}$.	البنت: $\frac{6}{13}$.	بحسب خيار الزّوج: للبنت إمّا ملكيّة رقبة (نصف) أو ملكيّة كاملة لـ (نصف) $\frac{3}{4}$ التّركة	بحسب خيار الزّوج: للبنت إمّا ملكيّة رقبة (نصف) أو ملكيّة كاملة لـ (نصف) $\frac{3}{4}$ التّركة

بنت الابن: $\frac{2}{15}$.	ابن الابن: 0	بحسب خيار الزّوج: لبنت الابن (وبواسطة التّمثيل لوالدها الذي توفّي قبل جدّها) إمّا ملكيّة رقبة (نصف) أو ملكيّة كاملة لـ $\frac{3}{4}$ (نصف) التّركة	بحسب خيار الزّوج: لابن الابن (وبواسطة التّمثيل لوالده الذي توفّي قبل جدّه) إمّا ملكيّة رقبة (نصف) أو ملكيّة كاملة لـ $\frac{3}{4}$ (نصف) التّركة
المسألتان المتقابلتان عدد 15 (الفقرة 62 من الكتاب)			
امرأة تركت زوجا، وأختا شقيقة، وأختا لأب	امرأة تركت زوجا، وأختا شقيقة، وأخا لأب	امرأة تركت زوجا، وأختا شقيقة، وأخا لأب	امرأة تركت زوجا، وأختا شقيقة، وأخا لأب
الزّوج: $\frac{3}{7}$.	الزّوج: $\frac{1}{2}$.	الزّوج: 100٪ (باستثناء النّصف: حقّ رجوع)	الزّوج: 100٪ (باستثناء النّصف: حقّ رجوع)
الأخت الشّقيقة: $\frac{3}{7}$.	الأخت الشّقيقة: $\frac{1}{2}$.	الأخت الشّقيقة: $\frac{1}{4}$. (حقّ رجوع)	الأخت الشّقيقة: $\frac{1}{4}$. (حقّ رجوع)
الأخت لأب: $\frac{1}{7}$.	الأخ لأب: 0	الأخت لأب: $\frac{1}{4}$. (حقّ رجوع)	الأخ لأب: $\frac{1}{4}$. (حقّ رجوع)

فِهرس المراجع المختارة

أوّلا: باللغة العربيّة

بلغيث عون، فلسفة المساواة والميراث في الإسلام أو مقادير الكينونة، المنشورات الثّقافيّة، تونس، 2019.

حاتم محمّدي، دروس في القانون المدني، ج 2: المواريث والتّبرّعات. الكتاب الأوّل: المواريث، مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، 2017.

صلاح الدّين سلطان: نفقة المرأة وقضيّة المساواة، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط 1، 1999.

صلاح الدّين سلطان، ميراث المرأة وقضيّة المساواة، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط 1، 1999.

عبد الرّحمان بلعْكيد، علم الفرائض. المواريث – الوصيّة – تصفية التّركة، الشّركة المغربيّة لتوزيع الكتاب، الدّار البيضاء، ط 5، 2006.

عبد الكريم بن محمّد اللاّحم، الفرائض، كنوز إشبيليا للنّشر والتّوزيع، المملكة العربيّة السّعوديّة – الرّياض، ط 2، 1427 هـ/ 2006 م.

عمرو مولود عبد الحميد ومنير أحمد لوكة، الخلاصة الوفيّة في أحكام الميراث والوصيّة، المكتب الوطني للبحث والتّطوير، طرابلس – ليبيا، ط 1، 2006.

فرج القصير، أحكام المواريث في القانون التّونسي، دار الميزان للنّشر، سوسة – تونس، ط 2، 2001.

قيس عبد الوهاب الحيالي، ميراث المرأة في الشّريعة الإسلاميّة والقوانين المقارنة، دار الحامد، عمان، ط 1، 2008.

محمّد أبو زهرة، أحكام التّركات والمواريث، دار الفكر العربي، القاهرة، د ت.

محمّد أبو زهرة، محاضرات في الميراث عند الجعفريّة، جامعة الدّول العربيّة. معهد الدّراسات العربيّة العالية، القاهرة، 1955.

محمّد الزّحيلي، الفرائض والمواريث والوصايا، دار الكلم الطّيّب، دمشق – بيروت، ط 1، 1422 هـ/ 2001 م.

محمّد الشحات الجندي، الميراث في الشّريعة الإسلاميّة، دار الفكر العربي، القاهرة، د ت.

محمّد زكريّا البرديسي، الميراث، دار النّهضة العربيّة، القاهرة، 1391 هـ/ 1971 م.

محمّد طه أبو العلا خليفة، أحكام المواريث. 1400 مسألة ميراثيّة، دار السّلام، مصر، ط 4، 1429 هـ/ 2008 م.

محمّد عز الدّين سلاّم، نظام الإرث في الإسلام وحركيّة الوارث بين الفروض وحجب النّقص والإسقاط والتّعصيب، تقديم وتحقيق فتحي العبيدي، المطبعة العصريّة، تونس، ط 2، 1428 هـ/ 2007 م.

محمّد علي الصّابوني، المواريث في الشّريعة الإسلاميّة في ضوء الكتاب والسّنّة، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، 1423 هـ، 2002 م.

محمّد محسن شقرون، مدخل إلى البحث الدّيمغرافي في المواريث (دراسة نظريّة وتطبيقيّة)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في قسمة الفرائض، جامعة الزّيتونة. المعهد العالي لأصول الدّين، تونس، 2017 – 2018.

مريم أحمد الدّاغستاني، المواريث في الشّريعة الإسلاميّة على المذاهب الأربعة والعمل عليها في المحاكم المصريّة، النّاشر: المؤلّفة، مصر، 1422 هـ/ 2001 م.

مصطفى عاشور، علم الميراث، مكتبة القرآن، القاهرة، د ت.

يوسف بن الحاج فرج يوسف، المواريث الشّرعيّة والوصيّة ومجلّة الأحوال الشّخصيّة، دار الميزان للنّشر، سوسة – تونس، ط 1، 1996.

ثانيا: بغير اللغة العربيّة

Anne-Marie Leroyer, *Droit des successions*, Dalloz, Paris, 3e éd., 2014.

Bogaç A. Ergene and Ali Berker : «Inheritance and Intergenerational Wealth Transmission in Eighteenth-Centrury Ottoman Kastamonu: an Empirical Inverstigation», *Journal of Family History*, 2009, p. 24 - 46.

François Terré, Yves Lequette et Sophie Gaudemet, *Droit civil. Les successions. Les Libéralités*, Dalloz, Paris, 4e éd, 2014.

J. Schacht, «Mirath», in : *Encyclopaedia of Islam*, E. J. Brill, Leiden-New York, 1993, Volume VII, p. 107.

J. Schacht, «Mirath», in : *Encyclopédie de l'Islam*, E. J. Brill (Leiden-New York)/ G. –P. Maisonneuve et Larose S. A. (Paris), 1993, Tome VII, p. 109.

Jean Maury, *Successions et libéralités*, Litec, Paris, 2e éd., 1998.

Kenneth Reidm, Marius de Waal and Reinhard Zimmermann, *Comparative Succession Law: Volume II: Intestate Succession*, Oxford University Press, United Kingdoom, First Edition, 2015.

Michel Grimaldi, *Droit civil. Successions*, Litec, Paris, 6e éd., 2001.

Philippe Malaurie et Laurent Aynès, *Cours de droit civil. Les successions. Les Libéralités*, Cujas, Paris, 4e éd., 1988.

Pierre Guiho, *Cours de droit civil. Vol. 8: Les successions. Les Libéralités*, L'Hermès, Lyon, 1983.

Pierre Voirin et Gilles Goubeaux, *Droit civil. Tome 2 : Régimes matrimoniaux. Successions – Libéralités*, L.G.D.J., Paris, 25e éd., 2008.

Sylvie Ferré-André et Stéphane Berre, *Successions et libéralités*, Dalloz, Paris, 2e éd., 2014.

L’égalité entre hommes et femmes en droit successoral musulman

Abdelmagid Zarrouki

Traduit de l’arabe par Ridha Boukhari

المساواة بين الرّجال والنّساء في قانون الميراث الإسلاميّ

عبد المجيد الزّرّوقي

2019

L’égalité entre hommes et femmes en droit successoral musulman

L’égalité entre hommes et femmes en droit successoral musulman

Abdelmagid Zarrouki

Traduit de l’arabe par
Ridha Boukhari

2019

Edité par : Abdelmagid Zarrouki
Lieu d’édition : Tunis
Deuxième édition 2019
ISBN 9789938-40-919-2

Table des matières

Introduction ***1***

1. Exposé des situations successorales de la femme en comparaison avec celles de l'homme du même rang ***5***

1.1/ Les situations dans lesquelles la femme obtient moins que l'homme du même rang 7

1.1.1/ Les deux situations visées par la règle du Saint Coran : « Le mâle, une portion de deux femelles » 7

1.1.2/ Les deux situations restantes 14

1.2/ Les situations dans lesquelles la femme n'obtient pas moins que l'homme du même rang 18

1.2.1/ Les situations dans lesquelles la femme hérite une part égale à celle de l'homme 18

1.2.2/ Les situations dans lesquelles la femme hérite plus que l'homme 31

1.2.3/ Les situations dans lesquelles la femme hérite et l'homme non 44

2. Lecture des situations successorales de la femme en comparaison avec celles de l'homme du même rang ***48***

2.1/ Détermination des situations prédominantes 49

2.2/ Justification de l'existence des situations non prédominantes 52

Conclusion ***54***

Bibliographie sélective ***55***

Introduction

> « Le droit relatif aux successions a été réglé avec une grande équité par le Coran. Le lecteur pourra en juger par les passages que je vais reproduire […] Les rapprochements que j'ai faits avec les codes français et anglais montrent que les femmes mariées, qu'on dit si maltraitées par les mahométans, sont beaucoup plus favorisées par leur loi que par la nôtre, au point de vue des successions ». Gustave Le Bon (1884), *La civilisation des Arabes*, Livre IV, Chapitre 3, n° 2, p. 74.

1.─ Dans les législations successorales appliquées jusqu'à maintenant dans les différents pays du monde on trouve des privilèges : privilège attaché à la différence de sexe ; privilège attaché à la qualité d'ainé ; privilège attaché à la nature de la filiation ; privilège attaché à la religion ; privilège attaché à la nationalité. En vertu du premier privilège, on trouve une inégalité entre le mâle et la femelle ; en vertu du deuxième, une inégalité entre l'ainé et les autres enfants ; en vertu du troisième, une inégalité entre l'enfant légitime et l'enfant « naturel » ; en vertu du quatrième, une inégalité justifiée par la différence de religion ; en vertu du cinquième, une inégalité justifiée par la différence de nationalité, etc[1].

2.─ L'inégalité évoquée dans les exemples précités est une inégalité entre les héritiers. Mais, il est possible de considérer la succession elle-même comme une question de privilège : entre celui dont le père a des biens et celui dont le père n'en a pas ; le premier hérite alors que le second ne trouve aucun héritage. D'un autre côté, certaines personnes laissent au moment de leur décès une fortune, d'autres ne laissent que quelques biens[2].
Ainsi nous pouvons dire qu'il existe plusieurs niveaux de préférence en matière de succession. Ce qui nous intéresse ici c'est la question de la préférence basée sur la masculinité et sur la féminité.

3.─ L'importance de cette question a été accentué par les récents évènements. La révolution, tunisienne en particulier, a fait réapparaître le conflit entre ceux qui se proclament modernistes et ceux qui se considèrent comme défenseurs de l'authenticité. Les premiers estiment que la modernité commande l'égalité successorale entre l'homme et la femme, et préconise donc la modification du droit tunisien qui adopte les règles du droit musulman lequel instaure un privilège en faveur de l'homme. En revanche, pour les seconds l'authenticité commande de s'attacher au droit musulman.

4.─ Force est de constater que la première position, celle de ceux qui se proclament modernistes, repose sur une proposition prédicative[3] célèbre soutenue par un

---

[1] Cf.: François Terré, Yves Lequette et Sophie Gaudemet, *Droit civil. Les successions. Les Libéralités*, Dalloz, Paris, 4e éd, 2014, n° 31, p. 31 et n° 101, p. 112; Anne-Marie Leroyer, *Droit des successions*, Dalloz, Paris, 3e éd., 2014, n° 82, p. 73.

[2] Cf.: François Terré, Yves Lequette et Sophie Gaudemet, op. cit., n° 6, p. 5.

[3] La proposition prédicative est composée d'un sujet et d'un prédicat. Les deux sont liés par le verbe « est » : Dieu (sujet) est (verbe) juste (prédicat). Pour être plus précis, on doit dire : «Après avoir conçu les choses par nos idées, nous comparons ces idées ensemble ; et, trouvant que les unes conviennent entre elles, et que les autres ne conviennent pas, nous les lions ou délions, ce qui s'appelle affirmer ou nier, et généralement juger.

bon nombre d'orientalistes (et autres personnes). Si l'on se réfère à l'un d'eux, Joseph Schacht, cette proposition consiste à soutenir que le droit musulman est un droit dans lequel « les héritières n'obtiennent en général que la moitié de la part des héritiers du même rang »[4] (du même rang cela veut dire, par exemple, une fille vis-à-vis d'un fils ; une mère vis-à-vis d'un père ; une sœur vis-à-vis d'un frère, etc. La comparaison ne met pas en opposition une fille et un père, par exemple, car ils ne sont pas du même rang[5]).

Ce jugement s'appelle aussi proposition, et il est aisé de voir qu'elle doit avoir deux termes : l'un de qui l'on affirme ou de qui l'on nie, lequel on appelle sujet ; et l'autre que l'on affirme ou que l'on nie, lequel s'appelle attribut ou *prædicatum*. Et il ne suffit pas de concevoir ces deux termes ; mais il faut que l'esprit les lie ou les sépare : et cette action de notre esprit est marquée dans le discours par le verbe est, ou seul quand nous affirmons, ou avec une particule négative quand nous nions. Ainsi quand je dis Dieu est juste, Dieu est le sujet de cette proposition, et juste en est l'attribut ; et le mot est marque l'action de mon esprit qui affirme, c'est-à-dire qui lie ensemble les deux idées de Dieu et de juste comme convenant l'une à l'autre. Que si je dis Dieu n'est pas injuste, est, étant joint avec les particules ne, pas, signifie l'action contraire à celle d'affirmer, savoir : celle de nier par laquelle je regarde ces idées comme répugnante l'une à l'autre, parce qu'il y a quelque chose d'enfermé dans l'idée d'injuste qui est contraire à ce qui est enfermé dans l'idée de Dieu ». Antoine Arnauld et Pierre Nicole, *La logique ou l'art de penser*, Paris, Gallimard, 1992, p. 105 s. V. aussi : John Stuart Mill, *Système de logique déductive et inductive. Exposé des principes de la preuve et des méthodes de recherche scientifique*, Troisième édition traduite sur la sixième édition anglaise par Louis Peisse, Paris, Ancienne librairie Germer Bailliere et Cie. Félix Alcan éditeur, 1889, T. I, p. 84 s. ; al-Ghazālī, *Miʿyār al-ʿilm fī al-manṭiḳ* (en arabe), Beyrouth, Dār al-kutub al-ʿilmiyya, 1990, p. 81 s. ; Muḥammad Riḍā al-Muẓaffar, *al-Manṭiḳ* (en arabe), Beyrouth, Dār Taʿāruf li al-maṭbūʿāt, 1995, p. 52 s. ; Samīr Khayr-eddīn, *al-ḳawāʿid al-manṭiḳiya* (en arabe), Beyrouth, Maʿhad al-maʿārīf al-ḥikamiyya, 2006, p. 210 s. ; ʿabd al- hādi al-faḍlī, *Mudhakkara fī al-manṭiḳ* (en arabe), Mu'assasat al-kitāb al-islamī, ḳum, s. d., p. 93 s.

Remarque : On vient d'utiliser et on utilisera, pour les ouvrages écrits en arabe, le système de translittération des caractères arabes qui a été adopté par l'Encyclopédie de l'Islam.

[4] Joseph Schacht, «Mīrāth», in : *Encyclopédie de l'Islam*, E. J. Brill, (Leiden-New York)/ G.-P. Maisonneuve et Larose S. A. (Paris), 1993, t. VII, p. 109.

V., dans le même sens, Ali Mezghani et Kalthoum Meziou-Douraï, *L'égalité entre hommes et femmes en droit successoral*, Tunis, Sud Edition, 2006, p. 22 ; Mohamed Charfi, *Islam et liberté, le malentendu historique*, Paris, Albin Michel, 1998, p. 113 ; Sadok Belaïd, *Islam et droit. Une nouvelle lecture des versets prescriptifs du Coran*, Tunis, C.P.U, 2000, p. 216 ; Ali Mezghani, « Le droit tunisien reconnaît ses enfants naturels », in : *Mouvements du droit contemporain* , Mélanges offerts au professeur Sassi Ben Halima, Tunis, C.P.U, 2005, p. 666 ; Zahia Jouirou, « Héritage des femmes, le texte et l'interprétation », in : Ali Mezghani et Kalthoum Meziou-Douraï, *L'égalité entre hommes et femmes en droit successoral*, op. cit. ; M. Charfi, « Le statut personnel tunisien entre législation et jurisprudence et entre la réforme considérable dans le passé et la réforme escomptée dans l'avenir », in : *Droit et culture*, Mélanges Yadh Ben achour, Tunis, C.P.U, 2008, p. 437.

[5] Remarque n° 1: On entend par l'unité de rang, le cas d'un fils et d'une fille, d'une épouse et d'un époux, etc. Il ne s'agit donc pas du sens attribué au rang en matière d'héritiers universels. V., sur cette question, Yūsif Ben ḥādj Fradj Yūsif, *Al-mawārīth asharʿyya wa al-waṣiyya wa madjallat al-aḥwāl a-shakhṣiyya* (en arabe), Sousse, Dār al-mīzān, 1re éd., 1996, p. 244 s.

Remarque n° 2: La différence de rang justifie la préférence. En droit français, par exemple, les enfants occupent un rang supérieur à celui des parents. Les titulaires d'un rang avancé héritent, ceux qui viennent après n'héritent pas. Ainsi, lorsqu'une personne décède en laissant une fille et un père, la fille hérite et le père non. Il en est de même si cette personne laisse un fils et une mère (V. infra, n° 11, note). En revanche, en droit musulman, si le défunt laisse une fille et un père, la fille hérite la moitié et le père hérite à son tour la moitié

5.— Ainsi, nous avons un sujet (le droit musulman), et un prédicat (un droit dans lequel les héritières n'obtiennent en général que la moitié de la part des héritiers du même rang) : nous avons donc une proposition prédicative (Le droit musulman est un droit dans lequel les héritières n'obtiennent en général que la moitié de la part des héritiers du même rang). La proposition prédicative peut être vraie ou fausse[6]. Elle est vraie s'il y a concordance entre le prédicat et le sujet ; fausse s'il y a discordance entre les deux[7].

6.— En termes différents : le Saint Coran prescrit à deux reprises : Le mâle, une portion de deux femelles[8]. La question est de savoir si cette règle s'applique dans toutes les situations, dans la majorité des situations ou dans un nombre limité des situations ?
Pour les orientalistes et pour ceux qui se proclament modernistes (en Tunisie, en Algérie, au Maroc, etc.) : la règle précitée s'applique dans la majorité des situations.
Cependant, dans une œuvre sans précédent[9], Ṣalāḥ Eddīne Sultān[10] a démontré qu'en droit musulman les femmes n'obtiennent la moitié de la part des hommes que dans des hypothèses limitées.

7.— Nous sommes ainsi en présence de deux opinions : celle de Joseph Schacht (etc.) et celle de Ṣalāḥ Eddīne Sultān. Dans le présent travail on verra que la première opinion est fausse et que la seconde est vraie. Or, dire qu'une opinion est fausse et que son contradictoire est vrai, peut-il pour autant résoudre la controverse, en ce sens que seule l'opinion conforme à la vérité sera retenue ? On ne peut répondre par l'affirmative. Il est

---

(mais il ne s'agit pas ici d'une comparaison permettant d'envisager l'égalité entre les sexes dans la mesure où les deux héritiers ne sont pas du même rang).

[6] V. : Ibn Ḥazm, *'attaḳrīb li ḥadd al-manṭiḳ*, (en arabe), Beyrouth, Dār al-kutub al-ʿilmiya, s. d., p. 80 ; Muḥammad Shanḳīṭī, *Ḍaw' mushriḳ 'alā sullam al-manṭiḳ*, (en arabe), Beyrouth, Dār al-kutub al-ʿilmiya, 2007, p. 83 s. ; Aḥmad Damanhūrī ; *Risāla fil manṭiḳ*, (en arabe), Beyrouth, Maktabat al-maʿārif, 2006, p. 60 ; Mahdi Faḍlallah, *Shamsiyya fī 'arrasā'il al-manṭiḳiya* (en arabe), Al-markaz athaḳāfī al-maghribī, Casablanca, 1998, p. 50 s.

[7] Martin Heidegger, *Qu'est-ce qu'une chose ?*, Paris, Gallimard, 1971, p. 47 : « la vérité consiste en ce que le prédicat convient au sujet ».
V. aussi : Muḥammad Bāḳir Ṣadr, *al-ususs al- manṭiḳiyya li-al istiḳrā'*, Beyrouth, Dār Taʿāruf li al-maṭbūʿāt, 1986, p. 324 ; Kamāl Ḥaydarī, *al-madhhab a-thātī fī naẓariyyat al-maʿrifa*, Dār Farāḳid, Iran, 2005, p. 74 ; Kamāl Ḥaydarī, *al-ḳatʿ*, Dār Farāḳid, Iran, 2006, p. 115 s.

[8] Sourate « Les Femmes » (n° 4), Verset 11 : « Voici ce que Dieu vous enjoint au sujet de vos enfants : au garçon, une part comme celle de deux filles […] ». Le Saint Coran, Traduction et commentaire de Muhammad Hamidullah avec la collaboration de M. Léturmy, Amana Corporation, 1989.
Sourate « Les Femmes » (n° 4), Verset 176 : « Ils te demandent réponse. Dis : "Au sujet du défunt qui n'a ni ascendant ni descendant qui en hérite, Dieu vous répond : Si quelqu'un meurt, qui n'a pas d'enfant […] s'il a des frères – garçons et filles – au garçon, alors, portion égale à celle de deux filles" […] ». *Le Saint Coran*, Traduction et commentaire de Muhammad Hamidullah avec la collaboration de M. Léturmy, Amana Corporation, 1989.

[9] Muḥammad ʿamāra, Préface de l'ouvrage de Ṣalāḥ Eddīne Sultān, *Nafaḳat al-marʾa wa masʾalat al-musāwāt* (en arabe), Caire, Dār Nahḍat Miṣr li'attibāʿa wa annashr wa attawzīʿ, 1re éd., 1999, p. 3.

[10] Ṣalāḥ Eddīne Sultān, *Mīrāth al-marʾa wa masʾalat al-musāwāt* (en arabe), Caire, Dār Nahḍat Miṣr li'attibāʿa wa annashr wa attawzīʿ, 1re éd., 1999, p. 6.

vrai que la vérité est nécessaire (Elle est aussi universelle : ce qui est vrai doit donc obliger [c'est la nécessité] tout le monde [c'est l'universalité]). Mais « il s'agit là d'une nécessité intellectuelle et non d'une nécessité de fait. Cette nécessité intellectuelle est indépendante de ce que nous pouvons décider en tant qu'individus, et c'est pour cela qu'il y a une vérité. Mais elle n'existe pour nous, en tant qu'individus, que si nous nous y soumettons volontairement, que si nous nous offrons à son joug ; et c'est pour cela que l'erreur existe»[11].

Ainsi, la controverse ne paraît pas pouvoir être résolue sur le plan des faits. Il se peut qu'il y ait des personnes qui continuent à croire que le droit musulman discrimine la femme et qui donc refusent de reconnaître le caractère erroné de cette opinion même après la démonstration de son inexactitude.

Pourquoi alors travailler sur la question ? C'est pour distinguer l'opinion qui a un fondement scientifique de celle qui n'en a pas. Il est impératif d'empêcher ce qui n'est pas « science » de se présenter comme « la science ».

8.— Pour ce faire, nous aurons d'abord à exposer les différents cas dans lesquels la femme hérite et à les comparer avec ceux de l'homme. Une lecture sera ensuite donnée à cet exposé.

[11] Victor Brochard, *De l'erreur*, Paris, Berger-Levrault et Cie et Germer Baillère et Cie, 1876, p. 175.

1. Exposé des situations successorales de la femme en comparaison avec celles de l'homme du même rang

9.— Citant l'œuvre de Ṣalāḥ Eddīne Sultān[12], nous allons exposer les situations dans lesquelles la femme obtient moins que l'homme, ensuite celles dans lesquelles elle n'obtient pas moins que l'homme.

1.1/ Les situations dans lesquelles la femme obtient moins que l'homme du même rang

10.— La femme hérite moins que l'homme (la moitié de la part de l'homme) dans quatre (4) hypothèses : deux sont évoquées par la règle que prévoit le Saint Coran : (« Le mâle, une portion de deux femelles » (*lidhakari mithlou ḥaẓ al-'unthayayn*); les deux autres trouvent leur fondement ailleurs.

1.1.1/ Les deux situations visées par la règle du Saint Coran : « Le mâle, une portion de deux femelles »

11.— ■ Première situation : une fille et un garçon. Dans ce cas de figure le mâle obtient une portion de deux filles[13]. Ainsi, par exemple, si le de cujus ne laisse qu'une fille et un fils, la fille n'obtient que le tiers de la succession, les deux tiers restant reviennent au fils:

Une personne (un homme ou une femme) décède et laisse une fille, un fils et mille (1000) dinars.

La fille prend $\frac{1}{3}$, soit : 333,333 dinars.

Le fils obtient $\frac{2}{3}$, soit : 666,666 dinars.

Total des parts	3
Fille	1
Fils	2

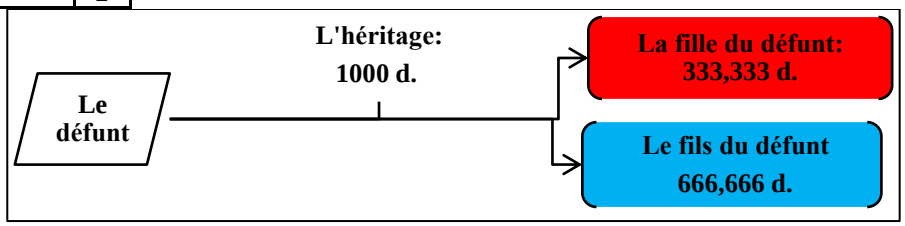

[12] Ṣalāḥ Eddīne Sultān, op. cit. (*Mīrāth al-mar'a wa mas'alat al-musāwāt*).

[13] Sourate Les Femmes (n° 4), Verset 11 : « Voici ce que Dieu vous enjoint au sujet de vos enfants : au garçon, une part comme celle de deux filles […] ». *Le Saint Coran*, Traduction et commentaire de Muhammad Hamidullah avec la collaboration de M. Léturmy, Amana Corporation, 1989.

Remarque : Dans les tableaux qui suivent, nous avons mis en application le logiciel : les successions et la zakat, disponible sur le site : <www.maknoon.com>.

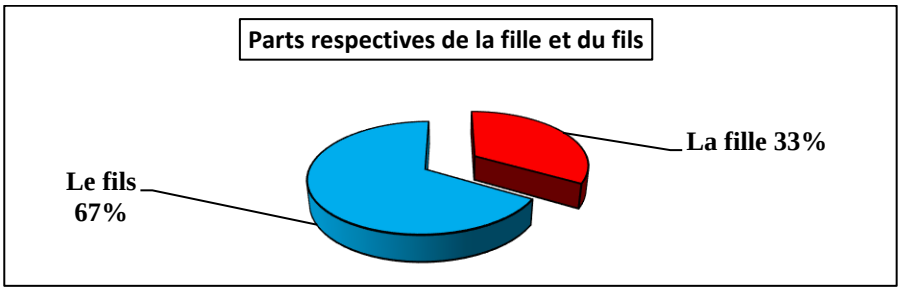

Il est à noter qu'il existe d'autres exemples dans le cadre de cette première hypothèse : le cas du de cujus qui laisse à côté de sa fille et de son fils, une épouse ou une autre personne[14].

---

[14] Sur l'héritage de la fille et du fils en droit musulman, V. : Yūsif Ben ḥādj Fradj Yūsif, op. cit., p. 154 s. ; Ḥusīne Ben Slīma, *Aḥkām al-mawārīth fī asharīʿa wa al-ḳānūn* (en arabe), Tunis, s. éd., 1re éd., 1998, p. 44 s. ; Fradj al- ḳsīr, *Aḥkām al-mawārīth fī al-ḳānūn tunsī*, (en arabe), Sousse, Dār al-mīzān, 2ème éd., 2001, p. 135 s. ; Muḥammad 'izeddine Sallām, *Niẓām al-'irth fī al-islām* (en arabe), Tunis, al-matba'a al-'aṣriyya, 2ème éd., 2007, p. 127 s. ; 'amrū Mūlūd 'abd al-ḥamīd et Munīr Aḥmad Luka, *Al-khulāṣa al-wafiyya fī 'aḥkām al-mawārīth* (en arabe), Lybie, Al-maktab al-waṭanī lil baḥth wa taṭwīr, 1re éd., 2006, p. 86 s. ; Muḥammad Ṭaha Abū al-'alā Khalīfa, *'aḥkām al-mawārīth* (en arabe), Dār assalām, Miṣr, 4e éd., 2008, p. 45 s. ; 'abd arraḥmān Bil'kīd, *'ilm al-farā'iḍ. al-mawārīth. al-waṣiyya. Taṣfiyat attarika* (en arabe), Sharika Maghribiyya Li Tawzi' al-Kitāb, Casablanca, 5e éd., 2006, p. 157 s. ; Muḥammad Zuḥaylī, *al-farā'iḍ wa al-mawārīth wa al-waṣiyya*, Dār al-Kalim Aṭayyib, Damas – Beyrout, 2001, p. 99 s. ; Muḥammad 'alī Ṣābūnī, *al-mawārīth fī asharīʿa al-'islāmiyya fī ḍaw' al-Kitāb wa assunna* (en arabe), al-maktaba al-'aṣriyya, Ṣayda – Beyrut, 2002, p. 47 s. ; Muḥammad Abū Zahra, *'aḥkām 'attarika wa al-mawārīth* (en arabe), le Caire, Dār al- fikr al-ʿarabī, s. d., p. 114 s. et 157 s. ; Muḥammad Zakariyyā al-bardīsī, *al-mīrāth* (en arabe), le Caire, Dār annahḍa al-ʿarabiyya, 1971, p. 112 s. et p. 235 s. ; Maryam Aḥmad Dāghistānī, *al-mawārīth fī asharīʿa al-'isl āmiyya* (en arabe), Miṣr, éd. par l'auteur, 2001, p. 26 s. et 54 s. ; Muḥammad Shaḥāt Djundī, *al-mīrāth fī asharīʿa al-'isl āmiyya* (en arabe), le Caire, Dār al- fikr al-ʿarabī, s. d., p. 99 s. et 157 s. ; Muṣṭafā 'āshūr, *'ilm al-mīrāth* (en arabe), Maktabat al- ḳur'ān, le Caire, s. d., p. 64 s. et p. 111 s.
V., à titre de comparaison, les règles du droit français en matière de succession de la fille et du fils : François Terré, Yves Lequette et Sophie Gaudemet, op. cit., n° 140 s., p. 150 s ; Philippe Malaurie et Laurent Aynès, *Cours de droit civil. Les successions. Les Libéralités*, Paris, Cujas, 4e éd., 1988, p. 61 s. ; Pierre Guiho, *Cours de droit civil, vol. 8 : Les successions. Les Libéralités*, Lyon, L'Hermès, 1983, p. 59 ; Michel Grimaldi, *Droit civil. Successions*, Paris, Litec, 6e éd., 2001, p. 170 s. ; Jean Maury, *Successions et libéralités*, Paris, Litec, 2e éd., p. 29 s. ; Pierre Voirin et Gilles Goubeaux, *Droit civil. Tome 2 : Régimes matrimoniaux. Successions – Libéralités*, Paris, L.G.D.J., 25e éd., 2008, p. 143 s. ; Sylvie Ferré-André et Stéphane Berre, *Successions et libéralités*, Dalloz, Paris, 2e éd., 2014, p. 59 s. ; Anne-Marie Leroyer, *Droit des successions*, Dalloz, Paris, 3e éd., 2014, n° 52 s., p. 46 s. et n° 80 s., p. 73 s.
Pour comprendre le droit français des successions, il faut spécialement assimiler la question de l'ordre : il y a l'ordre des descendants lequel comprend les enfants du défunt, et ses petits-fils, etc. ; il y a l'ordre des ascendants ; il y a également l'ordre des collatéraux qui comprend les personnes qui ont avec le défunt une origine commune. De l'ordre des ascendants et des collatéraux émane l'ordre des ascendants et des collatéraux privilégiés lequel comprend le père, la mère, les frères et les sœurs du défunt et leur descendants. Cet ordre diffère de l'ordre des ascendants normaux (grands-pères et grands-mères) et des collatéraux normaux (oncle, tante paternelle, neveu, etc.). Les ascendants et les collatéraux privilégiés ne sont regroupés

dans un ordre unique que dans le cas d'absence de conjoint vivant. Dans le cas de présence de ce dernier, le père et la mère doivent être pris de manière séparée par rapport aux frères et sœurs.
Il reste le cas du conjoint lequel constitue à lui seul un ordre, v., Pierre Voirin et Gilles Goubeaux, op. cit., p. 139.
En partant des deux tableaux suivants, nous pouvons avoir une idée sur le droit français des successions (pour les tableaux, v., Pierre Voirin et Gilles Goubeaux, op. cit., p. 152 et 167). Nous pouvons également, en partant du même point, procéder à une comparaison entre le droit musulman et le droit français en matière de successions.

Vocations successorales en absence du conjoint survivant							
Descendants	Père et Mère		Frères et Sœurs	Ascendants ordinaires		Collatéraux ordinaires	
	Père	Mère		Branche paternelle	Branche maternelle	Branche paternelle	Branche maternelle
Tout	$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$
	$\frac{1}{2}$ *	$\frac{1}{2}$ *		$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$
	$\frac{1}{4}$ *	$\frac{1}{4}$ *	$\frac{1}{2}$	$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$
	$\frac{1}{4}$ *		$\frac{3}{4}$	$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$
		$\frac{1}{4}$ *	$\frac{3}{4}$	$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$
	$\frac{1}{2}$ *			$\rightarrow 0$	$\frac{1}{2}$	$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$
		$\frac{1}{2}$ *		$\frac{1}{2}$	$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$
	Tout					$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$
		Tout				$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$
			Tout	$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$
				$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$
				Tout		$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$
					Tout	$\rightarrow 0$	$\rightarrow 0$
						$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
						Tout	
							Tout

12.– A l'exemple précité, on y ajoute la succession de la petite-fille (du côté du fils) et du petit-fils (du côté du fils) :
Un homme (ou une femme) décède et laisse une petite-fille et un petit-fils et mille (1000) dinars.

La petite-fille prend $\frac{1}{3}$, soit 333,333 dinars.

∗ Dont, le cas échéant, droit de retour de l'article 738-2: "Lorsque les père et mère ou l'un d'eux survivent au défunt et que celui-ci n'a pas de postérité, ils peuvent dans tous les cas exercer un droit de retour, à concurrence des quote-parts fixées au premier alinéa de l'article 738, sur les biens que le défunt avait reçus d'eux par donation. La valeur de la portion des biens soumise au droit de retour s'impute en priorité sur les droits successoraux des père et mère. Lorsque le droit de retour ne peut s'exercer en nature, il s'exécute en valeur, dans la limite de l'actif successoral".
Article 738 alinéa 1 : "Lorsque les père et mère survivent au défunt et que celui-ci n'a pas de postérité, mais des frères et sœurs ou des descendants de ces derniers, la succession est dévolue, pour un quart,à chacun des père et mère et, pour la moitié restante, aux frères et sœurs ou à leurs descendants".

Vocations successorales en présence du conjoint survivant							
Conjoint	Descendants		Père et Mère		Frères et Sœurs	Ascendants ordinaires	Collatéraux ordinaires
	Tous issus des deux époux	Au moins un non issu de deux époux	Père	Mère			
option : ou bien usufruit du tout,	Nue-propriété du tout		→ 0	→ 0	→ 0	→ 0	→ 0
ou bien $\frac{1}{4}$	$\frac{3}{4}$		→ 0	→ 0	→ 0	→ 0	→ 0
$\frac{1}{4}$		$\frac{3}{4}$	→ 0	→ 0	→ 0	→ 0	→ 0
$\frac{1}{2}$			$\frac{1}{4}$ *	$\frac{1}{4}$ *	→ 0	→ 0	→ 0
$\frac{3}{4}$			$\frac{1}{4}$ *		→ 0	Aliments	→ 0
$\frac{3}{4}$				$\frac{1}{4}$ *	→ 0	Aliments	→ 0
Tout, sauf $\frac{1}{2}$ droit de retour					$\frac{1}{2}$ droit de retour	Aliments	→ 0
Tout						Aliments	→ 0
Tout							→ 0

∗ Dont (peut-être) droit de retour de l'article 738 – 2.

Le petit-fils obtient $\frac{2}{3}$, soit : 666,666 dinars[15].

Total des parts	3
Petite-fille	1
Petit-fils	2

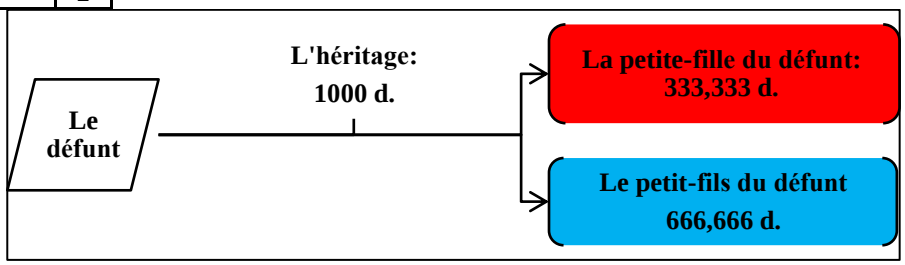

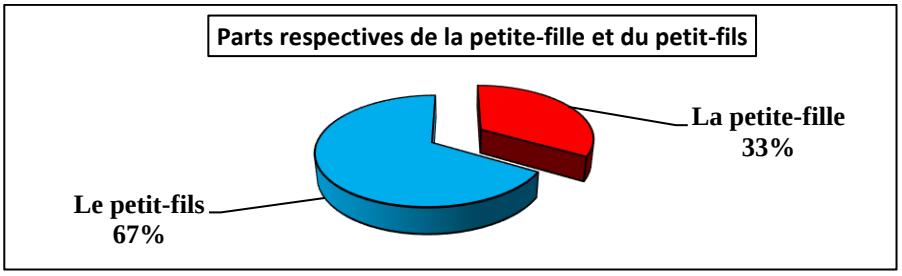

13.— On ajoute aussi la succession de la fille du petit-fils (du côté du fils) ou du fils du petit-fils (du côté du fils), peu importe que l'auteur soit un homme ou une femme[16].

14.— ■ Deuxième situation : une sœur germaine avec un frère germain, une sœur consanguine avec un frère consanguin ; dans ce cas le mâle prend une portion de deux filles[17]. Ainsi, par exemple, si le de cujus ne laisse qu'une sœur et un frère germains, la

---

[15] Sur l'héritage de la petite-fille (du côté du fils) et du petit-fils (du côté du fils) en droit musulman, V. : Yūsif Ben ḥādj Fradj Yūsif, op. cit., p. 186 ; Fradj al- ḳsīr, op. cit., p. 138 s. ; Muḥammad 'izeddine Sallām, op. cit., p. 132 s. ; 'amrū Mūlūd 'abd al- ḥamīd et Munīr Aḥmad Luka, op. cit., p. 91 s. ; Muḥammad Ṭaha Abū al-'alā Khalīfa, op. cit., p. 76 s. ; 'abd arraḥmān Bil'kīd, op. cit., p. 164 s. ; Muḥammad Zuḥaylī, op. cit., p. 99 s. ; Muḥammad 'alī Ṣābūnī, op. cit., p. 72 ; Muḥammad Abū Zahra, op. cit.., p. 118 s. et 157 s. ; Muḥammad Zakariyyā al-bardīsī, op. cit., p. 118 s.; Maryam Aḥmad Dāghistānī, op. cit., p. 28 s.; Muḥammad Shaḥāt Djundī, op. cit., p. 104 s.; Muṣṭafā 'āshūr, op. cit., p. 67 s.

V., à titre de comparaison, les règles du droit français en matière de succession de la petite-fille et du petit-fils : François Terré, Yves Lequette et Sophie Gaudemet, op. cit., n° 140 s., p. 150 s. ; Philippe Malaurie et Laurent Aynès, op. cit., p. 61 s. ; Pierre Guiho, op. cit., p. 59 ; Michel Grimaldi, op. cit, p. 170 s. ; Pierre Voirin et Gilles Goubeaux, op. cit., p. 143 s. Anne-Marie Leroyer, op. cit., n° 58 s., p. 51 s.

[16] Sur l'héritage de la fille du petit-fils et du fils du petit-fils en droit musulman, v. : 'amrū Mūlūd 'abd al-ḥamīd et Munīr Aḥmad Luka, op. cit., p. 93 s. ; Muḥammad Ṭaha Abū al-'alā Khalīfa, op. cit., p. 94 s. ; 'abd arraḥmān Bil'kīd, op. cit., p. 211 s. ; Muḥammad Zuḥaylī, op. cit., p. 136 ; Muḥammad Zakariyyā al-bardīsī, op. cit., p. 123.

[17] Sourate Les Femmes (n° 4), Verset 176 : « Ils te demandent réponse. Dis : "Au sujet du défunt qui n'a ni ascendant ni descendant qui en hérite, Dieu vous répond : Si quelqu'un meurt, qui n'a pas d'enfant […] s'il a des frères – garçons et filles – au garçon, alors, portion égale à celle de deux filles" […] ». *Le Saint Coran*, Traduction et commentaire de Muhammad Hamidullah avec la collaboration de M. Léturmy, Amana

sœur prend le tiers ; le frère obtient les deux tiers. Il en est de même dans le cas où les héritiers sont une sœur consanguine avec un frère consanguin.

15.— Illustration du cas d'une sœur germaine avec un frère germain :
Un homme (ou une femme) décède et laisse une sœur germaine, un frère germain et mille (1000) dinars.

La sœur germaine prend $\frac{1}{3}$, soit 333,333 dinars.

Le frère germain obtient $\frac{2}{3}$, soit 666,666 dinars[18].

Total des parts	3
Sœur germaine	1
Frère germain	2

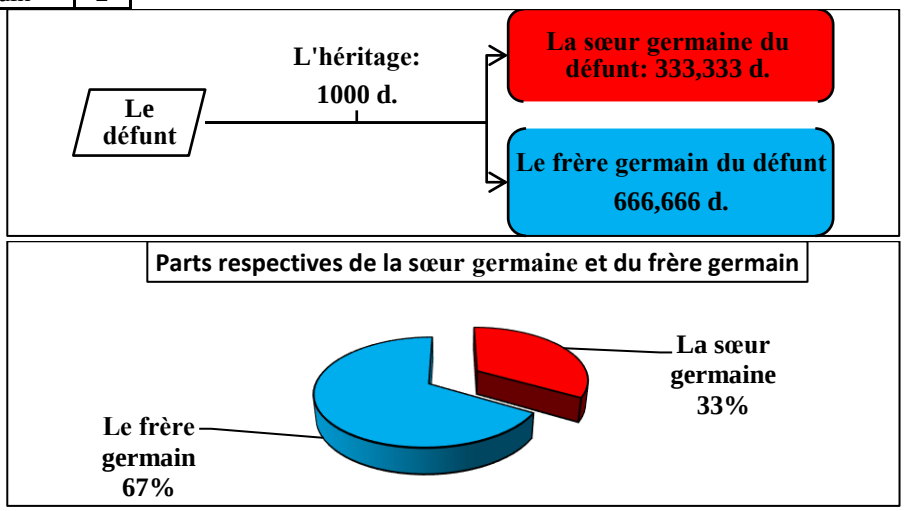

16.— Illustration du cas d'une sœur consanguine avec un frère consanguin :
Un homme (ou une femme) décède et laisse une sœur consanguine, un frère consanguin et mille (1000) dinars.

La sœur consanguine prend $\frac{1}{3}$, soit 333,333 dinars.

Corporation, 1989.

[18] Sur l'héritage de la sœur germaine et du frère germain en droit musulman, v. : Yūsif Ben ḥādj Fradj Yūsif, op. cit., p. 189 ; Fradj al- ḳsīr, op. cit., p. 146 s. ; Muḥammad 'izeddine Sallām, op. cit., p. 141 ; 'amrū Mūlūd 'abd al-ḥamīd et Munīr Aḥmad Luka, op. cit., p. 100 ; Muḥammad Ṭaha Abū al-'alā Khalīfa, op. cit., p. 176 ; 'abd arraḥmān Bil'kīd, op. cit., p. 219 s. ; Muḥammad Zuḥaylī, op. cit., p. 195 ; Muḥammad 'alī Ṣābūnī, op. cit., p. 73 s. ; Muḥammad Abū Zahra, op. cit.., p. 121 s. ; Muḥammad Zakariyyā al-bardīsī, op. cit., p. 160 s.; Maryam Aḥmad Dāghistānī, op. cit., p. 44; Muḥammad Shaḥāt Djundī, op. cit., p. 134; Muṣṭafā 'āshūr, op. cit., p. 72 s.

V., à titre de comparaison, les règles du droit français en matière de succession de la sœur germaine et du frère germain : François Terré, Yves Lequette et Sophie Gaudemet, op. cit., n° 145 s., p. 161 s. ; Philippe Malaurie et Laurent Aynès, op. cit., p. 64 s. ; Pierre Guiho, op. cit., p. 59 ; Michel Grimaldi, op. cit, p. 171 s. ; Jean Maury, op. cit, p. 35 s. ; Pierre Voirin et Gilles Goubeaux, op. cit., p. 147 s. ; Anne-Marie Leroyer, op. cit., n° 65, p. 70 s. et n° 96, p. 89 s.

Le frère consanguin obtient $\frac{2}{3}$, soit 666,666 dinars[19].

Total des parts	3
Sœur consanguine	1
Frère consanguine	2

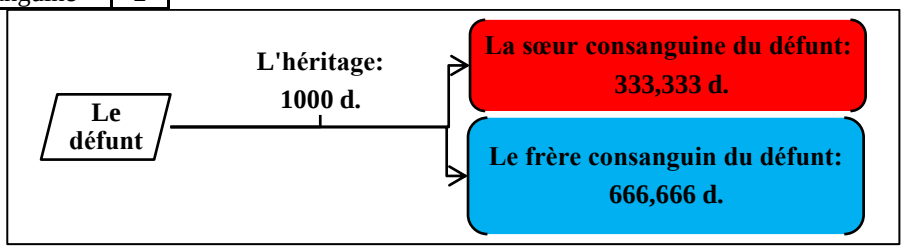

17.— Ainsi, il y a deux situations prévues par la règle du Saint Coran selon laquelle le mâle prend une portion de deux femelles. Mais, Il en reste également deux autres.

[19] Sur l'héritage de la sœur consanguine et du frère consanguin en droit musulman, v. : Yūsif Ben ḥādj Fradj Yūsif, op. cit., p. 190 ; Fradj al- ḳsīr, op. cit., p. 149 s. ; Muḥammad 'izeddine Sallām, op. cit., p. 145 ; 'amrū Mūlūd 'abd al-ḥamīd et Munīr Aḥmad Luka, op. cit., p. 105 ; Muḥammad Ṭaha Abū al-'alā Khalīfa, op. cit., p. 179 s. ; 'abd arraḥmān Bil'kīd, op. cit., p. 224 ; Muḥammad Zuḥaylī, op. cit., p. 198 ; Muḥammad 'alī Ṣābūnī, op. cit., p. 73 s. ; Muḥammad Abū Zahra, op. cit.., p. 127; Muḥammad Zakariyyā al-bardīsī, op. cit., p. 179 s.; Maryam Aḥmad Dāghistānī, op. cit., p. 44; Muḥammad Shaḥāt Djundī, op. cit., p. 140; Muṣṭafā 'āshūr, op. cit., p. 75 s.

V., à titre de comparaison, les règles du droit français en matière de succession de la sœur consanguine et du frère consanguin : François Terré, Yves Lequette et Sophie Gaudemet, op. cit., n° 145 s., p. 161 s. ; Philippe Malaurie et Laurent Aynès, op. cit., p. 64 s. ; Pierre Guiho, op. cit., p. 59 ; Michel Grimaldi, op. cit, p. 171 s. ; Jean Maury, op. cit, p. 35 s. ; Pierre Voirin et Gilles Goubeaux, op. cit., p. 147 s.; Anne-Marie Leroyer, op. cit., n° 65, p. 70 s. et n° 96, p. 89 s.

1.1.2/ Les deux situations restantes

18.– En dehors de la règle coranique selon laquelle le mâle prend une portion de deux femelles, il y a, en droit musulman (Coran et *Sunna*), deux autres situations qui confèrent à la femme la moitié de ce qui revient au mâle. Dans la première, il y a une seule hypothèse successorale ; dans la seconde, il y a deux cas séparés.

19.– ■ Première situation : une mère et un père (le de cujus ne laisse aucun enfant et il n'a pas de conjoint) ; la réserve successorale (*farḍ* ou part fixe)[20] de la mère est le tiers, le reste soit les deux tiers reviennent au père[21].

Un homme (ou une femme) décède et laisse une mère, un père et mille (1000) dinars.

La mère prend $\frac{1}{3}$, soit 333,333 dinars.

Le père obtient $\frac{2}{3}$, soit 666,666 dinars[22].

---

[20] En droit musulman, il y a deux catégories d'héritiers : les héritiers à « farḍ » et les héritiers « 'aṣab » (notons que cela ne concerne que le droit musulman sunnite ; le droit musulman shiite ne connait pas la seconde catégorie. V. sur le droit shiite : Dja'far Subḥānī, al-mīrāth bil ḳarāba aw bita'ṣīb, Mu'assasat al-Imām Ṣādiḳ, Ḳom, s. d.) :

1) Les héritiers à « farḍ » (les réservataires, les ayants droit à part fixe, les quotistes ou légataires de plein droit) sont les héritiers prioritaires. La succession leur est déférée en premier lieu. Ils reçoivent : les deux tiers, ou la moitié, ou le tiers, ou le quart , ou le sixième, ou le huitième.

Les bénéficiaires du farḍ de sexe masculin sont : (1) le père, (2) la grand-mère, (3) la fille, (4) la petite fille (du côté du fils), même si elle est d'un degré inférieur, (5) la sœur germaine, (6) la sœur consanguine, (7) la sœur utérine, (8) l'épouse.

Les bénéficiaires de la réserve de sexe féminin sont : (1) la mère, (2) le grand-père paternel, même s'il est d'un degré supérieur, (3) le frère utérin, (4) le mari.

2) Les héritiers « bi-ta'ṣīb » (universels, agnats). Ils héritent ce qui reste de la succession après avoir donné aux réservataires ce qui leur revient.

Pour plus de détails, v. : Yūsif Ben ḥādj Fradj Yūsif, op. cit., p. 141 ; Muḥammad Zuḥaylī, op. cit., p. 99 s.

[21] Sourate Les Femmes (n° 4), Verset 11 : « […] s'il n'a pas d'enfant et que ses père et mère héritent de lui, à sa mère alors le tiers […] ». Le Saint Coran, Traduction et commentaire de Muhammad Hamidullah avec la collaboration de M. Léturmy, Amana Corporation, 1989.

Ainsi, selon le Saint Coran, la mère obtient par « farḍ » le tiers. Le reste, c'est-à dire les deux tiers, revient au père en application d'un « Ḥadith » du prophète. V. Ṣalāḥ Eddīne Sultān, op. cit. (Mīrāth al-marʾa wa masʾalat al-musāwāt), p. 19.

[22] Sur l'héritage de la mère et du père en droit musulman, V. : Yūsif Ben ḥādj Fradj Yūsif, op. cit., p. 181 ; Fradj al- ḳsīr, op. cit., p. 140 s. ; Muḥammad 'izeddine Sallām, op. cit., p. 148 ; Muḥammad Ṭaha Abū al-'alā Khalīfa, op. cit., p. 119 ; Muḥammad Zuḥaylī, op. cit., p. 174 ; Muḥammad 'alī Ṣābūnī, op. cit., p. 57 ; Muḥammad Abū Zahra, op. cit.., p. 131 s.; Muḥammad Zakariyyā al-bardīsī, op. cit., p. 137 s.; Maryam Aḥmad Dāghistānī, op. cit., p. 33; Muḥammad Shaḥāt Djundī, op. cit., p. 115 s.; Muṣṭafā 'āshūr, op. cit., p. 55.

A ce niveau, il faut signaler les deux situations suivantes :

Total des parts	3
Mère	1
Père	2

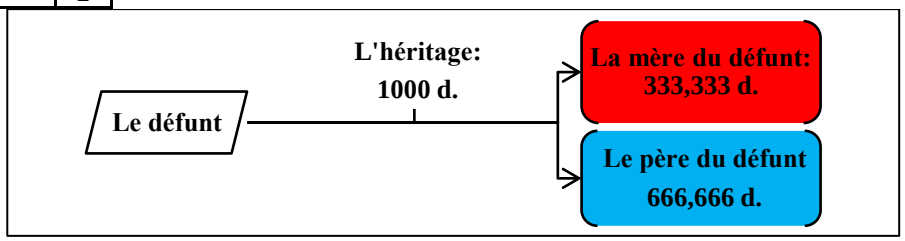

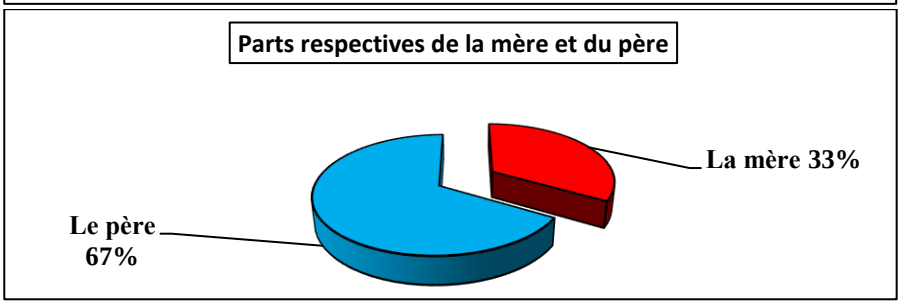

20.— ■ Deuxième situation : nous venons de dire que cette situation comprend deux cas séparés. Dans le premier cas, nous allons prendre une femelle d'un rang déterminé dans une position successorale donnée. Dans le second, nous allons envisager un mâle du même rang dans la même position successorale.

Mais avant les deux cas, il faut citer ce qui revient à l'épouse et à l'époux en droit successoral musulman :

Première situation : Une femme décède en laissant : un époux, une mère et un père. L'époux prend $\frac{3}{6}$, la mère $\frac{1}{6}$, le père hérite $\frac{2}{6}$. C'est là la position de la doctrine musulmane majoritaire (V. Yūsif Ben ḥādj Fradj Yūsif, op. cit., p. 195 s. ; Muḥammad 'alī Ṣābūnī, op. cit., p. 57 s.). Mais ils y a une doctrine qui soutient que l'époux prend $\frac{3}{6}$, la mère $\frac{2}{6}$ et le père hérite $\frac{1}{6}$. Ainsi la femme hérite plus que l'homme (V. sur les situations dans lesquelles la femme hérite plus que l'homme : infra, 44).

Seconde situation : Un homme décède en laissant : une épouse, une mère, un père et 1000 d. L'épouse prend $\frac{1}{4}$, la mère $\frac{1}{4}$ et le père hérite $\frac{2}{4}$. Il s'agit là de la position de la doctrine majoritaire (V. Muḥammad 'alī Ṣābūnī, op. cit., p. 58). Mais il y a une doctrine qui soutient que : l'épouse prend; la mère , soit 249,999 $\frac{3}{12}$ obtientla mère hérite moins que le père, mais la , soit 416, 665. Ainsi $\frac{5}{12}$; le père hérite soit 333,332, $\frac{4}{12}$ différence n'est pas celle de la chose et de son double ('abd arraḥmān Bil'kīd, op. cit., p. 125).

V., à titre de comparaison, les règles du droit français en matière de succession de la mère et du père : François Terré, Yves Lequette et Sophie Gaudemet, op. cit., n° 155 s., p. 166 s. ; Philippe Malaurie et Laurent Aynès, op. cit., p. 64 s. ; Pierre Guiho, op. cit., p. 61 ; Michel Grimaldi, op. cit, p. 173 ; Pierre Voirin et Gilles Goubeaux, op. cit., p. 147 s. ; Anne-Marie Leroyer, op. cit., n° 67 s., p. 63 s. et n° 94, p. 88 s. et n° 97, p. 90 s.

L'épouse reçoit le quart, si l'époux ne laisse pas d'enfants ; elle obtient le huitième dans le cas contraire.
Quant à l'époux, il reçoit la moitié, si l'épouse ne laisse pas d'enfants ; et il obtient le quart dans le cas inverse[23].

Premier cas	Second cas
Un home décède en laissant une épouse, un père et mille (1000) dinars.	Une femme décède en laissant un époux, un père et mille (1000) dinars.
L'épouse hérite $\frac{1}{4}$, soit 250,000 d.	**L'époux hérite $\frac{1}{2}$, soit 500,000 d.**
Le père obtient les $\frac{3}{4}$, soit 750,000 d.	Le père obtient $\frac{1}{2}$, soit 500,000 d.

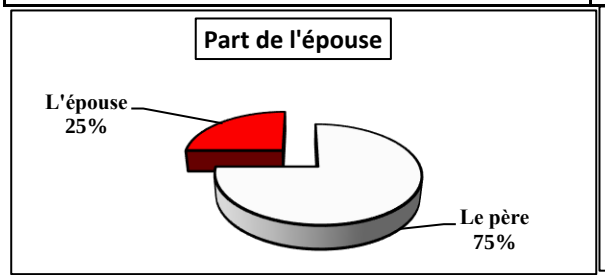

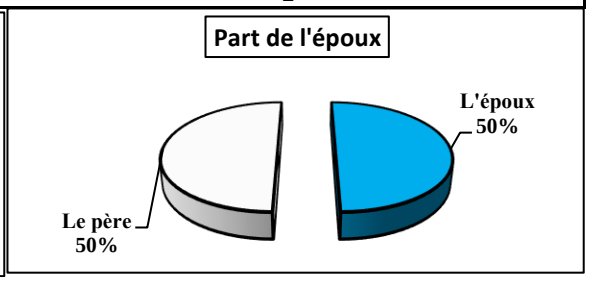

21.— Remarque : nous avons cités l'exemple dans lequel le de cujus a laissé une épouse, mais il existe d'autres exemples comme le cas d'une personne qui laisse (avec l'épouse) une mère, ou un père et une mère, ou un frère, etc. Il en est de même si la personne décédée est une femme :

Premier cas	Second cas
Un home décède en laissant une épouse, un fils et mille (1000) dinars.	Une femme décède en laissant un époux, un fils et mille (1000) dinars.
L'épouse hérite $\frac{1}{8}$, soit 125,000 d.	**L'époux hérite $\frac{1}{4}$, soit 250,000 d.**
Le fils obtient les $\frac{7}{8}$, soit 875,000 d.	Le fils obtient $\frac{3}{4}$, soit 750,000 d.

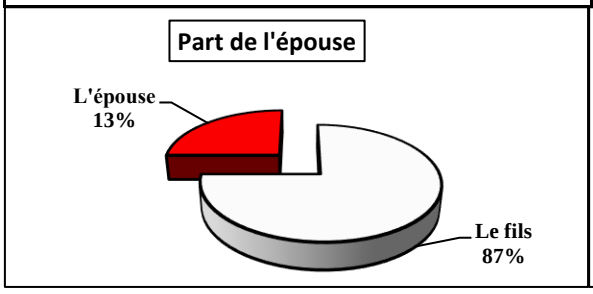

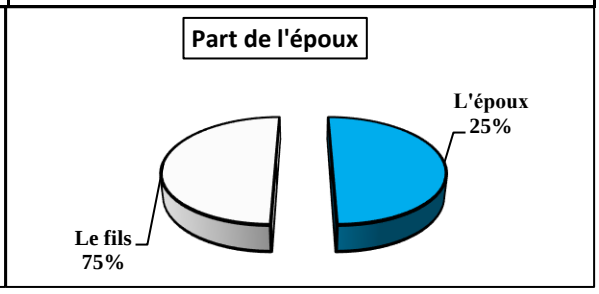

[23] Sourate Les Femmes (n° 4), Verset 12 : « Et à vous la moitié de ce que laissent vos épouses, si elles n'ont pas d'enfants. Si elles ont un enfant, alors à vous le quart de ce qu'elles laissent […] Et elle a un quart de ce que vous laissez, si vous n'avez pas d'enfant ; mais si vous avez un enfant, à elles alors le huitième de ce que vous laissez […]». Le Saint Coran, Traduction et commentaire de Muhammad Hamidullah avec la collaboration de M. Léturmy, Amana Corporation, 1989.

22.— Remarque : nous avons pris l'exemple dans lequel le de cujus (l'auteur) a laissé un seul enfant, mais il existe d'autres exemples comme le cas d'une personne qui laisse une fille avec le fils, ou un père, etc. Il en de même si la personne décédée est l'épouse[24].

23.— En conclusion, nous avons quatre situations dans lesquelles la femme prend la moitié de ce qui revient au mâle.

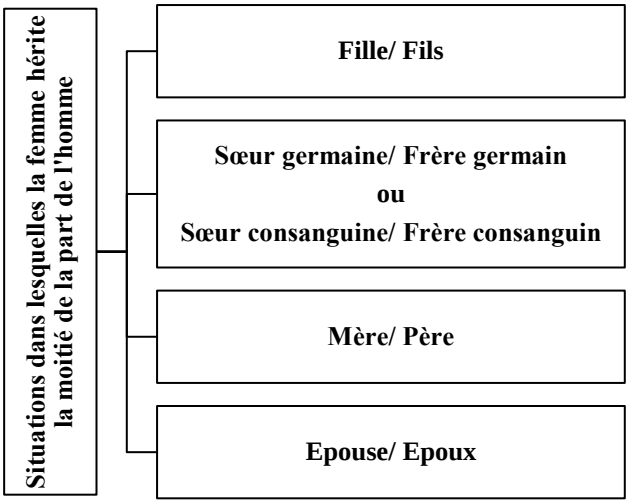

Mais, il existe plusieurs situations dans lesquelles la femme ne prend pas moins que l'homme.

---

[24] Sur l'héritage de l'épouse et de l'époux, V. : Yūsif Ben ḥādj Fradj Yūsif, op. cit., p. 183 ; Fradj al- ḳsīr, op. cit., p. 155 s. ; Muḥammad 'izeddine Sallām, op. cit., p. 164 s. ; 'amrū Mūlūd 'abd al-ḥamīd et Munīr Aḥmad Luka, op. cit., p. 78 ; Muḥammad Ṭaha Abū al-'alā Khalīfa, op. cit., p. 310 s. ; 'abd arraḥmān Bil'kīd, op. cit., p. 140 s.et 204 s. ; Muḥammad Abū Zahra, op. cit.., p. 106 s. ; Muḥammad Zakariyyā al-bardīsī, op. cit., p. 109 s.; Maryam Aḥmad Dāghistānī, op. cit., p. 25 s.; Muḥammad Shaḥāt Djundī, op. cit., p. 151 s.; Muṣṭafā 'āshūr, op. cit., p. 58 s. s.

V., à titre de comparaison, les règles du droit français en matière de succession de l'époux et de l'épouse : François Terré, Yves Lequette et Sophie Gaudemet, op. cit., n° 155 s., p. 166 s.; Philippe Malaurie et Laurent Aynès, op. cit., p. 73 s. ; Pierre Guiho, op. cit., p. 62 ; Michel Grimaldi, op. cit, p. 174 s. ; Pierre Voirin et Gilles Goubeaux, op. cit., p. 155 s.

1.2/ Les situations dans lesquelles la femme n'obtient pas moins que l'homme du même rang

24.— Ces situations comprennent trois séries d'hypothèses: dans la première la femme hérite une part égale à celle l'homme ; dans la deuxième, elle hérite plus que l'homme ; dans la troisième, elle hérite mais l'homme n'hérite rien.

1.2.1/ Les situations dans lesquelles la femme hérite une part égale à celle de l'homme

25.— Ces situations peuvent être divisées en deux parties. Dans la première, il s'agit des situations qui concernent une seule hypothèse successorale ; dans la seconde, les situations qui comprennent deux cas séparés. On commencera par les premières puis on passera aux secondes, mais tout cela sera fait dans une disposition linéaire.

26.— ■ Première situation : une mère et un père avec un fils ou avec deux filles ou plus, ou, parfois, avec une seule fille[25].

27.— □ Une mère, un père et un fils :

Une personne (homme ou femme) décède en laissant une mère, un père, un fils et mille (1000) dinars.

La mère prend $\frac{1}{6}$, soit 166,666 dinars.

Le père obtient $\frac{1}{6}$, soit 166,666 dinars.

Le fils hérite $\frac{4}{6}$, soit 666,666 dinars.

Total des parts	6
Mère	1
Père	1
Fils	4

[25] Sur l'héritage de la mère et du père V. : Yūsif Ben ḥādj Fradj Yūsif, op. cit., p. 194 et p. 180 ; Fradj al- ḳsīr, op. cit., p. 140 s. ; Muḥammad 'izeddine Sallām, op. cit., p. 146 s. ; 'amrū Mūlūd 'abd al- ḥamīd et Munīr Aḥmad Luka, op. cit., p. 78 s. ; Muḥammad Ṭaha Abū al-'alā Khalīfa, op. cit., p. 118 s. ; Muḥammad Abū Zahra, op. cit.., p. 129 s. ; Muḥammad Zakariyyā al-bardīsī, op. cit., p. 124 s.; Maryam Aḥmad Dāghistānī, op. cit., p. 33 et p. 31; Muḥammad Shaḥāt Djundī, op. cit., p. 108 s.; Muṣṭafā 'āshūr, op. cit., p. 53 s.
V., à titre de comparaison, les règles du droit français en matière de succession de la mère et du père : François Terré, Yves Lequette et Sophie Gaudemet, op. cit., n° 148 s., p. 162 s. ; Philippe Malaurie et Laurent Aynès, op. cit., p. 64 s. ; Pierre Guiho, op. cit., p. 61 ; Michel Grimaldi, op. cit, p. 173 ; Jean Maury, op. cit., p. 35 s. ; Pierre Voirin et Gilles Goubeaux, op. cit., p. 147 s. ; Anne-Marie Leroyer, op. cit., n° 67 s., p. 63 s. et n° 94, p. 88 s. et n° 97, p. 90 s.

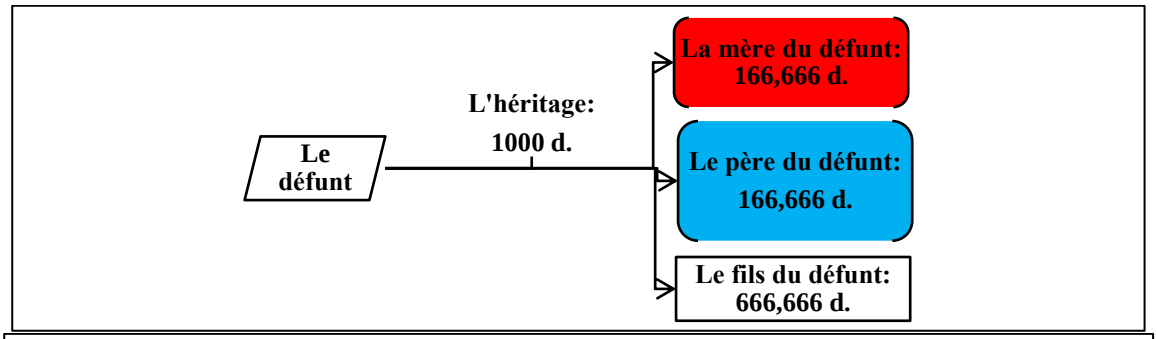

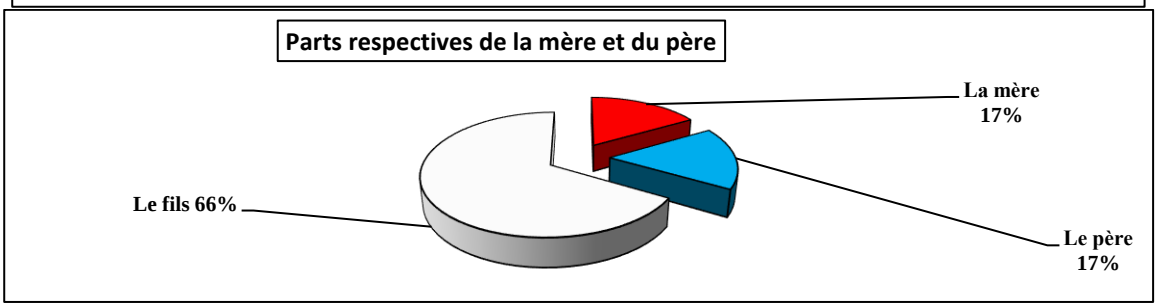

Remarque : nous avons pris l'exemple dans lequel le de cujus n'a laissé qu'une mère, un père et un fils. Mais, nous pouvons trouver d'autres illustrations, comme la présence parmi les héritiers d'une épouse ou de plusieurs fils.

28.— □ Une mère, un père avec deux ou plusieurs filles :

Une personne (homme ou femme) décède en laissant une mère, un père, deux filles et mille (1000) dinars.

La mère prend $\frac{1}{6}$, soit 166,666 dinars.

Le père obtient $\frac{1}{6}$, soit 166,666 dinars.

Les deux filles héritent chacune les $\frac{2}{6}$, soit 333,333 dinars.

Total des parts	6
Mère	1
Père	1
Fille (n° 1)	2
Fille (n° 2)	2

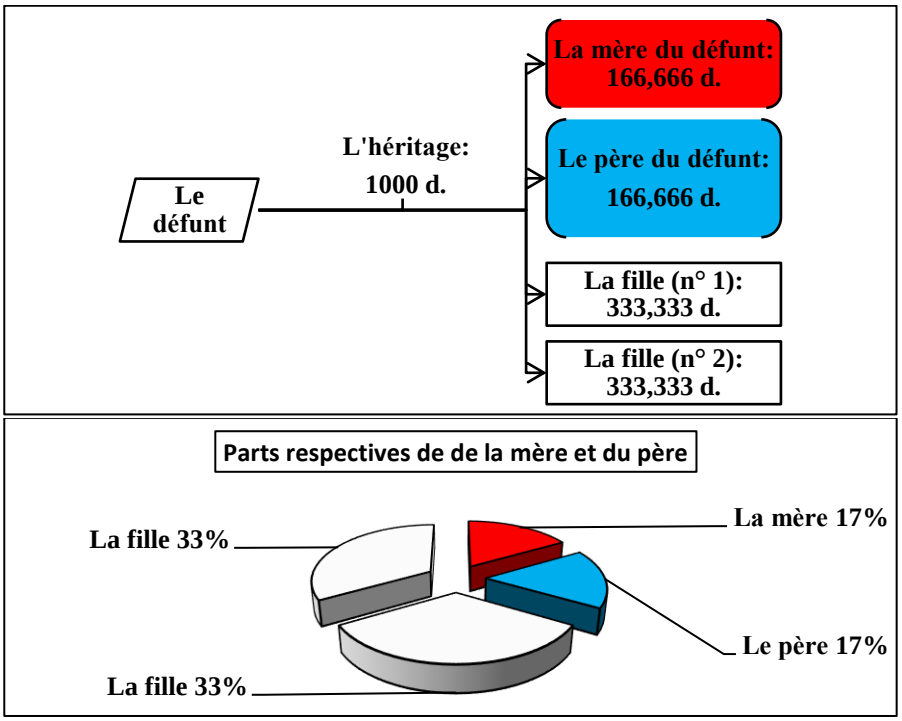

Remarque : en dehors de cet exemple, nous pouvons trouver d'autres illustrations, comme la présence, à côté de la mère, du père et des filles, d'une épouse ou de plusieurs fils.

29.— □ Parfois (avec la présence d'un conjoint), une mère, un père avec une fille : Une femme décède en laissant une mère, un père, un époux, une fille et mille (1000) dinars.

La mère prend $\frac{2}{13}$, soit 153,846 dinars.

Le père obtient $\frac{2}{13}$, soit 153,846 dinars.

La fille hérite $\frac{6}{13}$, soit 461,538 dinars.

L'époux reçoit $\frac{3}{13}$, soit 230, 769 dinars.

Total des parts	13
Mère	2
Père	2
Fille	6
Epoux	3

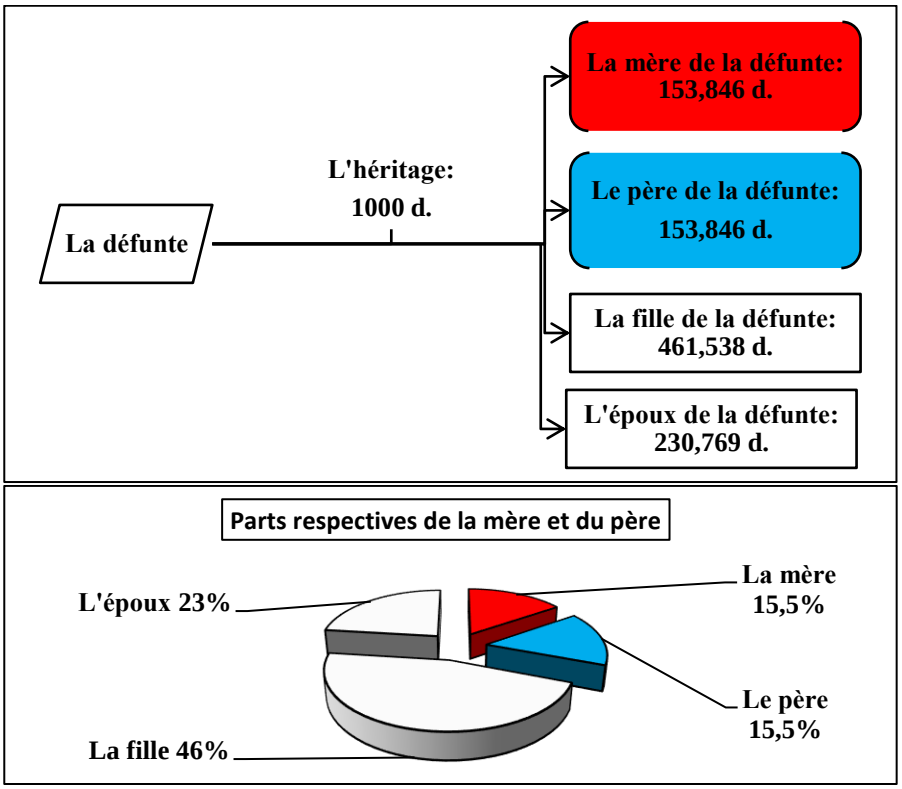

30.— ■ Deuxième situation : nous sommes ici en présence de parties de sexes et de rang différents : nous avons d'un côté un père, une grand-mère maternelle, de l'autre[26]. Le père obtient une part égale à celle de la grand-mère maternelle, alors que celle-ci est plus éloignée du défunt. Comme nous pouvons le constater la femelle prend une part égale au mâle alors que ce dernier est plus proche du défunt.

31.— □ Une grand-mère maternelle, un père et un fils :

Une personne (homme ou femme) décède en laissant une grand-mère maternelle, un père, un fils et mille (1000) dinars.

La grand-mère maternelle prend $\frac{1}{6}$, soit 166,666 dinars.

[26] Sur l'héritage de la grand-mère V. : Muḥammad 'izeddine Sallām, op. cit., p. 137 s. ; 'amrū Mūlūd 'abd al-ḥamīd et Munīr Aḥmad Luka, op. cit., p. 120 s. ; Muḥammad Ṭaha Abū al-'alā Khalīfa, op. cit., p. 139 s. ; 'abd arraḥmān Bil'kīd, op. cit., p. 130 s. ; Muḥammad Abū Zahra, op. cit., p. 143 s. ; Muḥammad Zakariyyā al-bardīsī, op. cit., p. 216 s.; Maryam Aḥmad Dāghistānī, op. cit., p. 37 s.; Muḥammad Shaḥāt Djundī, op. cit., p. 118 s.; Muṣṭafā 'āshūr, op. cit., p. 80 s. ; Fradj al- ḳsīr, op. cit., p. 145 s.

V., à titre de comparaison, les règles du droit français en matière de succession de la grand-mère : François Terré, Yves Lequette et Sophie Gaudemet, op. cit., n° 150 s., p. 163 s. ; Philippe Malaurie et Laurent Aynès, op. cit., p. 66 ; Pierre Guiho, op. cit., p. 61 ; Michel Grimaldi, op. cit, p. 173 ; Jean Maury, op. cit., p. 37 ; Pierre Voirin et Gilles Goubeaux, op. cit., p. 150 s. ; Anne-Marie Leroyer, op. cit., n° 68 s., p. 63 s. et n° 97 s., p. 91 et n° 99, p. 91 s.

Le père obtient $\frac{1}{6}$, soit 166,666 dinars.

Le fils hérite $\frac{4}{6}$, soit 666,666 dinars.

Total des parts	6
Grand-mère maternelle	1
Père	1
Fils	4

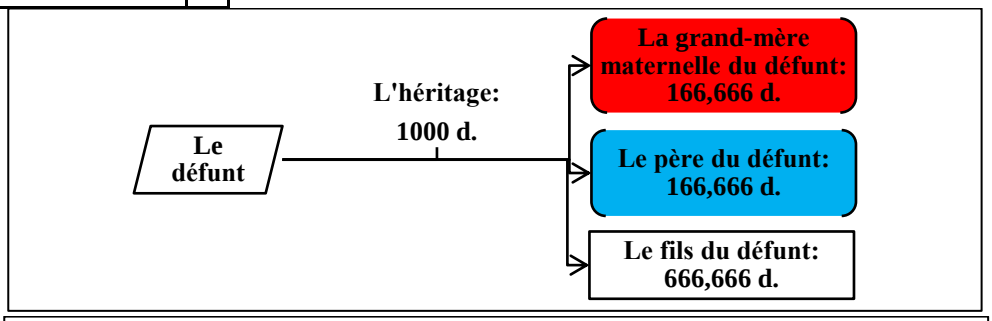

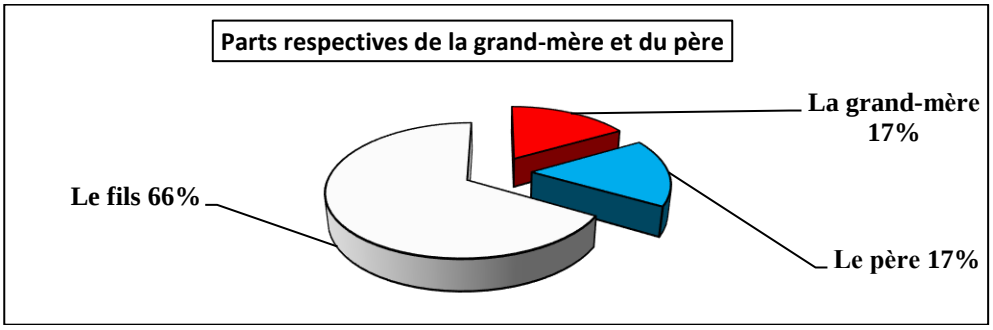

32.— □ Une grand-mère maternelle, un père et deux filles :

Une personne (homme ou femme) décède en laissant une grand-mère maternelle, un père, deux filles et mille (1000) dinars.

La grand-mère maternelle prend, soit 166,666 dinars. $\frac{1}{6}$

Le père obtient $\frac{1}{6}$, soit 166,666 dinars.

La première fille hérite $\frac{2}{6}$, soit 333,333 dinars.

La seconde fille reçoit $\frac{2}{6}$, soit 333,333 dinars.

Total des parts	6
Grand-mère maternelle	1
Père	1
Fille (n° 1)	2
Fille (n° 2)	2

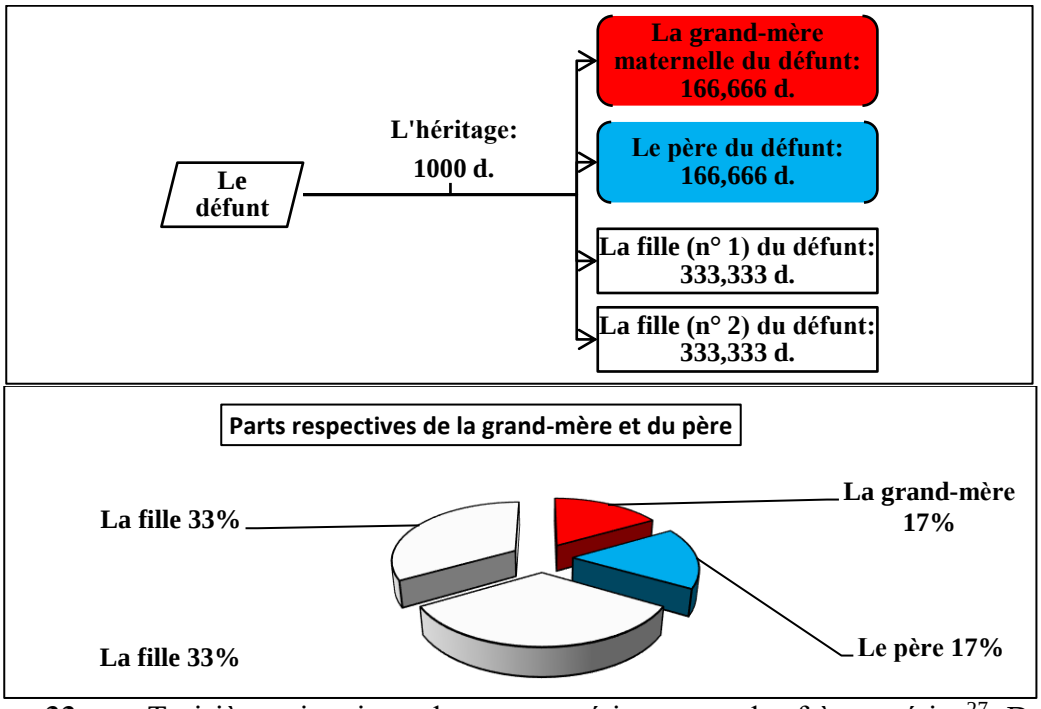

33.— ■ Troisième situation : des sœurs utérines avec des frères utérins[27]. Dans ce type de situation, le mâle hérite dans tous les cas de figure une part égale à la femelle (un mâle avec une femelle/ deux mâles avec deux femelles/ un mâle avec deux femelles/ etc.)[28]. Ainsi, si on prend le cas où une femelle se trouve face à un mâle, on constate qu'il y a deux positions de la doctrine musulmane (*fiḳh*). Dans les deux positions, la femelle hérite une part égale au mâle.

34.— □ Première position du « *fiḳh* » (la doctrine hanbalite, etc.).

Une personne (homme ou femme) décède en laissant une sœur utérine, un frère utérin et mille (1000) dinars.

La sœur utérine prend la moitié, soit 500,000 dinars.

Le frère utérin obtient la moitié, soit 500,000 dinars.

---

[27] Sur l'héritage de la sœur et du frère utérins, V. : Muḥammad 'izeddine Sallām, op. cit., p. 152 s. ; Muḥammad Ṭaha Abū al-'alā Khalīfa, op. cit., p. 187 s. ; Muḥammad Abū Zahra, op. cit.., p. 112 s. ; Muḥammad Zakariyyā al-bardīsī, op. cit., p. 150 s.; Maryam Aḥmad Dāghistānī, op. cit., p. 45; Muḥammad Shaḥāt Djundī, op. cit., p. 144 s.; Muṣṭafā 'āshūr, op. cit., p. 6 s. ; Fradj al- ḳsīr, op. cit., p. 152.

V., à titre de comparaison, les règles du droit français en matière de succession de la sœur et du frère : François Terré, Yves Lequette et Sophie Gaudemet, op. cit., n° 145 s., p. 161 s. ; Philippe Malaurie et Laurent Aynès, op. cit., p. 64 s. ; Pierre Guiho, op. cit., p. 59 ; Michel Grimaldi, op. cit, p. 171 s. ; Jean Maury, op. cit., p. 35 s. ; Pierre Voirin et Gilles Goubeaux, op. cit., p. 147 s. ; Anne-Marie Leroyer, op. cit., n° 65, p. 70 s. et n° 96, p. 89 s.

[28] Sourate Les Femmes (n° 4), Verset 12 : «[…] Et si un homme n'a personne qui hérite, ni ascendant ni descendant, de même une femme, cependant qu'il laisse un frère ou une sœur, à chacun de ceux-ci alors, un sixième ; et s'ils sont plus de deux, tous alors participeront aux tiers […]». Le Saint Coran, Traduction et commentaire de Muhammad Hamidullah avec la collaboration de M. Léturmy, Amana Corporation, 1989.

Total des parts	2
Sœur utérine	1
Frère utérin	1

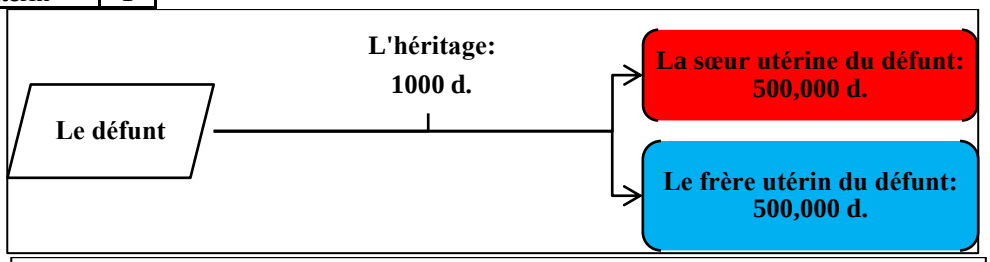

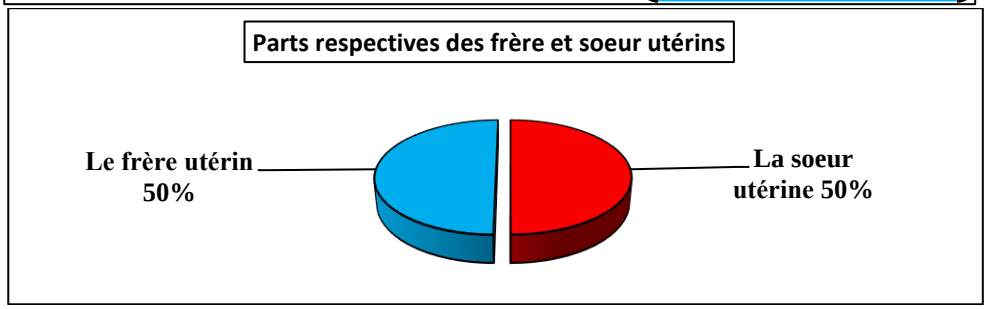

35.— □ Seconde position du « *fiḳh* » (la doctrine malékite, etc.).

Une personne (homme ou femme) décède en laissant une sœur utérine, un frère utérin et mille (1000) dinars.

La sœur utérine prend $\frac{1}{6}$, soit 166,666 dinars.

Le frère utérin obtient $\frac{1}{6}$, soit 166,666 dinars.

Les $\frac{4}{6}$, reviennent à la trésorerie des musulmans (*bayt al-mal*), soit 666,666 dinars.

Total des parts	6
Sœur utérine	1
Frère utérin	1
Trésorerie	4

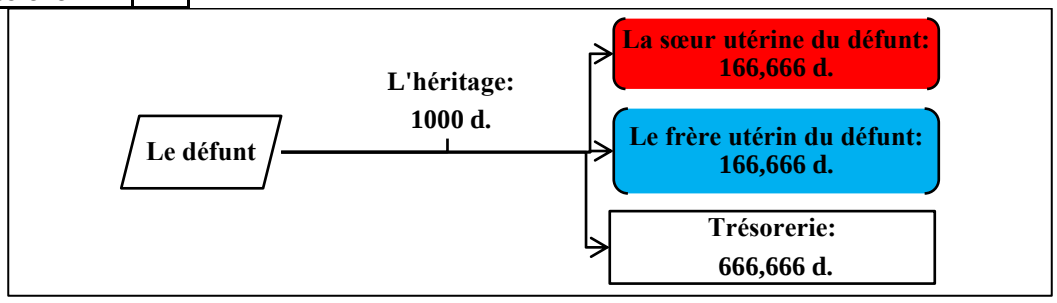

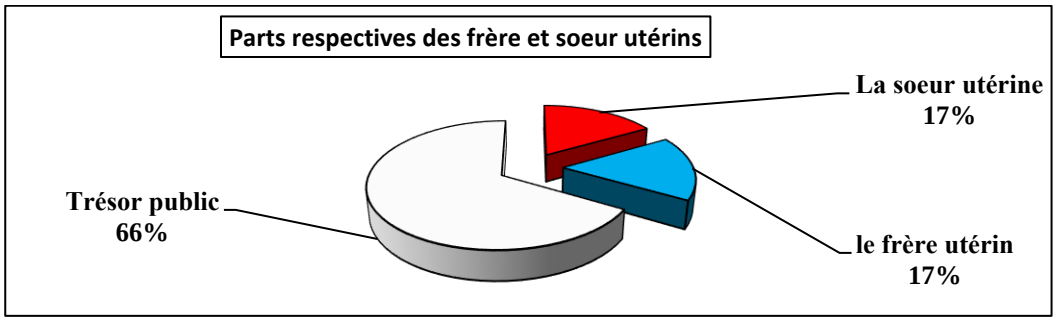

36.– ■ Quatrième situation : un époux, deux sœurs utérines et un frère germain. Dans ce cas le frère hérite une part égale à celle de la sœur. Ainsi, l'héritier lié avec le défunt par le père et la mère – donc le plus proche du défunt – obtient une part égale à celle qui revient à l'héritier lié au défunt uniquement par la mère:

Une femme décède en laissant un époux, deux sœurs utérines, un frère germain et mille (1000) dinars.

L'époux prend $\frac{3}{6}$, soit 500,000 dinars.

La première sœur utérine obtient $\frac{1}{6}$, soit 166,666 dinars.

La deuxième sœur utérine reçoit $\frac{1}{6}$, soit 166,666 dinars.

Le frère germain hérite $\frac{1}{6}$, soit 166,666 dinars[29].

Total des parts	6
Epoux	3
Sœur utérine (n° 1)	1
Sœur utérine (n° 2)	1
Frère germain	1

[29] Si, à la place de la femme, on met comme auteur un homme, on aura un résultat diffèrent :

L'épouse prend $\frac{3}{12}$, soit 250,000 dinars.

La première sœur utérine obtient $\frac{2}{12}$, soit 166,666 dinars.

La deuxième sœur utérine reçoit $\frac{2}{12}$, soit 166,666 dinars.

Le frère germain hérite $\frac{5}{12}$, soit 416,666 dinars.

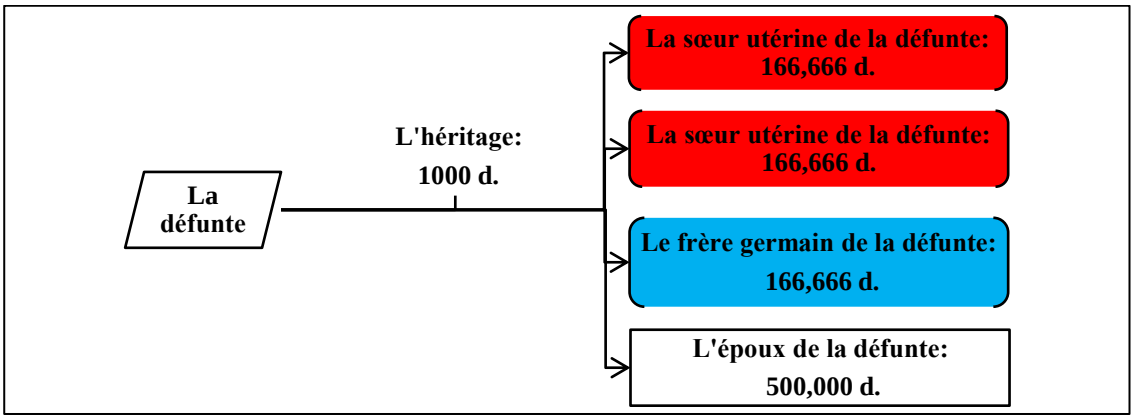

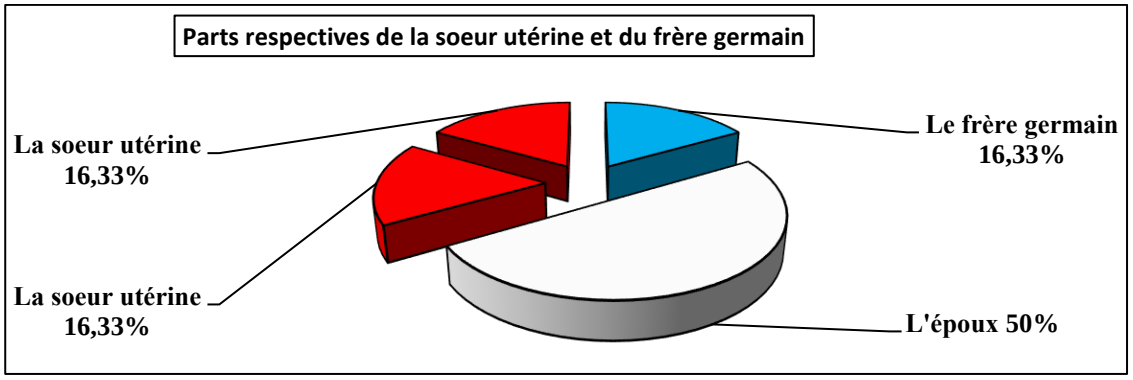

37.— La solution est la même si on ajoute la mère :

Une femme décède en laissant un époux, une mère, deux sœurs utérines, un frère germain et mille (1000) dinars.

La majorité de la doctrine (à l'exception de la doctrine hanbalite[30]) considère que l'époux prend $\frac{9}{18}$, soit 500,000 dinars.

La mère hérite $\frac{3}{18}$, soit 166,666 dinars.

---

[30] Pour la doctrine hanbalite :

L'époux prend $\frac{3}{6}$, soit 500,000 dinars.

La mère hérite $\frac{1}{6}$, soit 166,666 dinars.

La première sœur utérine obtient $\frac{1}{6}$, soit 166,666 dinars.

La deuxième sœur utérine reçoit $\frac{1}{6}$, soit 166,666 dinars.

Le frère germain n'hérite rien.

Ainsi, on se trouve devant la situation que nous allons évoquer ultérieurement (V. infra, 60 s.), et dans laquelle la femme hérite et l'homme non. Mieux encore on se trouve devant une situation où la femme est la plus éloignée de la défunte.

La première sœur utérine obtient $\frac{2}{18}$, soit 111,111 dinars.

La deuxième sœur utérine reçoit $\frac{2}{18}$, soit 111,111 dinars.

Le frère germain hérite $\frac{2}{18}$, soit 111,111 dinars[31].

Total des parts	18
Epoux	9
Mère	3
Sœur utérine (n° 1)	2
Sœur utérine (n° 2)	2
Frère germain	2

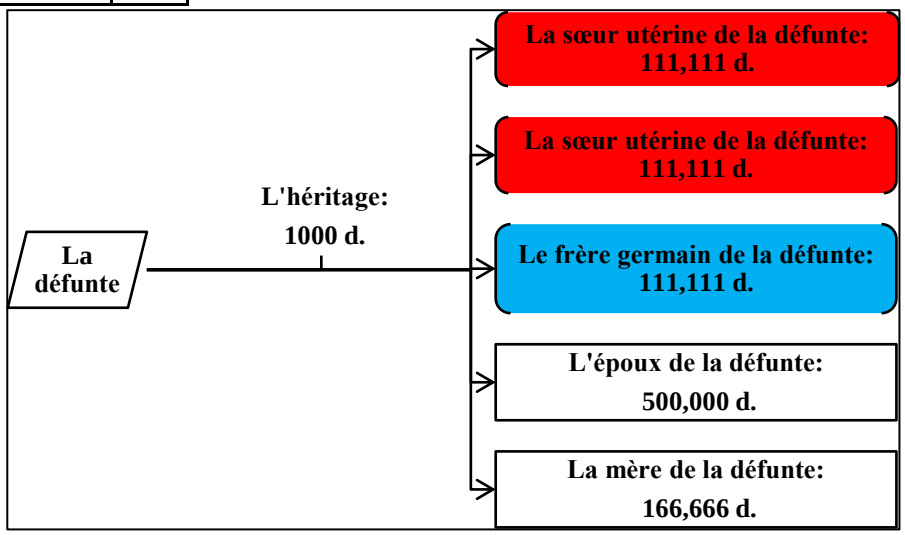

[31] Si on met comme auteur, au lieu de la femme, un homme, le résultat sera :

L'épouse prend $\frac{3}{12}$, soit 250,000 dinars.

La mère hérite $\frac{2}{12}$, soit 166,666 dinars.

La première sœur utérine obtient $\frac{2}{12}$, soit 166,666 dinars.

La deuxième sœur utérine reçoit $\frac{2}{12}$, soit 166,666 dinars.

Le frère germain hérite $\frac{3}{12}$, soit 250,000 dinars.

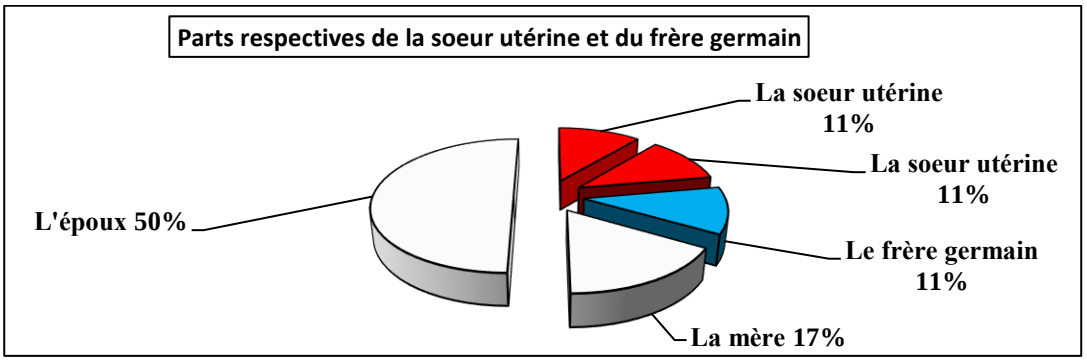

38.— ■ Cinquième situation : contrairement aux quatre situations précédentes caractérisées par la présence d'un seul cas à l'intérieur duquel nous avons établi une comparaison entre une femelle et un mâle, nous allons procéder ici à la même comparaison mais dans le cadre de deux cas séparés.

Premier cas	Second cas
Une femme décède en laissant une sœur germaine et un époux.	Une femme décède en laissant un frère germain et un époux.
La sœur germaine hérite $\frac{1}{2}$, soit 500,000 d.	**Le frère germain hérite $\frac{1}{2}$, soit 500,000 d.**
L'époux obtient $\frac{1}{2}$, soit 500,000 d.	L'époux obtient $\frac{1}{2}$, soit 500,000 d[32].
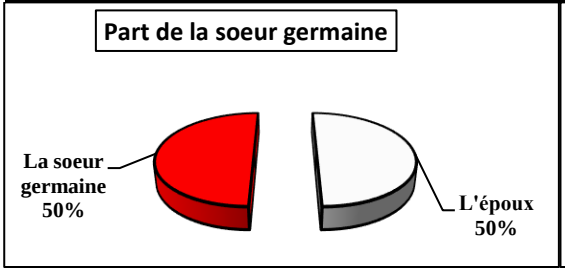	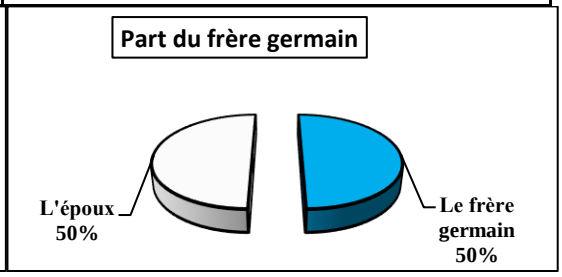

39.— ■ Sixième situation. Comme la situation précédente, cette situation comprend deux cas séparés[33]:

[32] Rien ne changera, si l'auteur était un homme. En effet, la sœur germaine obtiendra toujours une part égale au frère germain :

Premier cas	Second cas
Un homme décède en laissant une sœur germaine et une épouse.	Un homme décède en laissant un frère germain et une épouse.
La sœur germaine hérite $\frac{3}{4}$, soit 750,000 d.	**Le frère germain hérite $\frac{3}{4}$, soit 750,000 d.**
L'épouse obtient $\frac{1}{4}$, soit 250,000 d.	L'épouse obtient $\frac{1}{4}$, soit 250,000 d.

[33] Dans la graphique qui va suivre, on évoquera le « radd » ou retour. Il s'agit d'un droit subsidiaire octroyé aux héritiers par farḍ, au cas où, une fois ces derniers servis, et en l'absence d'héritier universel, il existe un reliquat. V. Muḥammad Abū Zahra, op. cit.., p. 172.

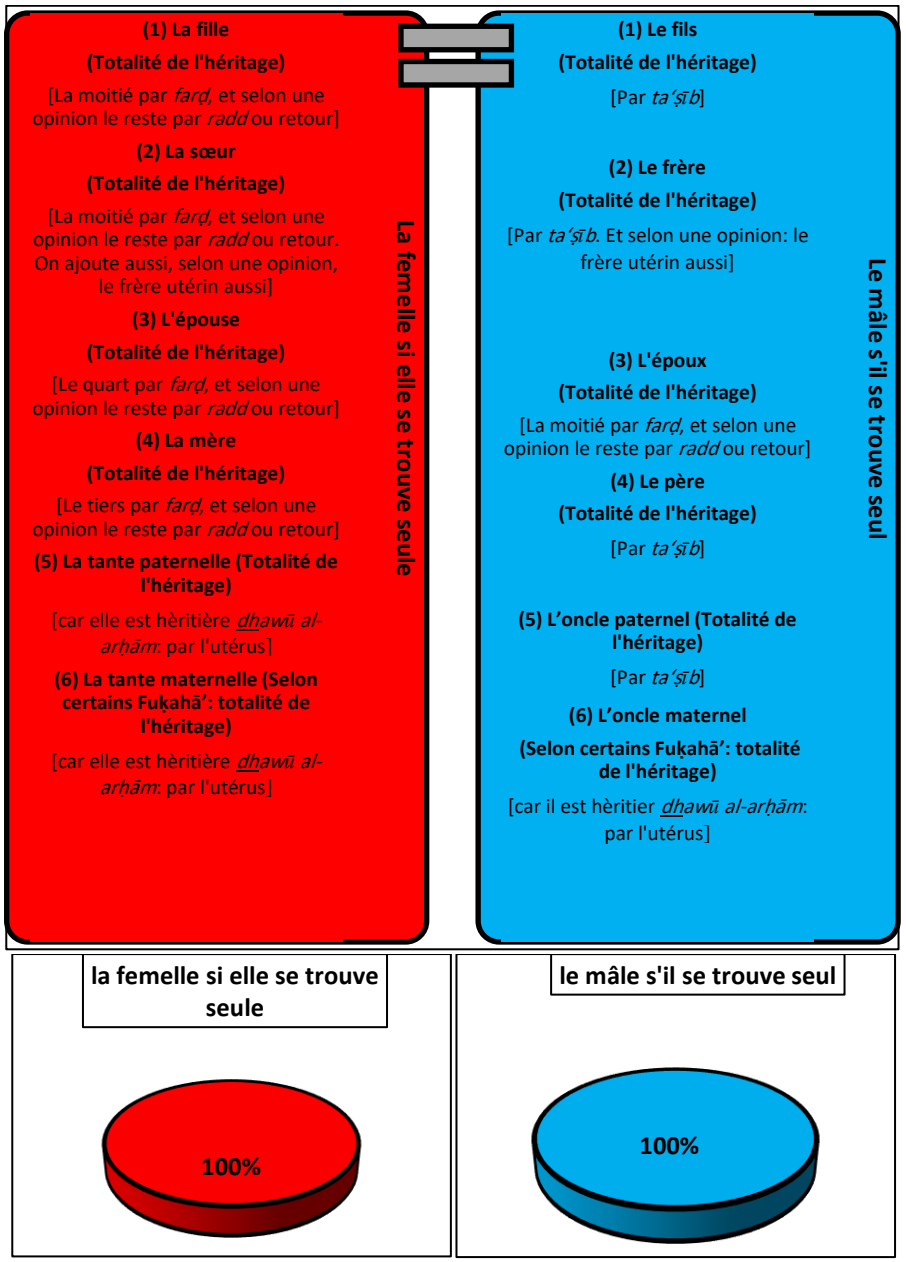

40.— Comme nous pouvons le constater, dans toutes les situations précitées, l'auteur de la succession peut-être un homme ou une femme. Selon Ṣalāḥ Eddīne Sultān, ces situations ne sont que quelques illustrations parmi d'autres[34] (par exemple : la petite-fille [du côté du fils] et le petit-fils [du côté du fils]). Il leur ajoute d'autres cas (ceux dans lesquels il y a « *radd* » ou retour au profit de personnes autres que les époux[35]):

41.— □ Illustration concernant deux cas séparés :

[34] Ṣalāḥ Eddīne Sultān, op. cit. (Mīrāth al-marʾa wa masʾalat al-musāwāt), p. 27.

[35] Ṣalāḥ Eddīne Sultān, op. cit. (Mīrāth al-marʾa wa masʾalat al-musāwāt), p. 27.

Premier cas	Second cas
Un homme décède en laissant une épouse, une sœur et mille (1000) dinars.	Un homme décède en laissant une épouse, un frère et mille (1000) dinars.
L'épouse obtient $\frac{1}{4}$, soit 250,000 dinars	L'épouse obtientsoit 250,000 dinars , $\frac{1}{4}$
La sœur hérite $\frac{2}{4}$, soit 500,000 dinars au titre de sa réserve successorale. De plus, elle obtient – selon une opinion (le rite hanbalite, etc.) – le reste de l'héritage par le « *radd* » ou retour (le $\frac{1}{4}$, soit 250,000 d). **Ainsi, la sœur hérite en definitive $\frac{3}{4}$, soit 750,000 d).**	**Le frère hérite $\frac{3}{4}$, soit 750,000 dinars** (à titre d'héritier universel)[36].

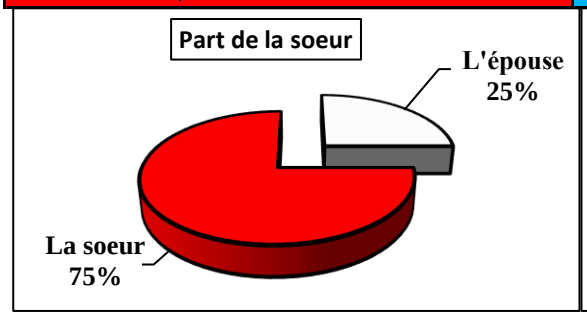

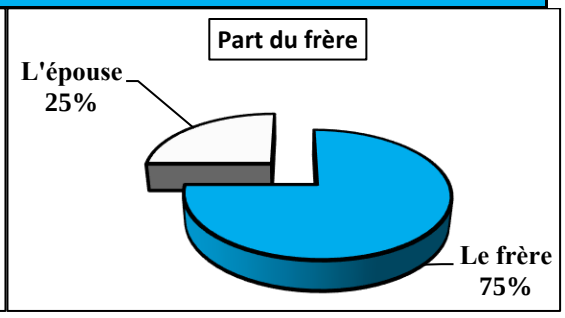

42.– Il résulte de ce qui précède qu'il existe des situations (notons que nous n'avons pas cité toutes les situations) dans lesquelles la femme hérite une part égale à celle de l'homme.

[36] On peut ajouter deux cas dans lesquels l'auteur est une femme :

Premier cas	Second cas
Une femme décède en laissant un époux, une sœur germaine et mille (1000) dinars.	Une femme décède en laissant un époux, un frère germain et mille (1000) dinars.
L'époux obtient $\frac{1}{2}$, soit 500,000 dinars.	L'époux obtient $\frac{1}{2}$, soit 250,000 dinars.
La sœur germaine hérite $\frac{1}{2}$, soit 500,000 dinars.	**Le frère germain hérite $\frac{1}{2}$, soit 500,000 dinars.**

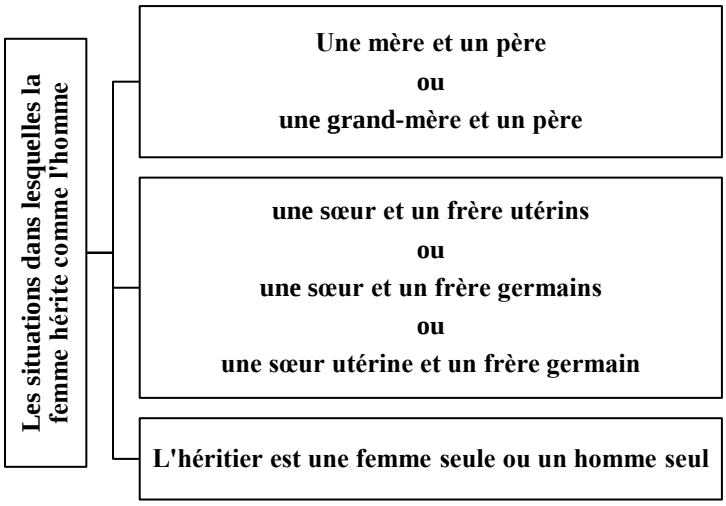

Mieux encore, il y a des situations dans lequelles la femme hérite une part supérieure à celle de l'homme.

1.2.2/ Les situations dans lesquelles la femme hérite plus que l'homme

43.–La femme hérite plus que l'homme dans les deux situations suivantes :

■ Première situation.

Premier cas	Second cas
Un homme décède en laissant une épouse, une fille et mille (1000) dinars.	Une femme décède en laissant un époux, un fils et mille (1000) dinars.
L'épouse obtient $\frac{1}{8}$, soit 125,000 dinars.	L'époux obtient $\frac{1}{4}$, soit 250,000 dinars.
La fille hérite $\frac{4}{8}$, soit 500,000 dinars au titre de sa réserve successorale. De plus, elle obtient le reste de l'héritage par le « *radd* » ou retour, soit 375,000 d. **Ainsi, la fille hérite en definitive $\frac{7}{8}$, soit 875,000 d.**	**Le fils hérite $\frac{3}{4}$, soit 750,000 dinars.**

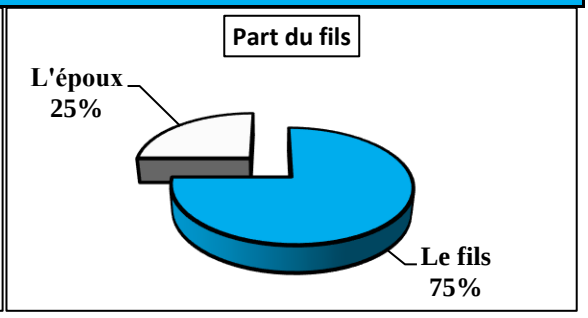

44.— ■ Deuxième situation (nous sommes en présence d'une position de la doctrine parmi deux positions[37]).
Une femme décède en laissant un époux, une mère, un père et mille (1000) dinars.

L'époux obtient $\frac{3}{6}$, soit 499,998 dinars.

La mère prend $\frac{2}{6}$, soit 333,332 dinars.

Le père hérite $\frac{1}{6}$, soit 166,666 dinars.

Total des parts	6
Epoux	3
Mère	2
Père	1

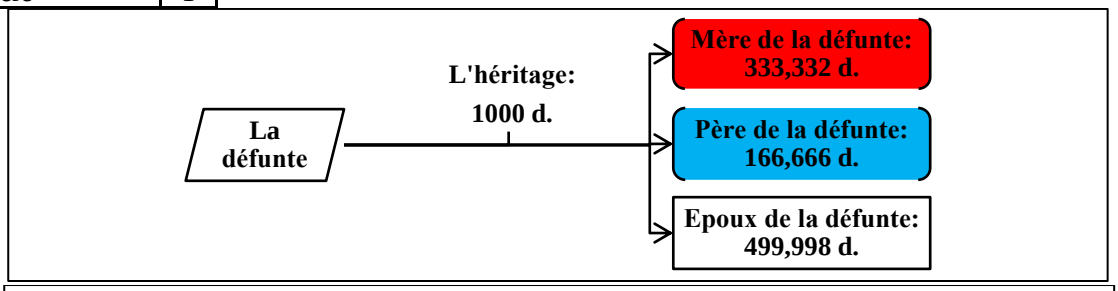

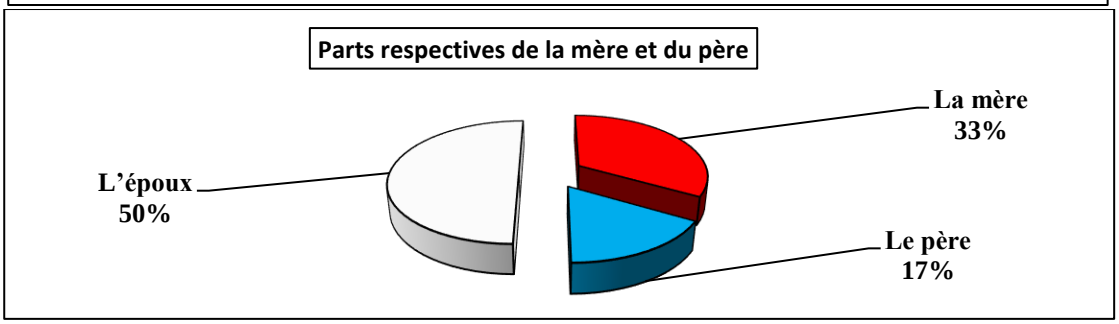

45.— En plus de ce qui précède, la quote-part successorale de la femme peut être supérieure à celle de l'homme dans une série d'hypothèses. Nous pouvons envisager, dans un ordre décroissant, le cas de la réserve des deux tiers; celui qui conduit à la moitié ; celui qui est en rapport avec le tiers ; et enfin celui du sixième.

46.— ■ Première situation. Parfois la réserve successorale du deux tiers attribue à la femme plus que ce que confère la qualité d'héritier universel à l'homme.

47.— □ Première hypothèse. Elle se compose de deux cas séparés:

Premier cas	Second cas
Une femme décède en laissant un époux, un père, une mère, deux filles et mille (1000) dinars.	Une femme décède en laissant un époux, un père, une mère, deux fils et mille (1000) dinars.

[37] On a déjà rencontré cette situation : infra, n° 19, note.

L'époux obtient $\frac{3}{15}$, soit 200,000 dinars.	L'époux obtient $\frac{6}{24}$, soit 250,000 dinars
Le père prend $\frac{2}{15}$, soit 133,333 dinars.	Le père prend $\frac{4}{24}$, soit 166,666 dinars.
La mère obtient $\frac{2}{15}$, soit 133,333 dinars	La mère obtient $\frac{4}{24}$, soit 166,666 dinars.
Les deux filles héritent chacune $\frac{4}{15}$, soit 266,666 dinars.	**Les deux fils héritent chacun $\frac{5}{24}$, soit 208 dinars.**

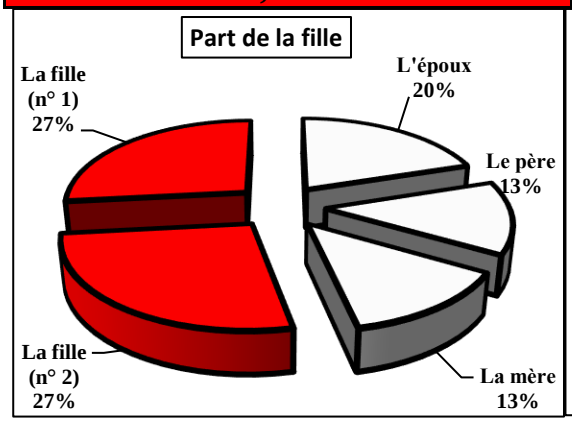

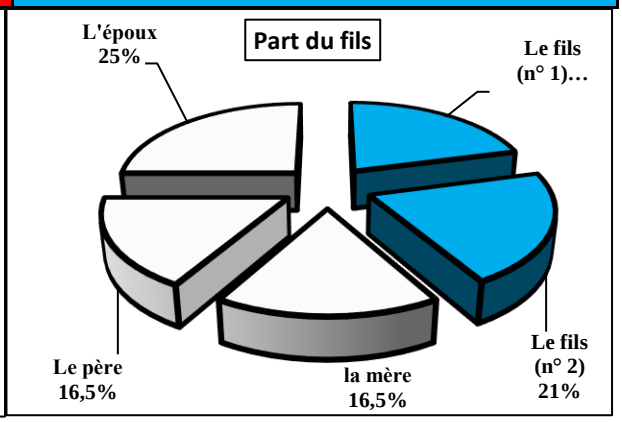

Ainsi, avec la réserve successorale du deux tiers la femme obtient (la fille dans notre exemple a obtenu 266,666 d) une part supérieure à celle de l'homme, héritier universel (le fils hérite dans notre exemple 208 d)[38].

48.— □ Deuxième hypothèse. Elle comprend deux cas séparés :

Premier cas	Second cas

[38] Le résultat sera le même si l'auteur était un homme : la fille hérite plus que le fils.

Premier cas	Second cas
Un homme décède en laissant une épouse, un père, une mère, deux filles et mille (1000) dinars.	Un homme décède en laissant une épouse, un père, une mère, deux fils et mille (1000) dinars.
L'épouse obtient $\frac{3}{27}$, soit 111,111 dinars.	L'épouse obtient $\frac{6}{48}$, soit 125 dinars.
Le père prend $\frac{4}{27}$, soit 148,148 dinars.	Le père prend $\frac{8}{48}$, soit 166,666 dinars.
La mère obtient $\frac{4}{27}$, soit 148,148 dinars.	La mère obtient $\frac{8}{48}$, soit 166,666 dinars.
Les deux filles héritent chacune $\frac{8}{27}$, soit 296,296 dinars.	**Les deux fils héritent chacun $\frac{13}{48}$, soit 270,833 dinars.**

Une femme décède en laissant un époux, une mère, deux sœurs germaines et mille (1000) dinars.	Une femme décède en laissant un époux, une mère, deux frères germains et mille (1000) dinars.
L'époux obtient $\frac{3}{8}$, soit 375,000 dinars.	L'époux obtient $\frac{3}{6}$, soit 500,000 dinars.
La mère obtient $\frac{1}{8}$, soit 125,000 dinars.	La mère obtient $\frac{1}{6}$, soit 166,666 dinars.
Les deux sœurs germaines héritent chacune $\frac{2}{8}$, soit 250,000 dinars.	**Les deux frères germains héritent chacun $\frac{1}{6}$, soit 166,666 dinars.**

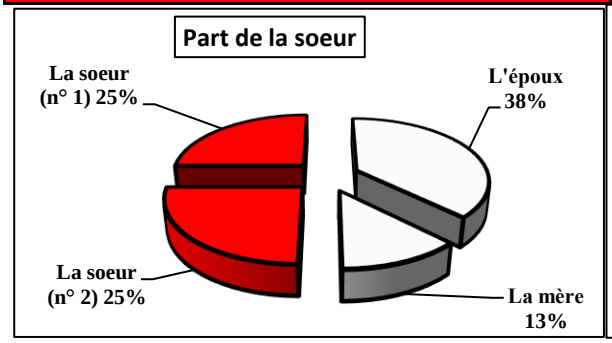

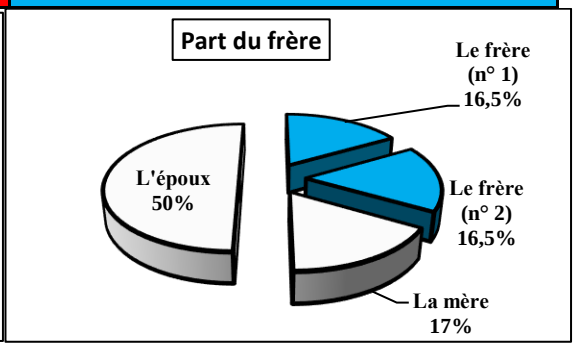

Ainsi, avec la réserve successorale du deux tiers, la femme obtient (la sœur germaine dans notre exemple a obtenu 250 d.) une part supérieure à celle de l'homme, héritier universel (le frère germain hérite dans notre exemple 166,666 d.)[39].

49.— ■ Deuxième situation. Parfois la réserve successorale de la moitié attribue à la femme plus que ce que confère la qualité d'héritier universel à l'homme.

50.— □ Première hypothèse. Elle se compose de deux cas séparés :

Premier cas	Second cas
Une femme décède en laissant un époux, un père, une mère, une fille et mille (1000) dinars.	Une femme décède en laissant un époux, un père, une mère, un fils et mille (1000) dinars.

[39] Le résultat sera le même si l'auteur était un homme : la sœur germaine hérite plus que le frère germain.

Premier cas	Second cas
Un homme décède en laissant une épouse, une mère, deux sœurs germaines et mille (1000) dinars.	Un homme décède en laissant une épouse, une mère, deux frères germains et mille (1000) dinars.
L'épouse obtient $\frac{3}{13}$, soit 230,769 dinars.	L'épouse obtient $\frac{6}{24}$, soit 250,000 dinars.
La mère obtient $\frac{2}{13}$, soit 153,846 dinars.	La mère obtient $\frac{4}{24}$, soit 166,666 dinars.
Les deux sœurs germaines héritent chacune $\frac{4}{13}$, soit 307,692 dinars.	**Les deux frères germains héritent chacun $\frac{7}{24}$, soit 291,666 dinars.**

L'époux obtient $\frac{3}{13}$, soit 230,769 dinars.	L'époux obtient $\frac{3}{12}$, soit 250 dinars.
Le père prend $\frac{2}{13}$, soit 153,846 dinars	Le père prend $\frac{2}{12}$, soit 166,666 dinars.
La mère obtient $\frac{2}{13}$, soit 153,846 dinars	La mère obtient $\frac{2}{12}$, soit 166,666 dinars.
La fille hérite $\frac{6}{13}$, soit 461,538 dinars.	**Le fils hérite $\frac{5}{12}$, soit 416,666 dinars.**

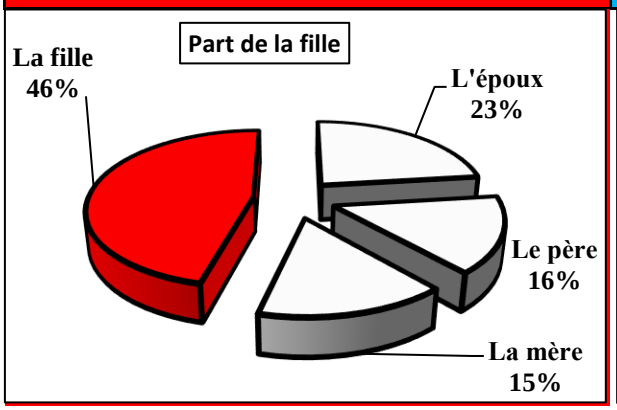

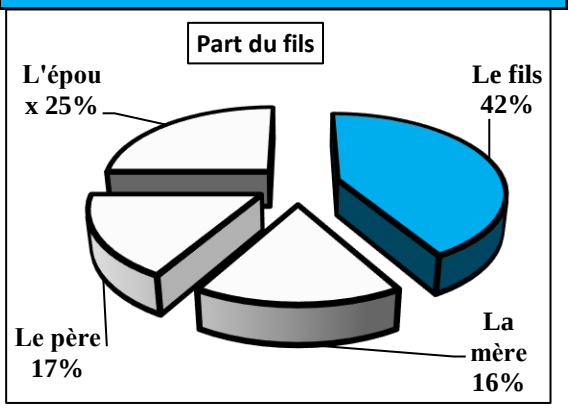

Ainsi, avec la réserve successorale de la moitié, la femme obtient (la fille dans notre exemple a obtenu 461,538 d) une part supérieure à celle de l'homme, héritier universel (le fils hérite dans notre exemple 416,666 d)[40].

51.— □ Deuxième hypothèse. Elle se compose de deux cas séparés :

Premier cas	Second cas
Une femme décède en laissant un époux, un père, une mère, une petite-fille (du côté du fils) et mille (1000) dinars.	Une femme décède en laissant un époux, un père, une mère, un petit-fils (du côté du fils) et mille (1000) dinars.
L'époux obtient $\frac{3}{13}$, soit 230,769 dinars.	L'époux obtient $\frac{3}{12}$, soit 250 dinars.

[40] Le résultat sera différent si l'auteur était un homme : la fille hérite moins que le fils, mais la différence n'est pas celle de la chose et de son double.

Premier cas	Second cas
Un homme décède en laissant une épouse, un père, une mère, une fille et mille (1000) dinars.	Un homme décède en laissant une épouse, un père, une mère, un fils et mille (1000) dinars.
L'épouse obtient $\frac{3}{24}$, soit 125 dinars.	L'épouse obtient $\frac{3}{24}$, soit 125 dinars.
Le père prend $\frac{5}{24}$, soit 208,333 dinars	Le père prend $\frac{4}{24}$, soit 166,666 dinars.
La mère obtient $\frac{4}{24}$, soit 166,666 dinars	La mère obtient $\frac{4}{24}$, soit 166,666 dinars.
La fille hérite $\frac{12}{24}$, soit 500 dinars.	**Le fils hérite $\frac{13}{24}$, soit 541,666 dinars.**

Le père prend $\frac{2}{13}$, soit 153,846 dinars.	Le père prend $\frac{2}{12}$, soit 166,666 dinars.
La mère obtient $\frac{2}{13}$, soit 153,846 dinars.	La mère obtient $\frac{2}{12}$, soit 166,666 dinars.
La petite-fille hérite $\frac{6}{13}$, soit 461,538 dinars.	**Le petit-fils hérite $\frac{5}{12}$, soit 416,666 dinars.**

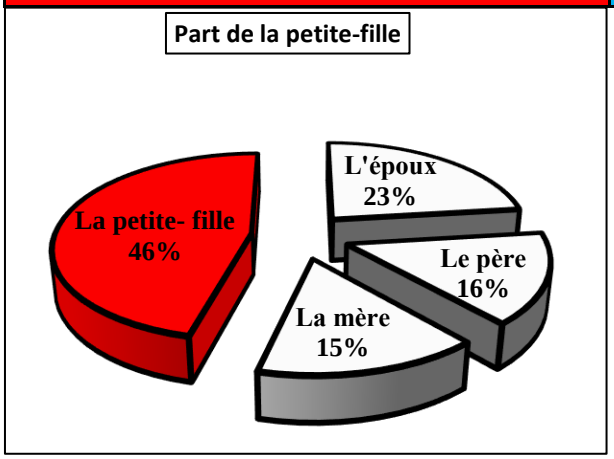

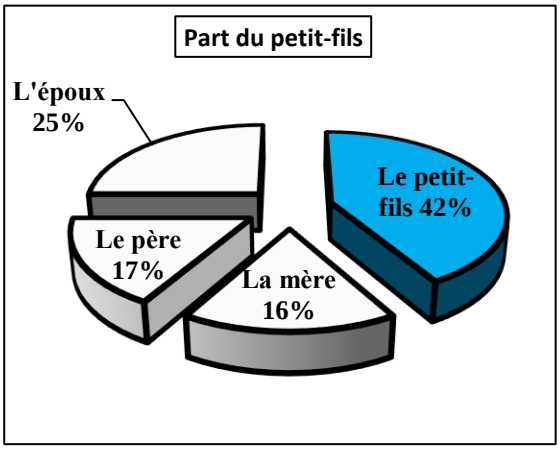

Ainsi, avec la réserve successorale de la moitié, la femme obtient (la petite-fille dans notre exemple a obtenu 461,538 d.) une part supérieure à celle de l'homme, héritier universel (le petit-fils hérite dans notre exemple 416,666 d.)[41].

52.— □ Troisième hypothèse. Elle se compose de deux cas :

Premier cas	Second cas
Une femme décède en laissant un époux, une mère, une sœur germaine et mille (1000)	Une femme décède en laissant un époux, une mère, deux fils et mille

[41] Le résultat sera différent si l'auteur était un homme : la petite-fille (du côté de la fille) hérite moins que le petit-fils (du côté du fils), mais la différence n'est pas celle de la chose et de son double.

Premier cas	Second cas
Un homme décède en laissant une épouse, un père, une mère, une petite-fille (du côté de la fille) et mille (1000) dinars.	Un homme décède en laissant une épouse, un père, une mère, un petit-fils (du côté du fils) et mille (1000) dinars.
L'épouse obtient $\frac{3}{24}$, soit 125 dinars.	L'épouse obtient $\frac{3}{24}$, soit 125 dinars.
Le père prend $\frac{5}{24}$, soit 208,333 dinars.	Le père prend $\frac{4}{24}$, soit 166,666 dinars.
La mère obtient $\frac{4}{24}$, soit 166,666 dinars.	La mère obtient $\frac{4}{24}$, soit 166,666 dinars.
La petite-fille (du côté de la fille) hérite $\frac{12}{24}$, soit 500 dinars.	**Le petit-fils (du côté du fils) hérite $\frac{13}{24}$, soit 541,666 dinars.**

dinars.	(1000) dinars.
L'époux obtient $\frac{3}{8}$, soit : 375 dinars.	L'époux obtient $\frac{6}{24}$, soit : 250 dinars.
La mère obtient $\frac{2}{8}$, soit : 250 dinars.	La mère obtient $\frac{4}{24}$, soit : 166,666 dinars.
La sœur germaine hérite $\frac{3}{8}$, soit : 375 dinars.	**Les deux fils héritent chacun $\frac{7}{24}$, soit : 291,666 dinars.**

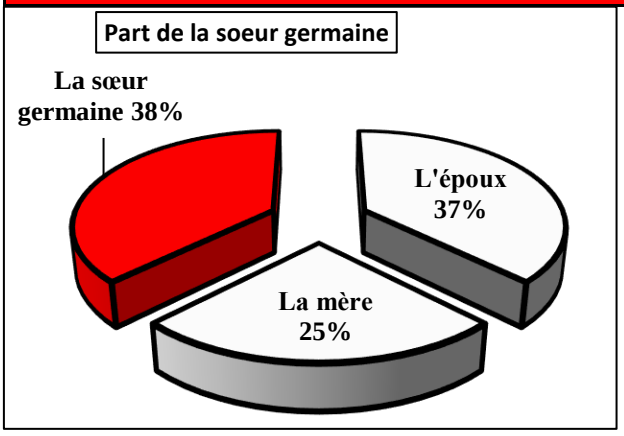

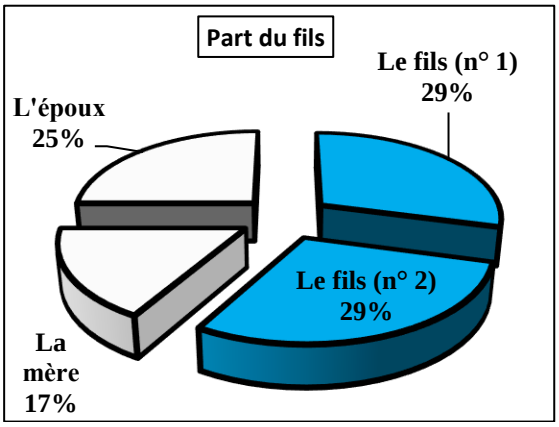

Ainsi, avec la réserve successorale de la moitié, la femme obtient (la sœur germaine dans notre exemple a obtenu 375 d.) une part supérieure à celle de l'homme, héritier universel (le fils hérite dans notre exemple 291,666 d.). La femme a pris une part successorale supérieure à celle de l'homme alors qu'elle est la plus éloignée de la défunte[42].

53.— ■ Troisième situation : Parfois la réserve successorale du tiers attribue à la femme plus que ce que confère la qualité d'héritier universel à l'homme.

54.— □ Premier cas :

Un homme décède en laissant une épouse, une mère, deux sœurs utérines, deux frères germains et mille (1000) dinars.

[42] Le résultat sera le même si l'auteur était un homme : la sœur germaine hérite plus que le fils.

Premier cas	Second cas
Un homme décède en laissant une épouse, une mère, une sœur germaine et mille (1000) dinars.	Un homme décède en laissant une épouse, une mère, deux fils et mille (1000) dinars.
L'épouse obtient $\frac{3}{13}$, soit : 230,769 dinars.	L'épouse obtient $\frac{6}{48}$, soit : 125 dinars.
La mère obtient $\frac{4}{13}$, soit : 307,692 dinars.	La mère obtient $\frac{8}{48}$, soit : 166,666 dinars.
La sœur germaine hérite $\frac{6}{13}$, soit : 461,538 dinars.	**Les deux fils héritent chacun $\frac{17}{48}$, soit : 354,166 dinars.**

L'épouse obtient $\frac{6}{24}$, soit 250,000 dinars.

La mère hérite $\frac{4}{24}$, soit 166,666 dinars.

Les deux sœurs utérines prennent chacune $\frac{4}{24}$, soit 166,666 dinars.

Les deux frères germains obtiennent chacun $\frac{3}{24}$, soit 125 dinars[43].

Total des parts	24
Epouse	6
Mère	4
Sœur utérine (n° 1)	4
Sœur utérine (n° 2)	4
Frère germain (n° 1)	3
Frère germain (n° 2)	3

[43] Si on met, face à ce cas, un autre comprenant les mêmes données mais en changeant les deux sœurs utérines par deux frères utérins, on trouvera que chacun de ces deux derniers prend 166,666 dinars. Ainsi on sera une autre fois devant la situation où la femme (la sœur utérine) hérite comme l'homme (le frère utérin).

Premier cas	Second cas
Un homme décède en laissant une épouse, une mère, deux sœurs utérines, deux frères germains et mille (1000) dinars.	Un homme décède en laissant une épouse, une mère, deux frères utérins, deux frères germains et mille (1000) dinars.
L'épouse obtient $\frac{6}{24}$, soit 250,000 dinars.	L'épouse obtient $\frac{6}{24}$, soit : 250 dinars.
La mère hérite $\frac{4}{24}$, soit 166,666 dinars.	La mère hérite $\frac{4}{24}$, soit 166,666 dinars.
Les deux sœurs utérines prennent chacune $\frac{4}{24}$, soit 166,666 dinars.	**Les deux frères utérins obtiennent chacun $\frac{4}{24}$, soit 166,666 dinars.**
Les deux frères germains obtiennent chacun $\frac{3}{24}$, soit 125 dinars.	Les deux frères germains héritent chacun $\frac{3}{24}$, soit 125 dinars.

Remarque: Dans le second cas, le frère utérin prend plus que le frère germain alors qu'il est le plus éloigné du défunt.

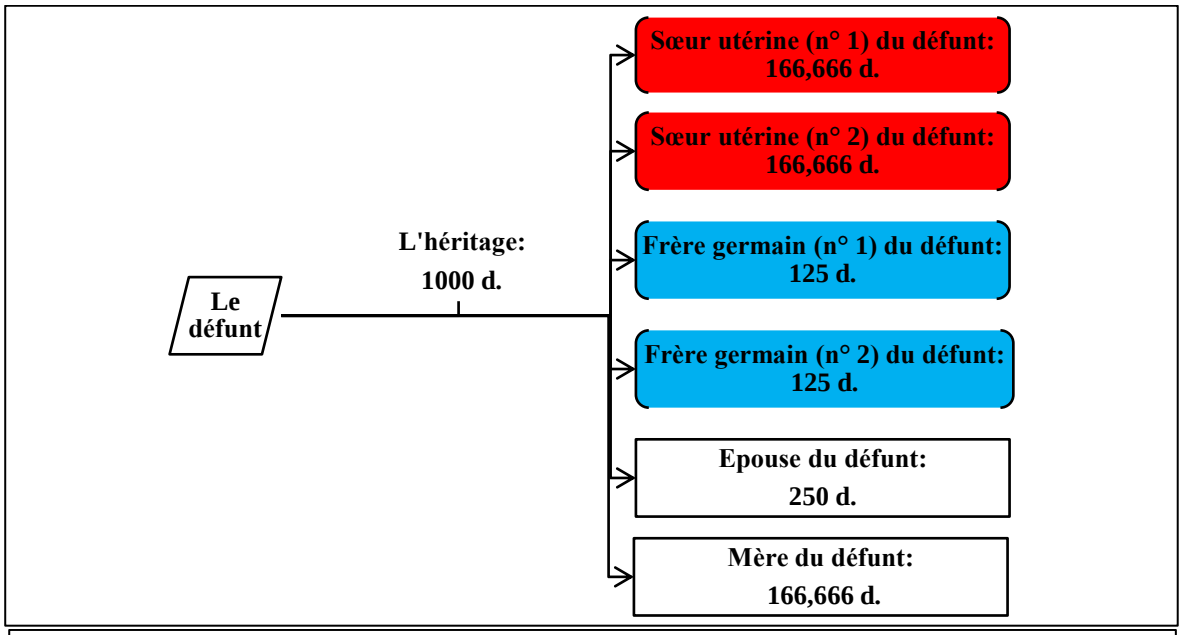

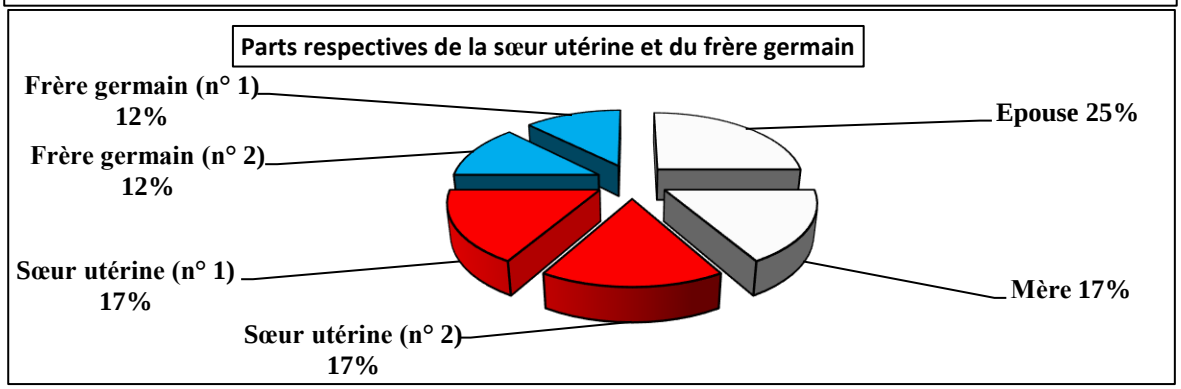

Ainsi, avec la réserve successorale du tiers, la femme obtient (la sœur utérine dans notre exemple a obtenu 166,666 d.) une part supérieure à celle de l'homme, héritier universel (le frère germain hérite dans notre exemple 125 d.). La femme a pris une part successorale supérieure à celle de l'homme alors qu'elle est la plus éloignée du défunt[44].

55.— □ Deuxième cas :

---

[44] Si l'auteur était une femme, la sœur utérine hérite comme le frère germain. Ainsi une femme prend une part égale à celle de l'homme alors qu'elle est la plus éloignée du défunt :
Une femme décède en laissant un époux, une mère, deux sœurs utérines, deux frères germains et mille (1000) dinars.

L'époux obtient $\frac{6}{12}$, soit 500,000 dinars.

La mère hérite $\frac{2}{12}$, soit 166,666 dinars.

Les deux sœurs utérines prennent chacune $\frac{1}{12}$, soit 83,333 dinars.

Les deux frères germains obtiennent chacun $\frac{1}{12}$, soit 83,333 dinars.

Une femme décède en laissant un époux, deux sœurs utérines, deux frères germains et mille (1000) dinars.

L'époux obtient $\frac{6}{12}$, soit 500,000 dinars.

Les deux sœurs utérines prennent chacune $\frac{2}{12}$, soit 166,666 dinars.

Les deux frères germains obtiennent chacun $\frac{1}{12}$, soit 83,333 dinars.

Total des parts	12
Epoux	6
Sœur utérine (n° 1)	2
Sœur utérine (n° 2)	2
Frère germain (n° 1)	1
Frère germain (n° 2)	1

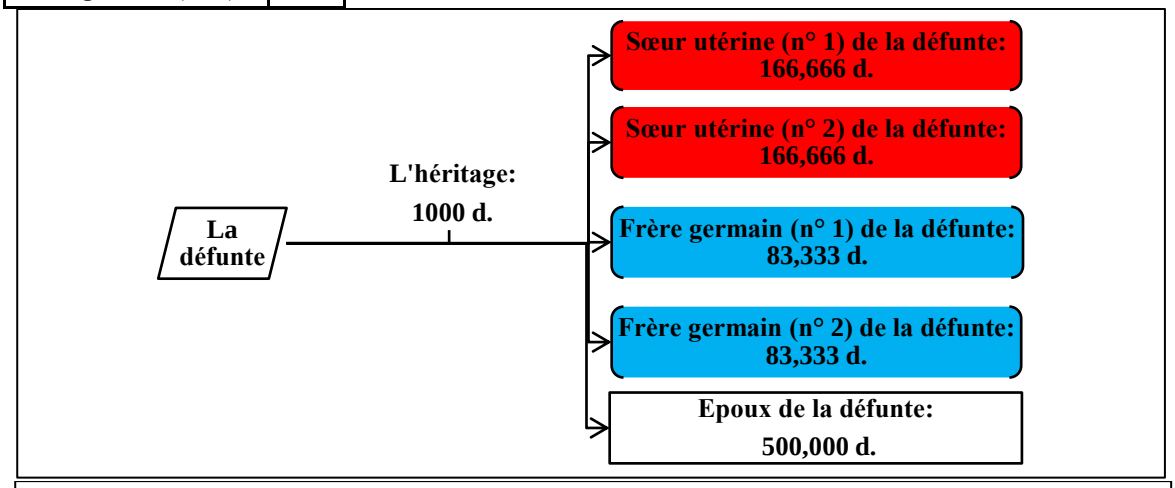

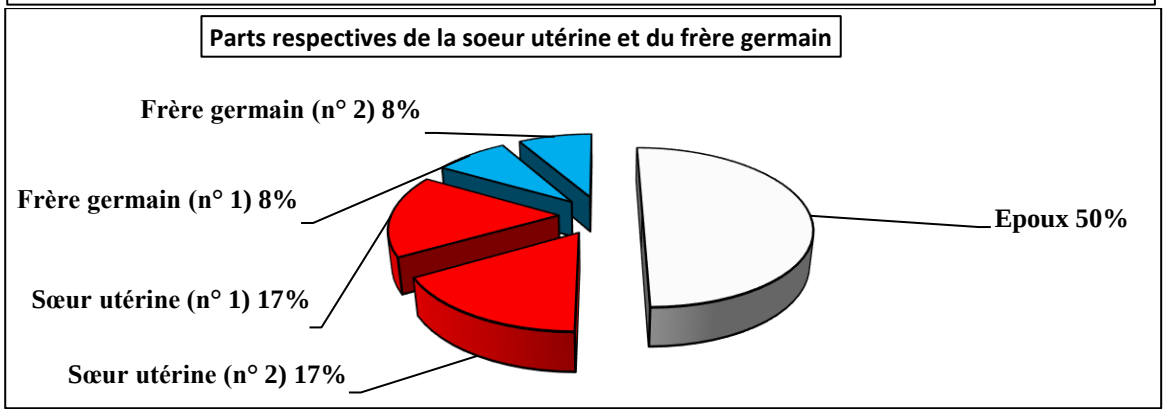

Ainsi, avec la réserve successorale du tiers, la femme obtient (la sœur utérine dans notre exemple a obtenu 166,666 d) une part supérieure à celle de l'homme, héritier universel (le frère germain hérite dans notre exemple 83,333 d). La femme a pris une part successorale supérieure à celle de l'homme alors qu'elle est la plus éloignée de la défunte[45].

[45] Le résultat sera différent si l'auteur était un homme : la sœur utérine hérite moins que le frère germain. Mais la différence n'est pas celle de la chose et de son double :

56.— ■ Quatrième situation : Parfois la réserve successorale du sixième attribue à la femme plus que ce que confère la qualité d'héritier universel à l'homme. Plusieurs illustrations peuvent à cet égard être évoquées, parmi lesquelles les cas suivants :

57.— □ Première hypothèse :

Une femme décède en laissant un époux, une mère, une sœur utérine, deux frères germains et mille (1000) dinars.

L'époux obtient $\frac{6}{12}$, soit 500,000 dinars.

La mère hérite $\frac{2}{12}$, soit 166,666 dinars.

La sœur utérine prend $\frac{2}{12}$, soit 166,666 dinars.

Les deux frères germains obtiennent chacun $\frac{1}{12}$, soit 83,333 dinars.

Total des parts	12
Epoux	6
Mère	2
Sœur utérine	2
Frère germain (n° 1)	1
Frère germain (n° 2)	1

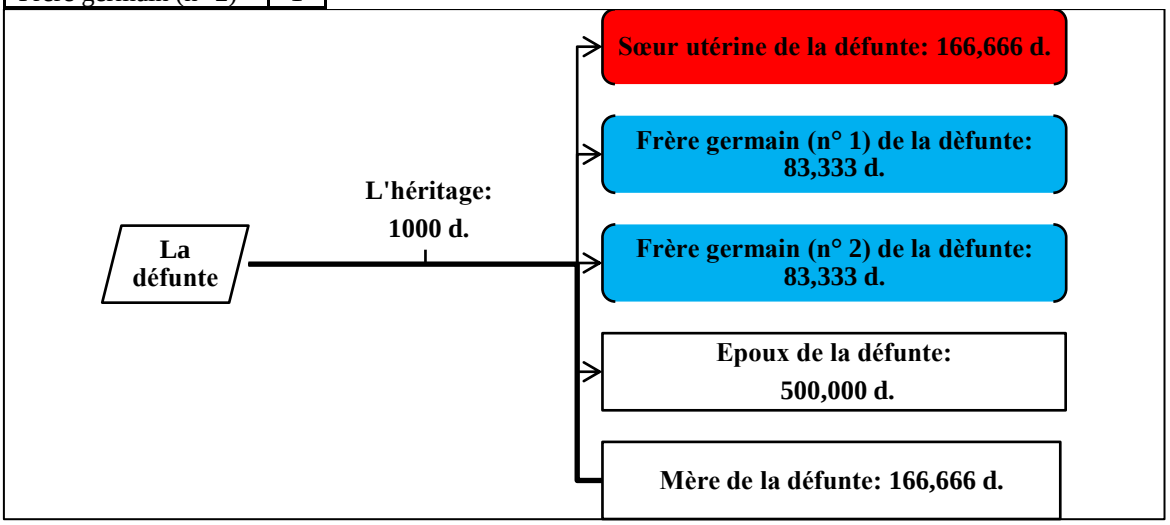

Un homme décède en laissant une épouse, deux sœurs utérines, deux frères germains et mille (1000) dinars.

L'épouse obtient $\frac{6}{24}$, soit 250,000 dinars.

Les deux sœurs utérines prennent chacune $\frac{4}{24}$, soit 166,666 dinars.

Les deux frères germains obtiennent chacun $\frac{5}{24}$, soit 208,333 dinars.

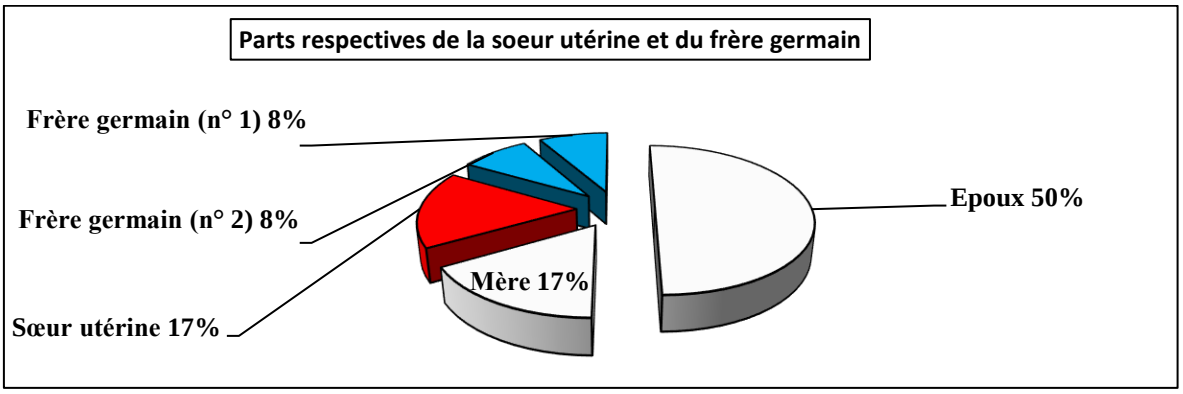

Ainsi, avec la réserve successorale du sixième, la femme obtient (la sœur utérine dans notre exemple a obtenu 166,666 d) une part supérieure à celle de l'homme, héritier universel (le frère germain hérite dans notre exemple 83,333 d). La femme a pris une part successorale supérieure à celle de l'homme alors qu'elle est la plus éloignée de la défunte[46]. Au surplus, au fur et à mesure que le nombre des frères germains augmente leur part se réduit alors que la part de la femme reste la même.

58.— □ Deuxième hypothèse. Elle se compose de deux cas :

Premier cas	Second cas
Un homme décède en laissant une épouse, un père, une mère, une fille, une petite-fille et mille (1000) dinars.	Un homme décède en laissant une épouse, un père, une mère, une fille, un petit-fils et mille (1000) dinars.
L'épouse obtient $\frac{3}{27}$, soit 111,111 dinars.	L'épouse obtient $\frac{3}{24}$, soit 125 dinars.
Le père prend $\frac{4}{27}$, soit 148,148 dinars.	Le père prend $\frac{4}{24}$, soit 166,666 dinars.
La mère obtient $\frac{4}{27}$, soit 148,148 dinars.	La mère obtient $\frac{4}{24}$, soit 166,666 dinars.
La fille hérite $\frac{12}{27}$, soit 444,444 dinars.	La fille hérite $\frac{12}{24}$, soit 500 dinars.
La petite-fille prend $\frac{4}{27}$, soit 148,148 dinars.	**Le petit-fils prend $\frac{1}{24}$, soit 41,666 dinars.**

[46] Le résultat sera différent si l'auteur était un homme : la sœur utérine hérite moins que le frère germain. Mais la différence n'est pas celle de la chose et de son double :
Un homme décède en laissant un époux, une mère, une sœur utérine, deux frères germains et mille (1000) dinars.

L'épouse obtient $\frac{6}{24}$, soit 250,000 dinars.

La mère hérite $\frac{4}{24}$, soit 166,666 dinars.

La sœur utérine prend $\frac{4}{24}$, soit 166,666 dinars.

Les deux frères germains obtiennent chacun $\frac{5}{24}$, soit 208,333 dinars.

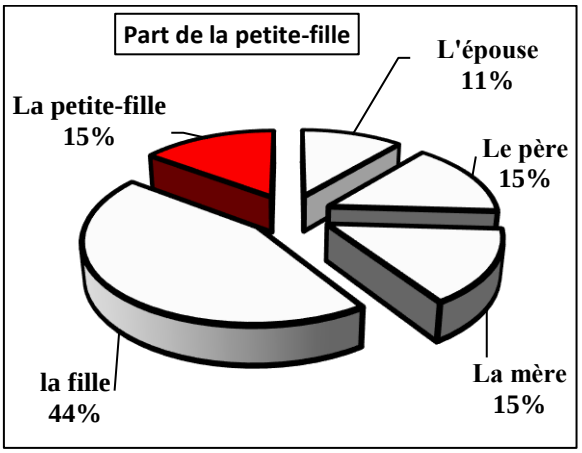

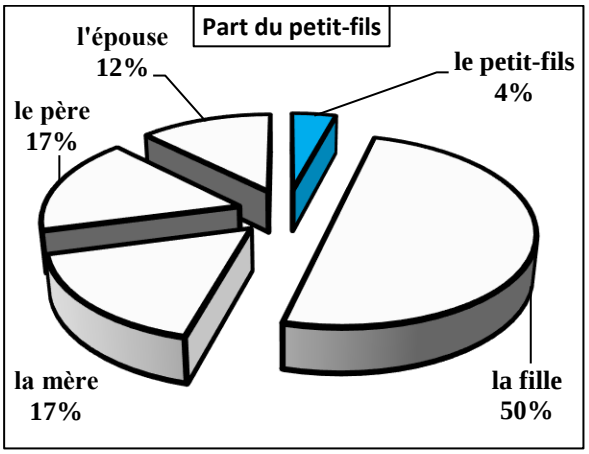

Ainsi, avec la réserve successorale du sixième, la femme obtient (la petite-fille dans notre exemple a obtenu 148,148 d.) une part supérieure à celle de l'homme, héritier universel (le petit-fils hérite dans notre exemple 41,666 d.)[47]. En d'autres termes, « la petite-fille a hérité quatre parts successorales […] car sa réserve est du sixième. Tant dis que le petit-fils a obtenu une seule part, car il est héritier universel. A ce titre il prend le reste. Et il ne reste qu'une seule part »[48].

59.— □ Troisième hypothèse. Elle est rare, elle se compose de deux cas :

Premier cas	Second cas
Un homme décède en laissant une mère, une grand-mère maternelle, une grand-mère paternelle, et mille (1000) dinars.	Un homme décède en laissant un père, une grand-mère maternelle, une grand-mère paternelle, et mille (1000) dinars.
La mère obtient une partie de la succession en vertu de sa réserve, le reste par retour (en vertu d'une frange de la doctrine musulmane).	**Le père obtient $\frac{5}{6}$, soit 833,333 dinars.**
La grand-mère maternelle n'hérite rien car elle est évincée[49].	La grand-mère maternelle hérite $\frac{1}{6}$, soit 166,666 dinars.
La grand-mère paternelle n'hérite rien car elle est évincée.	La grand-mère paternelle n'hérite rien car elle est évincée.

[47] Si l'auteur était une femme, on se trouvera : d'un côté devant une mère qui obtient une part égale au père (ce cas rentre dans des situations qui ont précédées : supra, n° 25 s) et d'un autre côté devant une petite-fille (du côté du fils) qui hérite et un petit-fils (du côté du fils) qui n'hérite rien (ce cas rentre dans les situations que nous allons traiter ultérieurement : infra, n° 60 s.) :

[48] Ṣalāḥ Eddīne Sultān, op. cit. (Mīrāth al-marʾa wa masʾalat al-musāwāt), p. 40.

[49] Sur l'éviction (ḥadjb)V. Muḥammad Abū Zahra, op. cit.., p. 167 s.

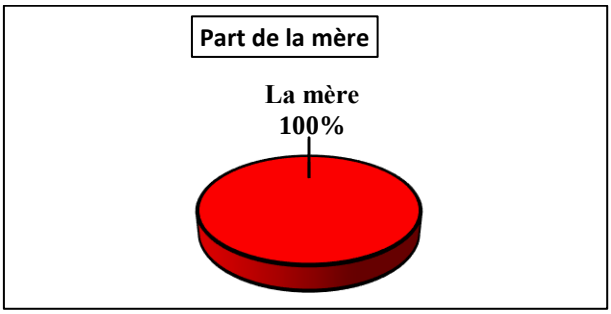

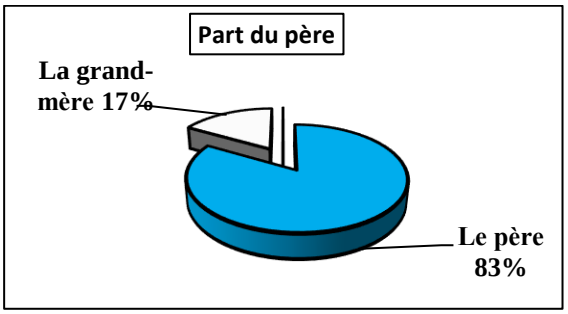

Là aussi, la femme obtient une part supérieure à celle de l'homme.

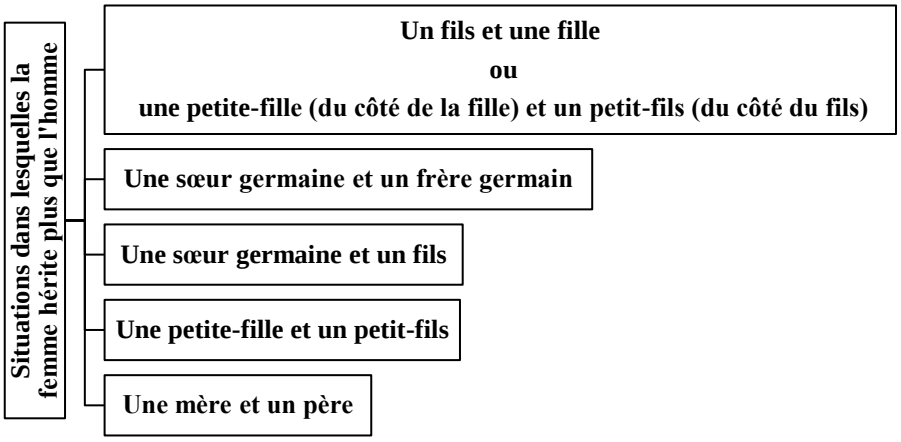

Mais, il y a plus, la femme peut hériter et l'homme non.

1.2.3/ Les situations dans lesquelles la femme hérite et l'homme non

60.— Nous évoquerons à titre d'illustration deux situations qui se composent de deux cas séparés[50].

61.— ■ Première situation : une petite-fille (du côté du fils) et un petit-fils (du côté du fils).

Il est à remarquer dans ce cas que cette situation peut être envisagée dans le cadre de la doctrine qui n'admet pas le legs obligatoire.

Premier cas	Second cas
Une femme décède en laissant un époux, un père, une mère, une fille, une petite-fille et mille (1000) dinars.	Une femme décède en laissant un époux, un père, une mère, une fille, un petit-fils et mille (1000) dinars.
L'époux prend $\frac{3}{15}$, soit 200,000 dinars.	L'époux prend $\frac{3}{13}$, soit 230,769 dinars.
Le père hérite $\frac{2}{15}$, soit 133,333 dinars.	Le père hérite $\frac{2}{13}$, soit 153,846 dinars.

[50] V. un autre exemple cité plus haut (supra, n° 37, note). V. aussi l'exemple que nous avons citer il y a un instant: supra, n° 58, note

La mère obtient $\frac{2}{15}$, soit 133,333 dinars.	La mère obtient $\frac{2}{13}$, soit 153,846 dinars.
La fille prend $\frac{6}{15}$, soit 400,000 dinars.	La fille prend $\frac{6}{13}$, soit 461,538 dinars.
La petite-fille obtient $\frac{2}{15}$, soit 133,333 dinars.	**Le petit-fils hérite le reste à titre d'héritier universel (mais dans ce cas il ne reste rien)[51].**
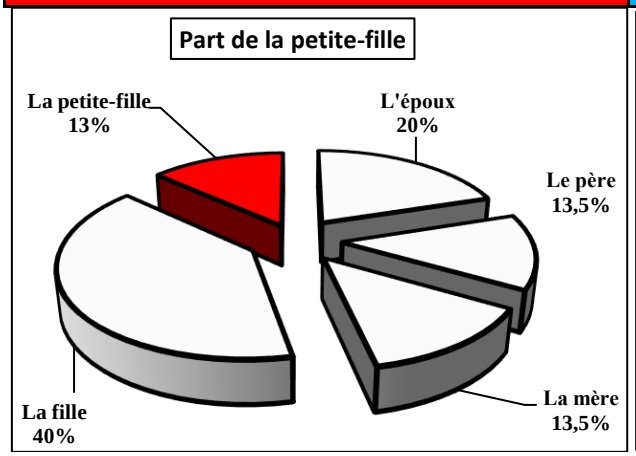	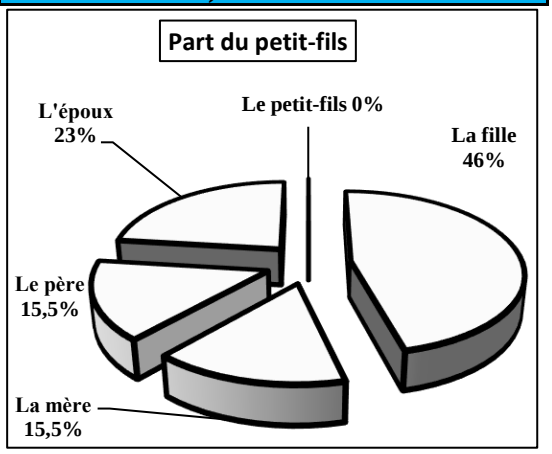

62.— ■ Deuxième situation. Elle se compose de deux cas : dans le premier nous avons une sœur consanguine ; dans la second un frère consanguin.

Premier cas	Second cas
Une femme décède en laissant un époux, une sœur germaine, une sœur consanguine et mille (1000) dinars.	Une femme décède en laissant un époux, une sœur germaine, un frère consanguin et mille (1000) dinars.

[51] Si l'auteur était un homme, on se trouvera devant une mère qui hérite une part égale au père, et devant une petite-fille (du côté du fils) qui hérite plus que le petit-fils (du côté du fils) :

Premier cas	Second cas
Un homme décède en laissant une épouse, un père, une mère, une fille, une petite-fille et mille (1000) dinars.	Un homme décède en laissant une épouse, un père, une mère, une fille, un petit-fils et mille (1000) dinars.
L'épouse prend $\frac{3}{27}$, soit 111,111 dinars.	L'épouse prend $\frac{3}{24}$, soit 125,000 dinars.
Le père hérite $\frac{4}{27}$, soit 148,148 dinars.	**Le père hérite $\frac{4}{24}$, soit 166,666 dinars.**
La mère obtient $\frac{4}{27}$, soit 148,148 dinars.	**La mère obtient $\frac{4}{24}$, soit 166,666 dinars.**
La fille prend $\frac{12}{27}$, soit 444,444 dinars.	La fille prend $\frac{12}{24}$, soit 500,000 dinars.
La petite-fille (du côté du fils) obtient $\frac{4}{27}$, soit 133,333 dinars.	**Le petit-fils (du côté du fils) hérite $\frac{1}{24}$, soit 41,666 dinars.**

L'époux prend $\frac{3}{7}$, soit 428,571 dinars.	L'époux prend la moitié, soit 500 dinars.
La sœur germaine hérite $\frac{3}{7}$, soit 428,571 dinars.	La sœur germaine hérite la moitié, soit 500 dinars.
La sœur consanguine obtient $\frac{1}{7}$, soit 142,857 dinars.	**Le frère consanguin n'hérite rien[52].**

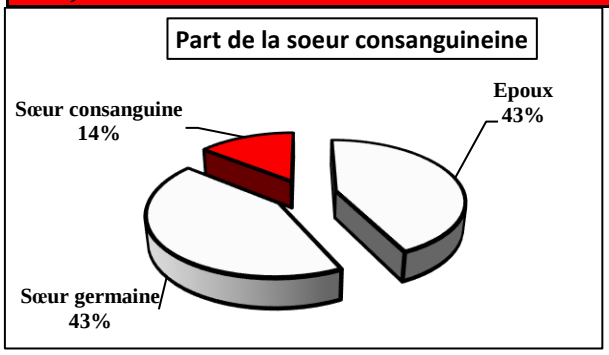

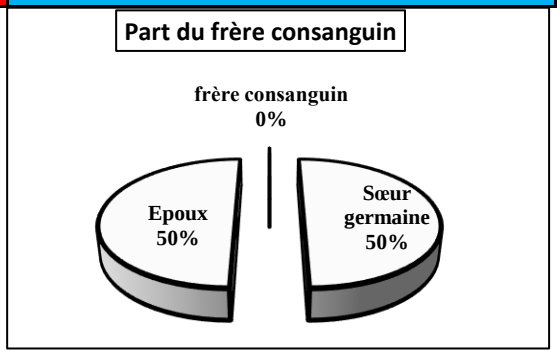

63.— De ce qui vient d'être dit, Il résulte qu'il existe des situations dans lesquelles la femme hérite et l'homme non.

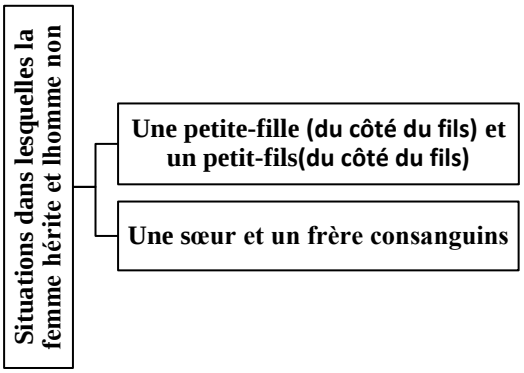

[52] Le résultat sera diffèrent, si l'auteur était un homme : la sœur consanguine prend moins que le frère consanguin, mais la différence n'est pas celle de la chose et de son double :

Premier cas	Second cas
Un homme décède en laissant une épouse, une sœur germaine, une sœur consanguine et mille (1000) dinars.	Un homme décède en laissant une épouse, une sœur germaine, un frère consanguin et mille (1000) dinars.
L'épouse prend $\frac{4}{16}$, soit 250,000 dinars.	L'épouse prend $\frac{1}{4}$, soit 250,000 dinars.
La sœur germaine hérite $\frac{9}{16}$, soit 562,500 dinars.	La sœur germaine hérite $\frac{2}{4}$, soit 500,000 dinars.
La sœur consanguine obtient $\frac{3}{16}$, soit 187,500 dinars.	**Le frère consanguin hérite $\frac{1}{4}$, soit 250,000 dinars.**

Mais avant ces situations, nous avons passé en revue les situations dans lesquelles la femme hérite plus que l'homme ; celles dans lesquelles la femme hérite une part égale à celle de l'homme ; celles dans lesquelles la femme hérite une part inférieure à celle de l'homme. Après avoir exposé ces situations, il est utile d'en faire une lecture.

2. Lecture des situations successorales de la femme en comparaison avec celles de l'homme du même rang

64.– La lecture de ces situations nous permet, d'abord, de constater que la femme n'hérite pas dans la plupart des cas la moitié de ce qui revient à l'homme. Ensuite, lorsque la femme hérite une part inférieure à celle de l'homme, cela est dû en particulier au fait qu'elle trouve une compensation, surtout, dans la pension alimentaire. Nous allons donc procéder en premier lieu à détermination des situations prédominantes, avant de justifier l'existence des situations non prédominantes.

2.1/ Détermination des situations prédominantes

65.– L'examen des situations de succession de la femme et de l'homme du même rang, nous permet de constater ce qui suit :

► La part successorale de la fille – comparée avec celle du fils – tourne autour de quatre situations :

□ La fille hérite la moitié de ce qu'hérite le fils[53].

□ La fille hérite moins que le fils, mais la différence n'est pas celle de la chose et de son double[54].

□ La fille hérite une part égale à celle du fils[55].

□ La fille hérite une part supérieure à celle du fils[56].

► La part successorale de la petite-fille – comparée avec celle du petit-fils – tourne autour de cinq situations :

□ La petite-fille hérite la moitié de ce qu'hérite le petit-fils[57].

□ La petite-fille hérite moins que le petit-fils, mais la différence n'est pas celle de la chose et de son double[58].

□ La petite-fille hérite une part égale à celle du petit-fils[59].

□ La petite-fille hérite une part supérieure à celle du petit-fils[60].

□ La petite-fille hérite, mais le petit-fils n'hérite rien[61].

► La part successorale de la sœur germaine – comparée avec celle du frère germain – tourne autour de trois situations :

□ La sœur germaine hérite la moitié de ce qu'hérite le frère germain[62].

---

[53] V. supra, n° 11.
[54] V. supra, n° 50 (note).
[55] V. supra, n° 39.
[56] V. supra, n° 43, n° 46 (texte et note) et n° 50.
[57] V. supra, n° 12.
[58] V. supra, n° 51 (note).
[59] V. supra, n° 40.
[60] V. supra, n° 51, n° 58 et n° 61 (note).
[61] V. supra, n° 61.
Pour ce qui est de la part successorale de la fille du petit-fils (du côté du fils) – comparée avec celle du fils du petit-fils (du côté du fils), elle tourne autour des situations suivantes :
La fille du petit-fils (du côté du fils) hérite la moitié de ce que hérite le fils du petit-fils (du côté du fils) [V. supra, n° 12].
La fille du petit-fils (du côté du fils) hérite une part égale à celle du fils du petit-fils (du côté du fils) [V. supra, n° 40].
[62] V. supra, n° 15.

□ La sœur germaine hérite une part égale à celle du frère germain[63].
□ La sœur germaine hérite une part supérieure à celle du frère germain[64].
► La part successorale de la sœur consanguine – comparée avec celle du frère consanguin – tourne autour de quatre situations :
□ La sœur consanguine hérite la moitié de ce qu'hérite le frère consanguin[65].
□ La sœur consanguine hérite moins que le frère consanguin, mais la différence n'est pas celle de la chose et de son double[66].
□ La sœur consanguine hérite une part égale à celle du frère consanguin[67].
□ La sœur consanguine hérite, mais le frère consanguin n'hérite rien[68].
► La part successorale de la mère – comparée avec celle du père – tourne autour de quatre situations :
□ La mère hérite la moitié de ce qu'hérite le père[69].
□ La mère hérite moins que le père, mais la différence n'est pas celle de la chose et de son double[70].
□ La mère hérite une part égale à celle du père[71].
□ La mère hérite une part supérieure à celle du père[72].
► La part successorale de l'épouse – comparée avec celle de l'époux – tourne autour de deux situations :
□ L'épouse hérite la moitié de ce qu'hérite l'époux[73].
□ L'épouse hérite une part égale à celle de l'époux[74].
A ce qui précède, nous pouvons ajouter la situation successorale de la sœur utérine comparée avec celle du frère utérin (la tante du côté paternel comparée avec l'oncle, etc.) : dans ce cas la sœur utérine hérite une part égale à celle du frère utérin[75].

66.– Si l'on s'intéresse maintenant à la fille (à la petite-fille, etc.), à la sœur (germaine ou consanguine), à la mère, à l'épouse, nous pouvons dire que nous avons trouvé que ces femmes héritent la moitié de ce qu'hérite l'homme qui partage avec elles le même rang. Il est à cet égard possible de conclure que ce sont ces situations qui ont conduit

---

[63] V. supra, n° 38 (texte et note), n° 39 et n° 41.
[64] V. supra, n° 48.
Mieux encore, on a rencontré une situation où la sœur germaine hérite une part supérieure à celle du fils, bien qu'elle soit la plus éloignée de l'auteur (V. supra, n° 52).
[65] V. supra, n° 16.
[66] V. supra, n° 62 (note).
[67] V. supra, n° 39.
[68] V. supra, n° 62.
[69] V. supra, n° 19.
[70] V. supra, n° 19 (note).
[71] V. supra, n° 27, n° 28, n° 29 et n° 39.
[72] V. supra, n° 19 (note), n° 44 et n° 59.
[73] V. supra, n° 20 et n° 21.
[74] V. supra, n° 39.
[75] V. supra, n° 34, n° 35, n° 39, n° 41, et n° 54 (note).
Mieux encore, on a trouvé la sœur utérine hériter une part égale à celle du frère germain, alors qu'elle est la plus éloignée de l'auteur (V. supra, n° 36, n° 37 et n° 54 [note]).
On a trouvé aussi la sœur utérine hériter, mais le frère germain n'hérite rien (V. supra, n° 37 [note]).

Joseph Schacht (etc.) à considérer que : « en droit musulman, les héritières n'obtiennent en général que la moitié de la part des héritiers du même rang ».

67.─ Mais, l'étude a aussi permis de trouver que dans plusieurs autres situations, plus nombreuses que celles qui ont précédé, ces mêmes femmes obtiennent une part bien meilleure à celle exposée plus haut. Ce qui permet d'affirmer que la proposition prédicative (Le droit musulman est un droit dans lequel les héritières n'obtiennent en général que la moitié de la part des héritiers du même rang) formulée par Joseph Schacht (etc.) est fausse. Ainsi, le prédicat (un droit dans lequel les héritières n'obtiennent en général que la moitié de la part des héritiers du même rang) ne convient pas au sujet (le droit musulman).

68.─ Certains pourraient dire que ce résultat est atteint si l'on part de questions théoriques relatives aux successions, c'est-à-dire de questions qui n'ont pas été ramenées à la réalité, et qui donc n'ont pas été prises en un lieu déterminé (Tunis par exemple) à un moment déterminé (sur une année par exemple), pour savoir combien de successions ont été ouvertes, combien femmes et hommes (du même rang) ont-ils effectivement hérités.
On pourrait rétorquer que l'objectif de ce travail est de discuter une thèse prônée par certains auteurs, basée sur des données tirées de la législation relative à la succession et non sur des données tirées de l'application de cette législation en un lien déterminé à un moment déterminé.

69.─ Mais supposons que ce qui été demandé était d'examiner la question de l'égalité successorale au plan de la pratique, peut-on dire alors que le résultat de la recherche aboutirait au résultat suivant : en droit musulman, les héritières n'obtiennent en général que la moitié de la part des héritiers du même rang ?
La réponse est : oui et non. Oui en présence de certains données démographiques. Non en présence d'autres données[76].

70.─ De ce qui précède, il convient de garder présent à l'esprit que la femme n'hérite pas dans la plupart des cas la moitié de ce qu'hérite l'homme. La question est maintenant de déterminer pour quelle raison la femme hérite dans certaines situations – non prédominantes – la moitié de ce qu'hérite l'homme ?

---

[76] Dans une étude sur l'héritage dans la région de Kastamonu, sous l'empire Ottoman, et allant de 1712 à 1760, on a trouvé:
que les fils et les filles ont hérité 49% de la valeur des biens objet de différentes successions ouvertes;
que les fils ont hérité 30% et les filles 19%.
Ainsi le ratio de la moyenne héritée par les fils à la moyenne héritée par les filles n'est pas de 2 mais de 1,54.
Bogaç A. Ergene and Ali Berker : «Inheritance and Intergenerational Wealth Transmission in Eighteenth-Centrury Ottoman Kastamonu: an Empirical Inverstigation», Journal of Family History, 2009, p. 24 - 46. Cf.: Muḥammad Moḥsin Shakrūn, «Madkhal ila al-baḥth dimoughrafi fi al-mawārith», Mémoire de mastère, Université Ezzitouna, Institut Supérieur de Théologie, Tunis, 2017 – 2018, p. 48 et passim.

2.2/ Justification de l'existence des situations non prédominantes

71.— La justification des quatre situations dans lesquelles la femme hérite la moitié de ce qu'hérite l'homme réside, surtout, dans la législation relative à la pension alimentaire[77].

72.— Si l'on commence par la première situation, celle de la fille et du fils, nous avons pu constater que la fille hérite la moitié de ce qui revient à son frère ; et qu'elle hérite la totalité de la succession si elle est seule. La cause est due au fait que si la fille est dans le besoin, une pension alimentaire lui est servie par son frère. Toutefois, si la fille n'a pas de frère qui lui assure une pension alimentaire, il n'y a aucune raison de lui conférer la moitié de l'héritage. A cela, il faudrait ajouter une autre raison : le droit musulman attribue une autre source de revenu à la femme mariée : le *mahr* (dot)[78], et en plus une pension alimentaire qui lui est servie par son mari[79].

73.— La situation de la sœur germaine ou consanguine est comparable à celle de la fille. La sœur hérite la totalité de la succession si elle est seule. Elle hérite la moitié si elle a un frère, car ce dernier lui doit une pension alimentaire si elle se trouve dans le besoin. La question est différente pour les frères utérins, voilà pourquoi la femelle hérite une part égale au mâle.

74.— Si l'on s'intéresse maintenant à l'héritage de la mère et du père, nous constatons qu'il existe des situations peu nombreuses dans lesquelles la mère hérite la moitié de ce qui revient au père. La raison est que la mère est, ou bien mariée à ce père lequel doit lui servir une pension alimentaire, ou bien n'est plus mariée, une pension doit alors lui être servie par le nouveau époux, par son père ou par un héritier universel.

75.— Il est maintenant question de l'héritage de l'épouse et de l'époux. L'épouse qui ne s'est pas remariée après le décès de son époux a dans la majorité des cas des enfants,

---

[77] Sur la pension alimentaire en droit musulman, V. Wahba Zuḥaylī, *Al-wadjīz fī al-fiḳh al-islāmī*, Dār al-fikr, 2005, T. III, p. 238 s.

[78] En droit musulman, le « mahr » est le bien que doit donner le fiancé à la fiancée lors du contrat de mariage et qui devient la propriété de la femme.

[79] Peut-on, comme le soutient certains auteurs modernistes, dire que l'égalité est dans l'esprit du droit musulman et faire prévaloir cet esprit sur la lettre du texte ?

La question de la lettre et de l'esprit de la loi a été posée en droit occidental moderne (V. Antonin Scalia and Bryan A. Garner, Reading Law : The interpretation of Legal Texts, Published by Thomson/ West, United States of America, 2012, p. 341 ff). La réponse donnée par la doctrine majoritaire est la suivante : la thèse qui préconise de faire prévaloir l'esprit du texte sur sa lettre est une thèse dangereuse. Elle donne un pouvoir arbitraire au juge, ce qui menace la sécurité juridique. Elle lui donne aussi un pouvoir de légiférer, ce qui va à l'encontre du principe de la séparation des pouvoirs. Rien ne peut donc justifier la recherche de l'esprit et du sens équitable en dehors de la lettre de la loi. C'est d'ailleurs la position défendue par Montesquieu dans son livre « L'esprit des lois ».

En droit musulman, les spécialistes de la méthodologie (*uṣūl al- fiḳh*) adoptent la même thèse. Ils font la distinction entre l'intérêt consacré par le texte, l'intérêt exclu par le texte (ici c'est un intérêt contradictoire qui est consacré par le texte) et l'intérêt qui n'est ni consacré ni exclu par le texte. Certes il y a intérêt à donner à la fille une part successorale égale à son frère. Mais cet intérêt a été exclu par le texte. ʿabd al -wahhâb khallâf, *Les fondements du droit musulman*. *ʿilm uṣūl al- fiḳh*, traduit de l'arabe par Claude Dabbak, Asmaa Godin et Mehrezia Labidi Maïza, Préfacé par Abdel-Majid Turki, Éd. Al Qalam, Paris, 1997, p. 123).

cette situation lui confère une part dans la succession revenant à ses enfants qui lui permet de subvenir à ses besoins ; à défaut sa pension pèse sur son père et sur les héritiers universels. Cependant, si elle se remarie, sa pension est à la charge de son époux[80].

76.– Ainsi, les situations dans lesquelles la femme hérite la moitié de ce qu'hérite l'homme trouvent leur justification, surtout, dans la législation relative à la pension alimentaire ; en plus elles ne sont pas prédominantes.

[80] Ṣalāḥ Eddīne Sultān, op. cit. (*Nafaḳat al-marʾa wa masʾalat al-musāwāt*), p. 63.

Conclusion

77.– Joseph Schacht (etc.) a lancé une affirmation prédicative selon laquelle en droit musulman, les héritières n'obtiennent en général que la moitié de la part des héritiers du même rang. Cette thèse est soutenue par un bon nombre de personnes (tunisiens, algériens, etc.) qui se proclament modernistes. Or nous avons démontré que cette thèse est fausse : le prédicat dans la proposition ne convient pas au sujet.

On peut, certes, continuer à adopter une thèse dont la fausseté a été démontrée. Cela fait partie de la liberté d'opinion. Et La liberté d'opinion n'est pas uniquement la liberté de l'opinion vraie. Toutefois, dévoiler la fausseté de l'opinion fausse l'empêchera, peut-être, de se présenter comme étant « science ». Schoenberg avait dit un jour «qu'il composait pour que les gens ne puissent plus écrire de la musique »[81]. Pierre Bourdieu a ajouté : « J'écris pour que les gens, et d'abord ceux qui ont la parole, les porte-parole, ne puissent plus produire […] du bruit qui a les apparences de la musique »[82].

Ridha Boukhari
Université Ezzitouna, Institut Supérieur de Théologie
ridhaalboukhari@yahoo.fr
Abdelmagid Zarrouki
Faculté des Sciences Juridiques, Politiques et Sociales de Tunis
abdelmagidzarrouki@gmail.com

[81] Cité par: Pierre Bourdieu, *Questions de sociologie*, Tunis, CÉRÉS, 1993, p. 18.
[82] Ibid., p. 18.

Bibliographie sélective

1/ En arabe

صلاح الدّين سلطان: نفقة المرأة وقضيّة المساواة، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط 1، 1999.

صلاح الدّين سلطان، ميراث المرأة وقضيّة المساواة، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط 1، 1999.

عبد الرّحمان بلعْكيد، علم الفرائض. المواريث – الوصيّة – تصفية التّركة، الشّركة المغربيّة لتوزيع الكتاب، الدّار البيضاء، ط 5، 2006.

عبد الكريم بن محمّد اللاّحم، الفرائض، كنوز إشبيليا للنّشر والتّوزيع، المملكة العربيّة السّعوديّة – الرّياض، ط 2، 1427 هـ/ 2006 م.

عمرو مولود عبد الحميد ومنير أحمد لوكة، الخلاصة الوفيّة في أحكام الميراث والوصيّة، المكتب الوطني للبحث والتّطوير، طرابلس – ليبيا، ط 1، 2006.

فرج القصير، أحكام المواريث في القانون التّونسي، دار الميزان للنّشر، سوسة – تونس، ط 2، 2001.

محمّد أبو زهرة، أحكام التّركات والمواريث، دار الفكر العربي، القاهرة، د ت.

محمّد أبو زهرة، محاضرات في الميراث عند الجعفريّة، جامعة الدّول العربيّة. معهد الدّراسات العربيّة العالية، القاهرة، 1955.

محمّد الزّحيلي، الفرائض والمواريث والوصايا، دار الكلم الطّيّب، دمشق – بيروت، ط 1، 1422 هـ/ 2001 م.

محمّد الشحات الجندي، الميراث في الشّريعة الإسلاميّة، دار الفكر العربي، القاهرة، د ت.

محمّد زكريّا البرديسي، الميراث، دار النّهضة العربيّة، القاهرة، 1391 هـ/ 1971 م.

محمّد طه أبو العلا خليفة، أحكام المواريث. 1400 مسألة ميراثيّة، دار السّلام، مصر، ط 4، 1429 هـ/ 2008 م.

محمّد عز الدّين سلاّم، نظام الإرث في الإسلام وحركيّة الوارث بين الفروض وحجب النّقص والإسقاط والتّعصيب، تقديم وتحقيق فتحي العبيدي، المطبعة العصريّة، تونس، ط 2، 1428 هـ/ 2007 م.

محمّد علي الصّابوني، المواريث في الشّريعة الإسلاميّة في ضوء الكتاب والسّنّة، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، 1423 هـ، 2002 م.

محمّد محسن شقرون، مدخل إلى البحث الدّيمغرافي في المواريث (دراسة نظريّة وتطبيقيّة)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في قسمة الفرائض، جامعة الزّيتونة. المعهد العالي لأصول الدّين، تونس، 2017 – 2018.

مريم أحمد الدّاغستاني، المواريث في الشّريعة الإسلاميّة على المذاهب الأربعة والعمل عليها في المحاكم المصريّة، النّاشر: المؤلّفة، مصر، 1422 هـ/ 2001 م.

مصطفى عاشور، علم الميراث، مكتبة القرآن، القاهرة، د ت.

يوسف بن الحاج فرج يوسف، المواريث الشّرعيّة والوصيّة ومجلّة الأحوال الشّخصيّة، دار الميزان للنّشر، سوسة – تونس، ط 1، 1996.

2/ En français et en anglais

Anne-Marie Leroyer, *Droit des successions*, Dalloz, Paris, 3e éd., 2014.

Bogaç A. Ergene and Ali Berker : «Inheritance and Intergenerational Wealth Transmission in Eighteenth-Centrury Ottoman Kastamonu: an Empirical Inverstigation», Journal of Family History, 2009, p. 24 - 46.

François Terré, Yves Lequette et Sophie Gaudemet, *Droit civil. Les successions. Les Libéralités*, Dalloz, Paris, 4e éd, 2014.

J. Schacht, «Mirath», in : *Encyclopaedia of Islam*, E. J. Brill, Leiden-New York, 1993, Volume VII, p. 107.

J. Schacht, «Mirath», in : *Encyclopédie de l'Islam*, E. J. Brill (Leiden-New York)/ G. –P. Maisonneuve et Larose S. A. (Paris), 1993, Tome VII, p. 109.

Jean Maury, *Successions et libéralités*, Litec, Paris, 2e éd., 1998.

Michel Grimaldi, *Droit civil. Successions*, Litec, Paris, 6e éd., 2001.

Philippe Malaurie et Laurent Aynès, *Cours de droit civil. Les successions. Les Libéralités*, Cujas, Paris, 4e éd., 1988.

Pierre Guiho, *Cours de droit civil. Vol. 8: Les successions. Les Libéralités*, L'Hermès, Lyon, 1983.

Pierre Voirin et Gilles Goubeaux, *Droit civil. Tome 2 : Régimes matrimoniaux. Successions – Libéralités*, L.G.D.J., Paris, 25e éd., 2008.

Sylvie Ferré-André et Stéphane Berre, *Successions et libéralités*, Dalloz, Paris, 2e éd., 2014.